جامعة المنصورة
كلية الحقوق

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
العدد الثالث عشر
أبريل ١٩٩٣

التجارة الخارجية
والتحولات الهيكلية فى الاقتصاد السعودى

Foreign Trade And Structural Transformations in The Saudi Economy

دكتور

السيد أحمد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

بحث مستخرج من مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

العدد الثالث عشر أبريل ١٩٩٣

مجلة فصلية محكمة يصدرها أساتذة كلية الحقوق جامعة المنصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة المنصورة
كلية الحقوق

التجارة الخارجية
والتحولات الهيكلية فى الاقتصاد السعودى

Foreign Trade And Structural Transformations in The Saudi Economy

دكتور

السيد أحمد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

بحث مستخرج من مجلة البحوث القانونية والاقتصادية

العدد الثالث عشر أبريل ١٩٩٣

مجلة فصلية محكمة يصدرها أساتذة كلية الحقوق جامعة المنصورة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة

تعد التجارة الدولية واحدة من أبرز ثمار التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته الاقتصادات والمجتمعات المختلفة، وتحولها من اقتصادات عينية الى اقتصادات نقدية. اذ بفضل ذلك التطور ظهرت السوق وأصبح الانتاج يتم بغرض التسويق لمشترى مجهول كل ما يهم بالنسبة له هو أنه يمتلك القدرة الشرائية. ولقد تم ذلك على المستوى الاقليمى ثم تطور واكتسب أبعاداً جديدة وانتقل ليشمل التبادل الدولى. ومنذ ذلك الحين والتجارة الدولية فى تطور دائم لتعكس التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية من جانب، وكذلك لتدفعها الى التطور والتقدم من جانب آخر. ولقد أدرك الكتاب الاقتصاديون أهمية التجارة بين دول العالم المختلفة وصاروا ينظرون – آخذين مصالح دولهم وأوضاع زمانهم فى الحسبان – من أجل دعم التجارة الدولية وتحقيق أكبر كسب منها ويستوى فى ذلك مدرسة التجاريين والتقليديين الجدد وحتى يومنا هذا. وان اختلفت الرؤية والفلسفة التى نادى كل منهم باتباعها والتى جمعوا من أجلها الحجج الداعمة لوجهة نظرهم(١).

والواقع أن الاهتمام الذى أولاه الكتابقديماً وحديثاً وحتى الآن لموضوع التجارة الدولية له أبعاد وجوانب عملية وواقعية وليس فقط نظرية بحتة. اذ أدرك هؤلاء الارتباط العضوى بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالنسبة لكل الدول المتعاملة مع بعضها البعض. وهذه الرابطة تتميز بأنها تعمل فى اتجاهين متقابلين أى فى الدول المصدرة والمستوردة. كما أن طبيعة ومدى حجم التبادلات التجارية – قد تؤثر كما قد تتأثر سلباً أو ايجاباً بالتنمية والتحولات الاقتصادية والهيكلية فى دول العالم المتقدمة منها والساعية للتقدم.

وادراكاً لأهمية التجارة الدولية كان من الطبيعى أن تجد الاهتما من قبل المجتمع الدولى بغرض وضع نظام تجارى عالمى كجزء من النظام الاقتصادى العالمى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لهذا تعددت الاقتراحات لانشاء منظمة تجارة عالمية ITO. ولكنها لم

---

(١) انظر فى كتب تاريخ الفكر الاقتصادى المختلفة آراء التجاريين والتقليديين الجدد حول التجارة الدولية.
International Trade Organization.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنشأ وتم استبدالها باتفاقية عامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT "الجات" للعمل على تحرير التجارة الدولية وازالة العقبات التى تعترضها. ثم أنشئت منظمة الانتكاد UNCTAD، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٤، حيث أخذت – وبشكل أوضح نسبياً – مصالح الدول النامية فى الحسبان. وتم تجسيد العلاقة بين التجارة والتنمية بانشاء هذا المؤتمر ومن خلاله.

ولقد شهدت التجارة الدولية خلال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية نمواً متسارعاً وبمعدلات مرتفعة وغير مسبوقة، بفضل ما شهده الاقتصاد العالمى من تطور ونمو(١) بل تعدت التجارة فى نموها نمو الانتاج العالمى. ولقد تأثرت الاقتصادات العالمية المختلفة بهذا التطور على نحو أو آخر وبدرجات مختلفة. ساهم فى هذا التطور، التطور فى تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، الشركات العابرة للأقطار، تزايد الاعتماد المتبادل والتكامل بين دول العالم المختلفة، انشاء مؤسسات تمويلية على المستوى العالمى وعلى المستويات الوطنية، تطلع الدول النامية الى تحقيق التنمية ومن ثم تزايدت حاجتها للمبادلات الدولية استيراداً وتصديراً .. الخ.

ومن أبرز ما شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك بروز دور البترول ليلعب دوراً قوياً ومؤثراً فى التجارة العالمية بصفة عامة ويربط اقتصادات بلدانه بصفة خاصة بالاقتصادات والأسواق العالمية، ومن هنا كان للتجارة الدولية للدول البترولية دور هام فيما شهدته اقتصادات هذه البلدان من تطور وتحولات هيكلية بنائية فى مختلف جوانبها

---

(١) اذ منذ نهاية الخمسينات الميلادية أصبح معدل زيادة التجارة الدولية يتجاوز معدل نمو الناتج القومى الاجمالى العالمى بضعفين الى ثلاث أضعاف ومعدل زيادة التجارة الدولية ٧–٩٪ سنوياً، بينما الناتج الكلى يزداد بـ ٢–٤٪.

انظر: سعيد النجار "سياسات التجارة الخارجية والبنية للبلاد العربية – القضايا الأساسية فى ندوة حول ذات الموضوع نظمها صندوق النقد العربى فى أبو ظبى ٢٧–٢٩ يناير ١٩٩٢.

ابراهيم حلمى عبد الرحمن "التصدير الصناعى كمؤشر للتطوير التكنولوجى والتنمية فى مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية" كتاب الأهرام الاقتصادى عدد ٤٣ سبتمبر ١٩٩١: ١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية وغير الاقتصادية. كما أثرت هذه الأخيرة فى تجارة تلك الدول الخارجية من حيث الحجم والتركيب ..الخ.

وهذا الموضوع يدور حول بحث العلاقة المتبادلة بين التجاة الدولية والتحولات الهيكلية التى شهدتها وتشهدها الاقتصادات المتنامية، مع التطبيق على الاقتصاد السعودى كنموذج لأحد الاقتصادات البترولية من ناحية، ولما يجمعه من بعض خصائص مع غيره من ناحية أخرى الاقتصادات المتنامية وأخرى تميزه عنها. وسوف نذكر هذه الدراسة – ان شاء الله – على بحث العلاقات والتفاعل المتبادل بين التجارة والتنمية، وتتمحور حول الاجابة على أسئلة تمثل صلب الدراسة وهى:

– كيف تسهم التجارة الدولية فى احداث تحولات هيكلية فى بنيان الاقتصادات النامية؟ والى أى مدى تنجح فى تحقيق ذلك؟

– ما هى الآليات التى تسهم من خلالها فى احداث التحولات؟

– ما هى المحددات الرئيسية التى تحدد طبيعة، ونطاق ودرجة هذا الاسهام؟ ومن ناحية أخرى، ما تأثير التحولات الهيكلية التى تشهدها بعض الاقتصادات النامية على تجارتها الدولية؟ من حيث نمط التجارة، مكوناتها السلعية، وجهتها الاقليمية، حجمها .. الخ.

وهل تختلف الدول البترولية فى ذلك عن غيرها من الدول الساعية للتقدم؟ وأخيراً ما هى أهم الاقتراحات التى يمكن أن تساعد البلدان على أن تحقق استفادة ومكاسب أكثر من تجارتها مع دول العالم الأخرى؟.

وبناء على ما سبق، تسير الدراسة وفق الخطة التالية:

نحاول فى مبحث أول، القاء الضوء على العلاقة التفاعلية بين التجارة والتحولات الهيكلية الاقتصادية نظرياً، ثم فى نهايته يغطى نماذج واقعية لمثل هذه العلاقة من واقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الدراسات السابقة التى قام بها كتاب أو هيئات دولية ليكون هذا المبحث الاطار العام للدراسة.

وفى مبحث ثان، ندرس أهم سمات وخصائص التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية منذ أواسط السبعينات وحتى نهاية الثمانينات.

ونحاول فى المبحث الثالث، دراسة أهم التحولات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد السعودى وما وفرته تجارة المملكة مع دول العالم الأخرى من آليات ساعدت على تحقيقها ثم ما أثر تلك التحولات على حجم وطبيعة وتركيب ووجهة تجارة المملكة مع دول العالم. وأخيراً نحاول استخلاص بعض الدروس التى نسوقها فى شكل توصيات – من تجربة المملكة للاستفادة منها فى المستقبل بصفة عامة وللمملكة لصفة خاصة.

وبايجاز ستكون مباحث الدراسة:

* مبحث أول: الاطار العام للدراسة
* مبحث ثانى: الاتجاهات العامة الرئيسية للتجارة الخارجية للمملكة.
* مبحث ثالث: الأبعاد التنموية لتجارة المملكة الخارجية.
* أخيراً: أهم نتائج الدراسة والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

"التأثير المتبادل بين التجارة الدولية والتنمية"

The Mutual Effect Between International Trade And Development

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعود الاهتمام بالتجارة الدولية – كما رأينا سابقاً – الى علاقتها بالتنمية الاقتصادية وما تعنيه من تحولات هيكلية واجتماعية. ولقد تجسد ذلك فى الدور الهام الذى لعبته التجارة الدولية فى تنمية الدول الصناعية المتقدمة الآن، القديم منها والحديث. الواقع أن الاهتمام بالتجارة الدولية لم يخبو، بل على العكس يزداد ويكتسب زخماً جديداً مع مرور الوقت، وبصفة خاصة عدد دراسة علاقتها بالتنمية فى الدول النامية. اذ من البديهى أن الدول لا تسعى للتجارة لمجرد التخلص من جزء من ناتجها الوطنى واعطائه للدول الأخرى. وانما يعود سعيها الى توسيع نطاق تجارتها، خاصة الصادرات وذلك من أجل زيادة وارداتها ودعم انتاجها الوطنى فى الداخل وزيادة الطاقة الانتاجية لاقتصادها ولما للتجارة كذلك من أثر هام على رفاهة ومستوى معيشة شعوبها.

لذلك نعتقد أن التجارة الدولية انما هى مبنية أساساً على مبدأ الاعتماد المتبادل والحاجة المتبادلة بين دول العالم المختلفة، وان اختلفت درجة، طبيعة ومدى هذا الاعتماد أو تلك الحاجة. كما يتفاوت كذلك حجم المكاسب التى تجنيها الدول من تجارتها مع غيرها من بقية دول العالم. اذ لا توجد دولة مصدرة فقط ولا مستوردة فقط. وانما كل دول العالم، هى مصدرة ومستوردة فى آن واحد. ومن ثم فهى تكسب من التجارة الدولية فى الحالتين. ولكن حجم وقدر كسبها بالنسبة لحجم وقدر كسب الدول الأخرى المتعاملة معها. انما تحكمه اعتبارات وعوامل عديدة بعضها داخلى يتعلق بها أساساً والبعض الآخر يتعلق بالاقتصادات التى تتعامل معها.

والواقع أنه لا يوجد على المستوى النظرى رأى يرى عدم أهمية أو ضرورة التجارة لخارجية لدولة ما. وهذا يصدق حتى بالنسبة لبعض الآراء المغالية من مدرسة التعبية والتى كانت تنادى بوجوب أن تقوم الدول النامية بقطع أو خفض تجارتها مع الدول المتقدمة، اذ فى المقابل كانوا يشددون على دعم التعامل والتجارة بين الدول النامية ذاتها، عالمياً واقليمياً، وانما الجدل كان يدور وما زال يدور حول مدى الكسب والعائد الذى يعود على أطراف التعامل الدولى، وما اذا كان أحد الطرفين يحقق مكاسباً على حساب الطرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخر اذ لا يوجد كاسب فقط أو خاسر فقط. ويتبع ذلك جدل وشروح كثيرة حول السياسات التجارية الواجب اتباعها من جانب الدول المتقدمة الصناعية أو الدول النامية، وشروط التجارة وتطورها حيث تحتل ركناً هاماً فى المناقشات الدائرة فى هذا الموضوع.

كما أنه على المستوى العملى الواقعى، نعتقد أنه لا توجد دولة فى عالمنا تعيش بمعزل عن غيرها من بقية دول العالم، سواء أكانت متقدمة أو نامية، رأسمالية أو تسير على النهج الاشتراكى، فكل دول العالم تتعامل مع بعضها البعض يؤكد ذلك دن مبدأ الاعتماد المتبادل الذى ترتكز عليه المعاملات الدولية يأخذ أشكالاً وصوراً شتى، تتسع لتشمل كافة جوانب العلاقات الاقتصادية الطبيعية، المكتسبة والبشرية والسوق .. الخ. ونجد أن الكتب المدرسية تزخر بالدراسات والنظريات التى تشمل هذه الموضوعات(١).

ويدور هذا المبحث أساساً – مع أخذ الاعتبارات السابقة فى الحسبان – حول تحليل الآليات المختلفة التى تستطيع التجارة الدولية من خلالها المساهمة فى احداث التحولات الهيكلية الاقتصادية فى بنيان اقتصادات الدول النامية. أو فى الفاظ أخرى، الآليات التى تستطيع الدول النامية أن تستفيد منها من خلال تجارتها الخارجية لاحداث تحولات بنائية، وتنمية اقتصادية واجتماعية ورفع مستوى شعوبها. هذا بالطبع مع فرض اتخاذ السياسات الاقتصادية والانمائية الصائبة والصحيحة.-Right and sound economic policies.

كذلك تتعرض هذه الدراسة بالتحليل لأهم المحددات التى يتوقف عليها استفادة الدول النامية، أو فعالية اسهام التجارة الدولية فى التحولات المشار اليها. ولا شك كذلك أن التجارة الخارجية قد تؤدى الى بعض المطالب التى تؤثر عكسياً على التنمية الاقتصادية ولذا فمن الواجب أن نعرض لها.

---

(١) السيد أحمد عبد الخالق: مدخل لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية – محاضرات ألقيت على طلاب السنة الثانية بقسم الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية – ١٤١٢هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على هذا المبحث يكون بمثابة الاطار العام الذى يمثل خلفية لهذه الدراسة. وينقسم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول

"التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية"

يتفاوت الوزن النسبى للتجارة الدولية فى حجم الناتج القومى الاجمالى فى الاقتصادات المختلفة. اذ فى الاقتصادات المتنوعة الهيكل والتى تتسم بالتوازن النسبى والتشابك والترابط بين قطاعاتها – وفى هذه تكون الاقتصادات المتقدمة والكبيرة – نجد أن التجارة الدولية لها رغم ضخامتها بشكل مطلق تحتل وزناً نسبياً أقل منخفض فى ناتجها المحلى الاجمالى. وعلى العكس فى الاقتصادات أحادية الجانب، وذات السوق الصغيرة والتى تتسم بسيطرة المواد الأولية على هيكلها الاقتصادى وصادراتها والتى تترابط قطاعاتها الاقتصادية مع الخارج أكثر من ترابطها فيما بينها فى الداخل تشكل تجارتها الخارجية وزناً نسبياً أكبر من ناتجها المحلى الاجمالى. وبصفة عامة تعد التجارة الدولية حيوية لهذه البلدان على طريقها نحو تحقيق التنويع والتحويل فى هياكلها الاقتصادية.

رؤية حول مكاسب التجارة الدولية:

يؤدى التبادل التجارى الى افادة الاقتصادات المتبادلة وخاصة اقتصادات التصدير من مكاسب التجارة "gains from trade" بالاضافة الى مكاسب النمو "gains from growth". ومكاسب التجارة تعنى تلك التى تؤول مباشرة من التجارة الخارجية للدولة، هذا فى حين تتحقق مكاسب النمو من خلال ربط التجارة الدولية باحداث تنمية اقتصادات تؤدى الى تناول المواد المصدرة بالتحويل من شكلها الأولى الى تصنيعها، وبالتالى توليد القيمة المضافة فى الاقتصاد المصدر. كما تتحقق تلك المكاسب بربط قطاع التصدير ببقية قطاعات الاتصاد لتكون مركزاً لاشعاع التنمية فى القطاعات الأخرى من خلال توسيع السوق وظهور اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا المتطورة والكفاءة الاقتصادية ..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخ. لذلك يوجد توافق بين مكاسب التجارة ومكاسب النمو، أى أن مكاسب التجارة لا تكون على حساب مكاسب النمو(١).

كما أن التجارة الدولية تحقق نوعين من المكاسب، مكاسب مستقرة ومحدودة static gains ومكاسب متحركة مرنة dynamic gains والمكاسب الاولى، هى تلك التى تؤول الى الدول كثمرة للتخصص الدولى طبقاً لنظرية المزايا النسبية. هذا فى حين أن المكاسب الديناميكية وذات الزخم القوى على الاقتصاد، فهى الناشئة من تأثير التجارة على الانتاج وطاقاته، مثل اقتصاديات الحجم، الاستثمار الدولى، نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية .. الخ. هذا بالاضافة الى أن التجارة تعمل بمثابة منفذ لتصدير vent for exports المنتجات الفائضة. وهى بذلك تقدم آلية للحصول على الواردات الاستهلاكية والاستثمارية للدولة. ولا شك أن هذه المكاسب تكتسب أهميتها من الابعاد التنموية التى تشارك من خلالها فى احداث التحولات الهيكلية المنشودة فى الاقتصادات المختلفة وخاصة اقتصادات الدول النامية محل تركيزنا فى هذا المبحث(٢).

التجارة الدولية والنقد الأجنبى:

من أهم الآليات التى تساهم بها التجارة الدولية فى تحقيق التنويع والتغيير البنائى، أنها تسمح بالحصول على النقد الأجنبى، Foreign exchange، نتيجة لصادراتها لبعض انتاجها وبتوفير النقد الأجنبى تساهم تجارة الصادرات فى التغلب أو على الأقل التخفيف من حدة ما يراه معظم الاقتصاديين أمثال:

Sir Roy Harrot, Nicholas Kaldor, Raul Prebisch and Hoilis

---

(١) Walter "International Economics". Ronal Press Conpany, New York, 1975: 522.

(٢) A.P. Thir L.wall "Growth and Development with special reference to developing economics", London, Macmillan, 1982, chap. 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Chenery (1).

أحد أخطر القيود التى تعترض تحقيق تنويع واصلاحات فى هياكل اقتصادات الدول النامية اذ كلما ازداد حجم وقيمة صادرات الاقتصاد، كلما ازداد حكم ما يحصل عليه من نقد أجنبى وساهم ذلك فى تحسين وضع ميزان المدفوعات مع أخذ وضع الواردات فى الحسبان . وتعود أهمية النقد الأجنبى لا الى قيمته الحسابية وانما تكمن تلك الأهمية فى تحويله الى دخول وادخار واستثمار وأصول انتاجية حقيقية ومن ثم زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد. لكن كيف يتحقق ذلك؟

التجارة الدولية والسوق وجانب الطلب:

ان زيادة الصادرات بصفة عامة وما يترتب عليها من الحصول على عوائد، انما تؤدى فى واقع الأمر الى احداث آثار توسعية من خلال زيادة الدخل الوطنى فى الاقتصاد ككل. اذ أن حصيلة الصادرات تعد أحد المكونات الأساسية لهذا الدخل. وكلما ازداد هذا الأخير ازداد الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية. أى يؤدى ذلك الى اتساع نطاق السوق المحلى نسبياً، ولا شك أن ذلك يعد أحد المحفزات القوية Strong stimulus لزيادة الاستثمار العام والخاص. وفى هذا يقول ألفرد مارشال أن نطاق السوق وحجمه يعد أحد المحددات الرئيسية للاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية بالاضافة الى عوامل أخرى مثل توافر الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، التنظيم(٢). أى أن زيادة الصادرات قد تسفر – ولو بعد فترة – عن توسيع حجم السوق أمام لمنتجين الوطنيين من خلال ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية والذى يؤدى الى زيادة الدخل الوطنى بأضعاف كثيرة فى حالة الزيادة الصافية لحصيلة الصادرات أو العكس فى حالة نقصانها.

---

(١) Natwest, Quarterly Review, May: 1992: 2.

(٢) راجنار نيركسه "انماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية" – ترجمة جلال أمين، جمعية الاقتصاد، القاهرة، ١٩٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالتنمية لا تعتمد فقط على جانب العرض، بل يمثل جانب الطلب أحد العوامل الأساسية المؤثرة فى هذا الخصوص، فظروف الطلب ان لم تكن مواتية، تشكل قيداً على عملية التمية أو التوسع فيها، أو حتى على كفاءة أداء الطاقة الانتاجية القائمة، نظراً لما يعرف بقيود الطلب demand constraints ويحدث العكس تماماً، حينما يزداد الطلب. اذ يؤدى ذلك الى تشجيع الاستثمار الجديد، أو التوسع فى الاستثمارات القائمة وبالتالى يزداد التراكم الرأسمالى، وترتفع الانتاجية، وتتحقق اقتصاديات الحجك خاصة فى قطاع التصنيع واستخدام الآلات، كل ذلك لتوقع سوق جديدة، هذا مع فرض توافر المتطلبات الأخرى.

الطلب الأجنبى والطلب المحلى:

والطلب الأجنبى على الصادرات الوطنية فى اقتصاد ما، انما هو جزء من الطلب الكلى على منتجات وسلع هذا الاقتصاد.وبالتالى فهو يؤدى الى توسيع نطاق السوق أمامها ليس فقط على النطاق المحلى بل بما يتجاوز ذلك الى أسواق اقتصاديات أخرى.وهنا تكون أمام الانتاج الوطنى فرصة التمتع بمزايا السوق الكبير والانتاج الكبير أيضاً. وهذه الفرصة تكتسب أهمية خاصة زمام الدول ذات السوق المحلية المحدودة. لذلك تمثل التجارة الخارجية شريان حياة بالنسبة لاقتصادات هذه الأسواق الضيقة بصفة عامة(١).

وزيادة الطلب على صادرات دولة ما وما ينتجه من زيادة الدخول الوطنية من ناحية وتوسيع حجم السوق أمامها من ناحية أخرى، وما تؤدى اليه من توسيع الطاقة الانتاجية وتطويرها وتنوعه، انما يؤدى وبعد فترة الى أن الجانب الأكبر من الطلب المحلى يتم اشباعه بواسطة الانتاج المحلى، بعد أن كان يتم باشباع جزء كبير بالاستيراد فى المراحل الاولى

---

(١) فمثلاً بلغت مساهمة التجارة الدولية فى بعض الدول الاسيوية ذات لسوق الصغير كنسبة من خلال الفترة ٦٣-١٩٨٣، كوريا ازدادت النسبة من ١٢٪-٨٥٪، تايوان ٢٢٪-١٠١٪ خلال الفترة السابقة. وبالنسبة للصادرات وحدها ازدادت من ٩٪ الى ٣٧٪ فى كوريا و ١٩٪ الى ٥٥٪ لتايوان خلال ذات الفترة.
P.W. Kuznets. "An East Asian Model of Econopic Development: Japan, Raiwan, and sowth Korea" Ecinomic Development and cultural change, n. 3, vol. 36, April, 1988.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتصدير والتنمية، والتى عادة تصحبها معدلات مرتفعة للواردات(١). وتؤكد المضاعفات الايجابية لنمو الدخل الوطنى المترتب على زيادة الصادرات من خلال ما تؤدى اليه من مضاعف الاستثمار والمعجل وما يؤدى اليه ذلك من تنويع فى الهيكل الاقتصادى، لمواجهة الطلبات والدخول الجديدة والمتزايدة، كل ذلك مشروط بتوافر التوجهات الاقتصادية السليمة فى الدولة. The right kind of policies and approches

والواقع أن الميل الحدى للاستيراد يلعب - بصفة عامة - دوراً معاكساً بالنسبة لتأثير مضاعف التجارة الخارجية، اذ من المعروف أن هذا المضاعف هو عبارة عن ١/التسرب.

والتسرب يشمل الميل الحدى للادخار وكذلك الميل الحدى للاستيراد. وذلك على أساس أن الاستيراد يعد اقتطاعاً لجزء من الدخل الوطنى، ليصب فى اقتصادات الدول الأخرى المتعاملة معها شأنه شأن الادخار الذى يحجب عن الانفاقات. ولكننا هنا يجب أن نلفت الأنظار الى مسألتين هامتين:

الأولى: أن الانفاق على الواردات - وان كان يمثل اقتطاعاً لجزء من الدخل الوطنى - ليس ذات أثر سالب كلية على الاقتصاد، بل يجب النظر الى هيكل الواردات فاذا كانت الواردات تشكل اسهاماً لعملية التنمية developmental inputs مثل السلع الرأسمالية، الوسيطة، أو حتى الأولية اللازمة فهى تشكل اضافة لزيادة التراكم الرأسمالى وزيادة الطاقة الانتاجية وبالتالى لها آثار ايجابية توسعية تؤدى فى مرحلة لاحقة لزيادة الانتاج(٢). أما اذا كانت الواردات استهلاكية ومنافسة لمنتجات محلية، فهذا يعنى أنها فى هذه الحالة ذات آثار معاكسة بالنسبة للاقتصاد ككل - مع الأخذ فى الاعتبار بعض الآثار الايجابية للواردات الاستهلاكية مثل تنشيط المنافسة ومواجهة

(١) National Westminister Bank (Natwest), Quarterly Review, May 1992, PP. 2-8. D., Salvatore & E. Dowling "Economic Development" Mc Graw-Hill Book Campany, London, 1977, p. 164.

(٢) H.W., singer: "The strategy of international Development Essays in the economics of Backwardness" London, Macmillan, 1975.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتياجات الطلب وخفض معدل التضخم الذى ينشأ عن الزيادة فى الطلب.

الثانى: أنه بالنسبة للدول التى تعتمد على صادراتها من المواد الأولية، وتقوم الحكومات بتلقى عائد الصادرات مثلما هو الحال فى الدول البترولية كالسعودية مثلاً، نجد أنه يقل تأثير عامل الادخار والاستيراد باعتبارهما عاملان سلبيان يضعفان أثر المضاعف نسبياً مقارنة بالدول التى يلعب رجال الاعمال للقطاع الخاص دوراً كبيراً فى تلقى حصيلة الصادرات، حيث يتوقف أثر المضاعف على عامل التسرب. اذ فى الاقتصادات الأولى، تكون القرارات الحكومية من خلال الموازنة العامة هى المتحكم الأساسى فى النفقات بصفة أساسية وتوجهها الوجهة التى ترى فيها مصلحة الاقتصاد. اذ تقدر الحكومات – باعتبارها المتلقية لحصيلة الصادرات – النفقات الاستهلاكية والاستثمارية، وكذلك النفقات على الواردات على ضوء حاجة الاقتصاد. والأهداف الاقتصادية التى ترغب فى تحقيقها فى الأجل الطويل وما تتخذه من اجراءات لتفضيل الانفاق فى الداخل وترشيد منافذ التسرب الخارجى. وتتسم هذه الدول كذلك بارتفاع نسبة الادخار والاستثمار العام مما قد يعوض التسرب الى الخارج. هذا على عكس الاقتصادات فى الحالة الثانية، حيث تلعب توقعات رجال الأعمال – التى عادة تحقق نفسها – دوراً هاماً فى تحريك اقتصاداتها، حسب حالة التشاؤم والتفاؤل التى تسيطر عليهم فى فترة ما، ومن ثم يعمل عامل المضاعف فى الاتجاه المعاكس، ويتأثر المضاعف كثيراً بعامل التسرب(١)، كما يجب أن نضيف أن أثر الانفاق العام يكون فورياً، أى سريع شديد التأثير مقارنة بالانفاق الخاص، خاصة اذا كان ذا حجم كبير كما هو الحال فى دول النفط وعلى رأسها السعودية. وبصفة عامة يمكن القول أن هناك عاملين يؤثران فى هذا الخصوص الاول، حجم العوائد التى تحصل عليها من تجارتها. والثانى، مدى استمرارية الحصول على تلك العوائد.

---

(١) جيمس جوارتن وريجارد ستروب: "الاقتصاد الكلى – الاختيار العام والخاص"، ترجمة د. عبد الفتاح وآخرين – دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨، ٢٨١-٢٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات تأثير حصيلة الصادرات:

التدفقات النقدية التى تحصل عليها الدولة من زيادة صادراتها انما يتوقف تأثيرها – بالاضافة الى ما سبق – على التنمية الاقتصادية وما تتضمنه من تغيرات هيكلية، على بعض العوامل الهامة. أولاً: ما اذا كانت المتحصلات من النقد الأجنبى سوف تؤدى الى زيادة الادخار والاستثمار المحليين، أم أنها ستذهب الى الاستهلاك أساساً. اذ يوجد رأى يرى أن مثل تلك المتحصلات قد تؤدى الى خفض معدل الادخار المحلى domestic savings rate من خلال تحطيم امكانيات الاستثمار المحلى والاعتماد على الاستيراد، تراخى الاجراءات الحكومية المتعلقة بالادخار الحكومى وكذلك الموارد الضريبية الحكومية وما قد يشوب الانفاق العام من اسراف وتبذير .. الخ(١). الا أن الرأى السائد والذى تدعمه معظم الدراسات الميدانية، لم تذهب الى ما ذهب اليه هذا الرأى بل على العكس يرون أن العائدات الناتجة عن زيادة حصيلة الصادرات يكون تأثيرها السلبى على الادخار والاستثمار المحليين أقل احتمالاً من تأثير الأموال التى تحصل عليها الدولة كمساعدات مثلاً.. أكثر من هذا يرى الرأى الغالب، أن حصيلة الصادرات تدعم الادخار والاستثمار المحليين وتزيل أو على الأقل تخفف من الاختناقات المتعلقة بعدم توافر أو نقص النقد الأجنبى.

ثانياً: أثر زيادة الصادرات على حصيلة الميزانية العامة. اذ من المرجح بل من المؤكد أن زيادة الصادرات تؤدى الى زيادة الموارد للموازنة العامة، كنتيجة مباشرة للصادرات، خاصة اذا كانت هى المتلقية لتلك العوائد مباشرة، أو من خلال اتاحة الفرص أمامها لزيادة الضرائب على الصادرات والاتاوات التى تحصل عليها، أو على الواردات المقابلة لزيادة الصادرات أو على الأنشطة التى تحركها وتحفزها زيادة الصادرات .. الخ(٢).

ثالثاً: كيفية التصرف من قبل الحكومات فى النقد الأجنبى الذى تحصل عليه من

---

(١) H. Singer, O.P. cit: 94.

(٢) H. Singer, Opicit. PP: 95-96.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارتها الخارجية:

اذ أنه اذا اسرفت الدول التى حصلت على عائدات اضافية فى نفقاتها العامة، خاصة على أغراض استهلاكية. ورفعت من قيمة عملتها المحلية، وتوسعت فى الاصدار النقدى من العملة الوطنية، وأهملت القطاعات غير التصديرية مثل الزراعة مثلاً فى كثير من الدول النامية، لأدى ذلك الى وقوعها فى مشكلة كبيرة عندما تنكمش أو تتدهور عائداتها التصديرية لأسباب خارجية بالنسبة لها وتتوقف على ظروف السوق العالمى. ومن ثم تقع مثل تلك الدول فى فخ المديونية الدولية وتعمق من اختلالاتها الهيكلية، اذ أنها قد تكون بدأت فى مشروعات وبرامج اقتصادية لا تستطيع التوقف عنها، والواقع أن هذا ما حدث فى كثير من الدول النامية التى شهدت انتعاشاً ورواجاً فى صادراتها السلعية com-modity export booms وأصبحت تلك الدول التى انحسرت دخولها تعانى من مشاكل اقتصادية عديدة يأتى على رأسها التضخم والمديونية وما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة وها ما يعرف بالعوائق الخارجية للنمو، يقابل ذلك أن هناك دولاً أخرى اتبعت سياسات اقتصادية ومالية ونقدية صحيحة، قد استطاعت أن تنظم استفادتها من العوائد التى حصلت عليها من الصادرات فى فترة الرواج لتعبر عليها الأزمات فى أوقات الانكماش والكساد(١).

الصادرات والتنمية القطاعية:

النظرة التنموية للتجارة الدولية وليس فقط مجرد النظرة الحسابية أو المحاسبية تقودنا بالضرورة الى أن دورها لا يقف عند مجرد زيادة العائدات من الصادرات وزيادة حجم ما لدى الدولة من نقد أجنبى، على جانب المتحصلات فى ميزان المدفوعات. بل يجب أن تقاس فاعلية مساهمة التجارة الخارجية للدولة فى التنمية، بما يؤدى اليه من زيادة الدخل القومى من القطاعات الانتاجية الداخلية، وشبكة العلاقات التى يتم انشاؤها بين هذه

(١) John Cuddington. commodity Export Booms in Developing countries the world Bank, Research abserver 4, no. 2, July 1989, PP. 143-165.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات المختلفة وكذلك بينها وبين القطاع التصديرى ذاته. اذ الواقع أن نمو صادرات قطاع معين، انما يعطى دفعة قوية للاقتصاد على المستوى الجزئى ثم على المستوى الكلى microeconomic and macrocconomic levels.

فمن الطبيعى أن يظهر الأثر الأولى لزيادة الصادرات على القطاع الذى شهد الرواج، ثم فى مرحلة ثانية – قد تطول أو تقصر حسب فاعلية السياسة الاقتصادية فى الدولة" تمتد آثار الزيادة فى الصادرات الى بقية قطاعات الاقتصاد(١). وتعتمد على أن مدى وقوة الأثر الذى تحدثه زيادة الصادرات يتحدد على ضوء عوامل عديدة متداخلة. اذ يعتمد ذلك على مصدر الزيادة فى حصيلة الصادرات. هل يعود ذلك الى ارتفاع فى أسعار الصادرات وتحسن فى شروط التجارة فقط، أم يعود الى زيادة الطاقة الانتاجية الحقيقية، على علاقة القطاع التصديرى بغيره من القطاعات الاقتصادية الوطنية، على طبيعة القطاع التصديرى هل صادرات صناعية أم أولية، على ملكية المشروعات التى تضطلع بالدور الأساسى فى عملية التصدير، رعلى سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تطبقها الحكومة فى الدول المعنية والتى تنعكس على نظرتها لبقية القطاعات الاقتصادية غير التصديرية، ومن ثم على كيفية انفاقها حصيلة الصادرات التى تصب فى الموازنة العامة، وكذلك على حجم حصيلة الصادرات هل هى كبيرة أم صغيرة وكذلك على مدى استمرارية تدفق حصيلة الصادرات.

اذا كانت الزيادة فى حصيلة الصادرات منشأها تحسن ظروف التبادل التجارى الدولى– فان أثرها سينعكس على وضع ميزان المدفوعات بالايجاب، لأن تحسن شروط التجارة يعنى زيادة فى المتحصلات عن الصادرات بنفس القدر الذى كانت تصدره الدولة. وبالتالى فان تأثيره على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، انما يتوقف على تدخل الحكومة وكيفية تصرفها فى حصيلة الصادرات وكذلك على عاملى المضاعف والمعجل وعلى الجهة المتلقية أساساً لحصيلة الصادرات، طبيعة الاتفاق الاستثمارى والاستهلاكى .. الخ.

(١) J. cuddington, Ibid, PP. 144-145.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واذا كانت المتحصلات ناجمة عن زيادة حجم الصادرات من مصادر انتاجية حقيقية ، فهذا ولا شك يؤدى الى توسيع الطاقة الانتاجية وتطويرها وتحسينها . وهذا أمر فى حد ذاته مطلوب وهام. ولكن تأثيرها على تحفيز وتنشيط activating بقية القطاعات الأخرى، انما يعتمد كذلك على طبيعة هذا القطاع هل هو قطاع أولى استخراجى أو زراعى أو هو قطاع التصنيع. اذ من المعروف أن رابطة القطاعات الأولية بعامة والاستخراجية بخاصة، ببقية قطاعات الاقتصاد هى روابط ليست قوية. اذ أن حاجة تلك القطاعات – فى ظل ظروف الدول النامية – الى منتجات وطنية مثل السلع الرأسمالية أو الوسيطة، العمالة المدربة الجاهزة، تكنولوجيا الانتاج ونموها تكون محدودة. وهذه العوامل يتم الحصول عليها فى الغالب – من مصادر خارجية – أى الروابط القطاعية لمثل تلك القطاعات تكون مع الخارج أقوى منها مع الداخل. والواقع أن هذه تمثل سمة رئيسية للدول النامية ولذلك نجد أن مثل تلك القطاعات تعمل بمثابة جيوب enclaves فى معظم الأحوال فى اقتصادات الدول النامية. ويعزز الاتجاه السابق، اذا كانت ملكية المشروعات التى تقوم بالدور الرئيسى فى عملية التصدير تقع فى أيدى شركات أجنبية عابرة للأقطاع Trans-national corporations. هذا بخلاف ان كانت مملوكة ملكية وطنية، اذ على الأقل من المتوقع أن يتم اعادة استثمار جزء هام من عوائدها فى الاقتصاد الوطنى فى مشروعات مماثلة أو ذات طبيعة مختلفة، مما سيكون له أثر ايجابى على المستوى الكلى فى الاقتصاد. وفى ظل الاقتصادات التصديرية الأولية نجد أن الانفاق الذى تقوم به الدولة يلعب دوراً محورياً فى عملية التنمية وما يصحبها من تحولات هيكلية.

وفى حالة اذا كان القطاع التصديرى هو قطاع التصنيع manufacturing sector فانه من المتوقع أن تكون الروابط الخلفية والامامية أكثر قوة وتنشيطاً لغيره من القطاعات. وهذا – لاشك – يحتاج الى أن تكون معظم مدخلات هذا القطاع من مصادر محلية، خاصة المواد الأولية، السلع الوسيطة ومع التطوير والنمو ربما يحدث اتجاه نحو التصنيع الرأسمالى – اذا توافرت الشروط الأخرى. كما أن هذا القطاع قد ينتج سلعاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد مدخلات لصناعات أخرى وبالتالى يعمل على اقامتها كما يغزى قطاع الخدمات المساعدة له وخاصة فى مجالات مثل النقل والمواصلات، الخدمات التمويلية، المعاونة بصفة عامة. كما أن النشاط الصناعى يعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية ديناميكية بالنسبة لغيره وبالتالى فقدرته على الانتشار الى الامام والى الخلف تكون كبيرة. وقطاع التصنيع من أكثر القطاعات التى تشهد تحولاً وتطويراً تكنولوجياً، مما يدفع الى تطوير القطاعات المرتبطة المساعدة والمكملة مثل الجوانب الادارية والتنظيمية والبحثية .. الخ، وبالتالى قد يعمل على زيادة معدل التكوين الرأسمالى capital formation. لهذا يرى البعض أن هذا القطاع يعد عموداً فقرياً فى عملية التكييف والاصلاحات الهيكلية التى ترغب فى اجرائها الاقتصادات النامية(١).

وهنا يبرز دور تدخل الحكومة كمصحح للاختلالات التى قد تظهر فى الاقتصادات . وذلك بأن تستخدم عائداتها من التجارة الدولية لتحقيق التوازن بين قطاعات الانتاجية وغير الانتاجية وكذلك داخل القطاعات الانتاجية ذاتها بما يحقق مصلحة الاقتصاد على المستوى الكلى فى نهاية الأمر. ومن أهم الأمثلة على أهمية تدخل الدولة، استخدام حصيلة الصادرات فى تنمية وتطوير قطاعات التعليم والتدريب، الصحة والبنية الأساسية وغيرها، من القطاعات ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية والتحولات الهيكلية وما تؤدى اليه تحولات اجتماعية، هى مطلوبة فى ذاتها للانسان، كما أنها أساسية لاستمرار ونجاح التحولات الهيكلية الاقتصادية. كما أن تدخل الحكومة يبرز - كما أوضح ذلك Cuddington حيث يؤدى ازدهار القطاعات التصديرية الأولية الاستخراجية الى انكماش contraction فى بعض القطاعات مثل الصناعة والزراعة - وهو ما يشار اليه عادة - deindustridli-zation or deagriculturalization وهو ما يعرف بالازدواجية فى هذه الاقتصادات dualism، أو التنمية أحادية الجانب lop-sided development، وهذا

---

(١) P. Kuznets, op, cit, 1988 p. 31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

له آثار وخيمة على العمالة وتوزيع الدخل والتنمية الكلية بصفة عامة. ولهذا فان الحكومات تستطيع بما لديها من فوائض تصديرية أن تدعم القطاعات التى أصابها التراخى أو التأخير lagging sectors، خاصة اذا كان لهذه القطاعات روابط قوية تنتشر معها المكاسب بين بقية القطاعات الاقتصادية(١) spill - over benefits.

وهكذا فان الأثر الايجابى لتجارة الدولية انما يعتمد على استخدام حصيلة الصادرات فى دعم القطاعات الانتاجية، ومن ثم يعمل على ترابط عملية التنمية ويزيد من اسهام الزراعة والصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى. وهو ما يمثل أقوى مؤشر على الاتجاه نحو تنمية اقتصادية حقيقية.

التجارة الخارجية والواردات وجانب العرض:

يرتبط بالتوجهات التنموية للتجارة الدولية كذلك تحويل عوائدها الى أصول انتاجية وزيادة التراكم الرأسمالى والى تكنولوجيا متطورة والى عمالة مدربة والى بحث علمى وتنمية، أى زيادة الطاقة الانتاجية وتوسيعها وتحديثها. فالعملات الأجنبية التى تحصل عليها الدولة من مبادلاتها لجزء من ناتجها الوطنى لا قيمة لها فى حد ذاتها إن لم تتحول الى مصانع ومزارع وجامعات تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. واذا كانت التجارة الخارجية للدولة، تساعد على تحقيق ذلك من خلال الصادرات، أى من خلال تزويد الاقتصادات بالقوة الشرائية الدولية، فهى تستطيع أن تكمل اسهامها بتحويل تلك القدرة الشرائية الى أصول انتاجية حقيقية من خلال استيراد ما لا يوجد فى الدولة، أو المساعدة على الاستفادة وتطوير ما هو موجود فيها، أى زيادة قدرات جانب العرض بالاضافة الى تهيئة جانب الطلب كما سبق.

الواردات وجانب العرض:

والواقع أن الواردات تلعب دوراً هاماً وبخاصة بالنسبة للدول الساعية للتنمية اذ تتسم

(١) cuddington, op. cit, p. 145.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية التنمية فى تلك البلدان بأنها ذات محتوى استيرادى مكثف خاصة فى مراحلها الأولى. اذ تحتاج هذه الدول - معظمها - الى استيراد المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. وفوق كل ذلك تحتاج الدول النامية الى استيراد الآلات والمعدات والتجهيزات الرأسمالية، العمالة الماهرة والمدربة. لذلك يعتبر كثير من الاقتصاديين أن القدرة على الاستيراد من أهم المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية فى الدول النامية. والقدرة الاستيرادية للدولة، ترتبط برباط عضوى بالطاقة التصديرية لها، حسب ما هو معروف بأن الصادرات تمول الواردات. وهنا تتحكم الصادرات فى القدرة على الاستيراد ومن ثم تكتسب الصادرات أهمية استيراتيجية، لدورها المؤثر والفعال ليس فقط فى نمو الناتج القومى ولكن كذلك فى الاصلاحات الهيكلية والبنائية التى تزمع الدول النامية اجرائها أى لها آفاق مستقبلية(١).

وترتيباً على ما سبق يصبح من الضرورى أن تحسن الدولة من وضع صادراتها. وهذا الوضع يرتبط أساساً بهيكلها الاقتصادى والتنموى، شروط التجارة، سياستها التجارية..الخ.

والحل البديل هو أن تقبل الدولة مستوى توازنها متكيفاً فى ظل مستويات تنموية ومعيشية هابطة، أو أن تلجأ الى الاقتراض من مصادرة المختلفة وبالتالى تقع فى فخ المديونية ولا يخفى لما لمشكلة المديونية. من أثار اقتصادية واجتماعية معوقة لعملية التنمية ذاتها وبالتالى تكون ذات مردود عكسى على نقيض ما كان يؤمل فيها، وتنتهى بخفض حجم الواردات الضرورية للتنمية، مما يؤدى الى هبوط مستوياتها الى تلك التى كانت سائدة قبل نشوء الأزمة(٢).

يقابل ذلك أن الدول التى استطاعت تمويل وارداتها من خلال حصيلة صادراتها مثل

---

(١) A. Maizels et al "Exports and Economic Growth of Developing countries" Cambridge University press, 1968, PP. 62-100.

(٢) السيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية" سلسلة بحوث كلية الحقوق، ١٩٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول البترولية ودول جنوب شرق آسيا، استطاعت الاستمرار فى جهود التنمية دون تعثر أو تحديات معوقة الى حد كبير(١).

ومن أهم الآليات التى تستطيع التجارة الدولية من خلالها الاسهام الفعال فى جهود التنمية وما يصحبها من ضرورة اجراء تحولات هيكلية، **استيراد التكنولوجيا** اذ من المعروف أنه يزداد اعتماد التنمية على التكنولوجيا المتطورة مع مرور الوقت وأصبحت التكنولوجيا أهم المدخلات الانتاجية قاطبة والتى تتراوح بين ٨٠-٨٥٪ حسب تقديرات البعض، والباقى يعزى ذلك الى عوامل الانتاج الأخرى. وتزداد الحاجة الى التكنولوجيا المتطورة حسب طبيعة اتجاهات التنويع الاقتصادى، فكلما ازداد الاتجاه صوب التصنيع، كلما ازدادت الحاجة الى التكنولوجيا. كذلك هناك صناعات مكثفة التكنولوجيا بطبيعتها مثل الصناعات الهندسية، البتروكيماويات، كما تزداد الحاجة الى اتباع أساليب انتاج مكثفة للتكنولوجيا ولرأس المال فى الدول التى تعانى من نقص فى قوتها العاملة وفى ذات الوقت لديها قدرات مالية ضخمة، مثلما هو الحال فى الدول البترولية. وحتى فى الدول النامية الأخرى، تحتاج هذه الدول الى تكنولوجيا ملائمة لظروفها وأحوالها ومعظم التكنولوجيا انما تتم توفيرها من الخارج. وكما يتم استيراد التكنولوجيا فان التجارة الدولية ومن خلال الآليات السابقة - اتساع حجم السوق وزيادة الدخول - الخ - قد تؤدى الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذه عادة تكون مصحوبة بتكنولوجيا ومهارات ادارية(٢).

لهذا كله لا غرابة أن نجد أن الدول الصناعية المتقدمة تمثل أكبر الشركاء التجاريين مع الدول المتنامية استيراداً وتصديراً. اذ أن الأسواق المتقدمة هى الأكثر استخداماً الى المواد الأولية التعدينية والاستخراجية والطاقة التى تنتجها وتصدرها الدول النامية. كما أنها فى ذات الوقت تمثل المورد الأساسى للسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة والتكنولوجيا، والمعارات الادارية والفنية اللازمة لاستغلال ما لدى الدول النامية من ثروات.

(١) الانكتاد، تقرير ١٩٨٢: ٥.

(٢) انظر رسالتنا للدكتوراه: TN cs and the transfer of technology to Egypt" keele university, England, 1986, chapter two.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك أن بنية هذه الاقتصادات ومن ثم طبيعة وهيكل صادراتها وارداتها وراء هذا التركز الجغرافي. (بالاضافة الى عوامل أخرى تتعلق بالخدمات ذات الصلة مثل خدمة التمويل، فهى جيدة ومتوفرة فى الدول المتقدمة قياساً بالدول النامية، وسائل النقل المتاحة، تقدم من التسويق، الترويج، التأمين على الصادرات والواردات(١).

كما أن التجارة الدولية تهيئ **الفرص لتبادل الافكار الجديدة واعداد المناخ أو البيئة الاجتماعية المناسبة لتقبل الجديد والاحتكاك**، هذا بالاضافة الى اكتساب المهارات الادارية والسلوكية. ولا شك أن مثل تلك الفرص بالاضافة الى العوامل السابق ذكرها، جميعها تؤثر ايجابياً على مستوى الانتاجية productivity اذ وجد كما من Robinson and syraquin، chenery أن هناك علاقة ايجابية بين التجارة الدولية وتحقيق مكاسب فى مجال الانتاجية، كما أكدت ذلك بعض الدراسات فى تركيا Kim, 1987، وكوريا ويوغسلافيا ١٩٨٢ بزيادة الانتاجية ربما يعزى أيضاً – بالاضافة الى ما سبق – الى روح المنافسة التى تخلقها التجارة. وكذلك الى كسر الاحتكار فى السوق الدولية، وما قد تؤدى اليه من اشعال روح التجديد والابتكار والتفوق واجراء البحوث والتنمية(٢).

والواقع توجد العديد من الدراسات التجريبية التى تقول بوجود علاقة ارتباط قوية ايجابية بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى كثير من الدول، على سبيل المثال اجريت دراسة حديثة على عينة من ٥٥ دولة نامية حول تأثير الصادرات على النمو الاقتصادى فيها الفترة من ٧٠–١٩٨٥ وتبين أن الصادرات كان العامل الأساسى المحدد للنمو بأكثر من ٩٥٪ خلال تلك الفترة(٣).

---

(١) اسماعيل صبرى عبدالله "مستقبل التبادل التجارى بين الأقطار العربية. العربى – العدد ٣٧٥ – فبراير– ١٩٩٠.

(٢) Thomas & J. Nash "Reform of Trade pokicy. Recent Evidence from theory and Practice". The world Bank, Research observer, no. 2, vol. 6 July 1991 PP: 219-240.

(٣) سعيد النجار "سياسات الاستثمار فى البلاد العربية" ندوة صندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى بالكويت، ١١–١٣ ديسمبر ١٩٨٩: ٧٦، وانظر التفاصيل لدراسات وحديثة نسبياً.
World development Report 1991: 96-105 Thirdwatt opcit 338.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بايجاز يمكن القول أن التجارة الدولية تفتح الباب أمام العديد من الفرص التى يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ تهيئ امكانية الحصول على الموارد المالية من النقد الأجنبى، تحويل هذا النقد الى طاقة انتاجية فى مختلف الميادين، مواجهة الحاجات الاستهلاكية المتزايدة، الحصول على التكنولوجيا والمعرفة الفنية، توسيع السوق الذى يعمل بمثابة القانون الحديدى للنمو والتطور، نمو الدخل الوطنى .. الخ. ومرة أخرى هذا يفترض الأخذ بالسياسات الاقتصادية الحكمية والسليمة التى تعظم استفادة الدولة المتاجرة مع بعضها البعض من خلال هذه التجارة. كما يستلزم التعامل العادل فى التجارة الدولية واحترام المصالح المتبادلة.

تقدير عام لدور التجارة الدولية:

ومع ما سبق، لا نعدم أن نجد بعض الآراء، التى لها رؤية مخالفة تجاه التجارة الدولية، اذ ترى I.G. Patal أن التجارة ادولية، انما تلعب دوراً محدوداً وصغيراً فى عملية التنمية الاقتصادية. ويرد P. streeten على ذلك بقوله يجب عدم الخلط بين الدور الصغير وعدم الأهمية. اذ قد يكون دور التجارة صغيراً ومع ذلك لا يمكن الاستغناء عنه أى يكون ذات أهمية كبرى. ويشبه دور التجارة بالحلقة الصغيرة فى جنزير الدراجة ويرى أنه رغم صغره الا أنه ضرورى لكى تستمر الدراجة فى سيرها والا اذا انقطع لتوقفت الدراجة عن السير ويعلق قائلاً:

"If Trade provides components without which whole sectors of the economy cannot function. Samllness must not be identified with unimportance.

ويعزز ذلك بمثال آخر يقول:

"The nail of horseshoe may make the difference between victory and defeat of a kingdom"(1).

(١) P. streeten "trade, strategy for development" Macmillan, London, 1972, PP. 15-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لا يخفى أن الباب المفتوح المشار اليه آنفاً، قد يؤدى الى دخول بعض العوامل غير المرغوب فيها كذلك، والتى يمكن – ان جاز التعبير – أن نطلق عليها الآثار الجانبية للتجارة الدولية، مثل التضخم المستورد، من خلال ارتفاع أثمان السلع والمنتجات المستوردة سواء أكانت تكنولوجيا، آلات، معدات، وحتى السلع الاستهلاكية .. الخ. وهو له أثر خطير على عملية التنمية الاقتصادية ذاتها. ومن المعروف أنه كلما ازداد اعتماد الدولة على الخارج، كلما اتسعت القنوات التى يمكن أن يمر عبرها التضخم المستورد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، الاعتماد على السوق الأجنبى بدرجة كبيرة سواء فى التصدير أو الاستيراد قد يجعل الاقتصاد الوطنى أكثر انكشافاً وحساسية لما يدور فى الأسواق العالمية من تقلبات قد تكون غير مواتية بالنسبة له. كما قد يقع الاقتصاد الوطنى فريسة للتحكم من قبل صانعى القرارات فى الدول الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر .. الخ. وقد تؤدى الزيادة فى الصادرات الى انخفاض الناتج القومى، فى حالة ما اذا كانت تلك الزيادة تعود الى الزيادة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد توصل Jung & Morshall من دراسة اقتصادية قياسية لهما ان نمو الصادرات قد يؤثر بالسالب على نمو الناتج القومى، مثلما فى دول جنوب أفريقيا (١٩٥١–١٩٨٠، كوريا "١٩٥٣–١٩٨٠") وباكستان واسرائيل وبوليفيا وبيرو خلال الفترة تقريباً واليونان(١).

الواقع أن نتائج تلك الدراسة لا يمكن التسليم بها على علاتها، اذ تخالف الواقع الفعلى فمن المعروف أن كوريا واسرائيل وباكستان من الدول التى حققت تنمية حقيقية ويرتبط هذا أساساً بالنجاح الذى حققته فى مجال تجارتها الدولية، خاصة وأنها دول ذات أسواق محدودة بالنسبة لكوريا واسرائيل بالذات. كما أنها تتناقض مع نتائج معظم الدراسات التى تمت فى هذا الخصوص.

كما قد يؤدى التركيز على التجارة الدولية من جانب الدولة الى اهمالها بقية القطاعات

---

(١) نجوى خشبة "القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية" مصر المعاصرة – عددى ٤١٥، ٤١٦، السنة ٨٠، يناير وابريل سنة ١٩٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التى لا تدخل منتجاتها فى التجارة، فاذا كانت الدولة بترولية، فقد تهمل الزراعة والصناعة، أو قد تؤدى الى الافراط فى الانفاق العام أو حتى الخاص، ثم تعانى الدولة من مشاكل مالية، ومديونية ثقيلة عند تقلص عائداتها من التجارة الدولية وهو ما يعرف بالمرض الهولندى The Dutch Disease.(١) والواقع أننا نعتقد أن معظم ما ينسب الى التجارة الدولية من مثالب – انما هى فى حقيقة الأمر لصيقة بالسياسات الاقتصادية غير الرشيدة من قبل بعض الحكومات أكثر منها منها اى طبيعة التجارة الدولية فى ذاتها.

ومن بين أهم ما يثار حول سلبيات التجارة الدولية هو عدالة شروطها، حيث يتجه معدلها الى غير صالح الدول النامية على المدى الطويل*.

لذلك نرى أن التجارة الدولية يجب أن تستغل وتوظف احسن استغلال لتحقيق تنمية اقتصادية وطنية متنوعة ومتوازنة وحينئذ تصبح تلك الدول المشاركة فى التجارة الدولية ذات وجود فعال ومحسوس وتحقق مكاسب صافية ذات آثار ايجابية قوية على عملية التنمية، لا مجرد متلقية لما يحدث على الساحة الدولية من تفاعلات ولأنه فى نهاية الأمر التجارة الدولية ضرورة بصفة عامة، وللدول النامية على نحو أكثر من غيرها.

وهذا يدفعنا الى معرفة موقف البلدان النامية فى التجارة العالمية، والدور الذى يلعبه مستوى التنمية على مركز الدولة التجارى مع الدول الأخرى ومدى المكاسب التى تحصل عليها أو الخسائر التى تتعرض لها.

---

(١) Cuddington, op. cit, 1988. 144.

* لن نسهب فى تبيان وشرح ذلك حيث تزخر به الكتب الدراسية وتقارير الهيئات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثانى

وضع البلدان النامية فى التجارة العالمية:

من الملاحظ أن الدول النامية بصفة عامة – مع الفروق الكبيرة بينهما – تحتل كما يقول Maizels (١)، الدرك الأسفل فى المعاملات الدولية الاقتصادية. وهذا الوضع المتدنى من حيث الدرجة والطبيعة والحجم، انما يعكس الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان بأنها متخلفة، علمياً وتكنولوجياً، وانتاجياً، وبالتالى فلا تدهش أن تأتى فى آخر الصف فى التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال أكثر من ٩٤٪ من الانفاق على البحث العلمى والتنمية والتطوير فى العالم يتم فى الدول المتقدمة. يضاف الى ذلك أن نصيب البلدان النامية فى الانتاج الصناعى العالمى يكاد يكون هامشياً، اذ بلغ نصيبها ٩ر٦٪ فى عام ١٩٦٠، وازداد بفضل جهود بعضها الى حوالى ٩٪ عام ١٩٧٧، وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تسهم هذه الدول بحولى ٥ر١٣٪ من الانتاج الصناعى العالمى فى عام ٢٠٠٠. مع الملاحظة أن معظم الانتاج الصناعى والبحث والتطوير، انما يتركز فى عدد قليل من هذه الدول فى جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية. لذا فليس من المستغرب أن نجد أن نصيبها فى التجارة الدولية تدهور من ٨ر٣٠٪ الى ٢ر١٩٪ فى الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠، فى المتوسط وان كان قد شهد بعد ارتفاع أسعار البترول ليصل الى حوالى ١ر٢٨٪.

وتسود المواد الأولية بوجه عام صادرات الغالبية العظمى من الدول النامية هذا فى حين تسود وارداتها المنتجات المصنعة Manufactured products ولذلك تزداد درجة اعتماد هذه البلدان على التجارة الدولية صادرات وواردات حيث تشكل مجتمعة نسبة كبيرة من الناتج الوطنى الاجمالى، قد يتجاوز نسبة الـ ٥٠٪ وقد تصل الى ٨٠٪ أو

---

(١) Maizels, op. cit.

(٢) Handbook of international trade and development statistics, 1981. p; 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٠٪ فى بعض البلدان البترولية كما سنرى لاحقاً. كما تتسم صادرات هذه الدول بالتشابه الى حد كبير ومن ثم فهى دول متنافسة فى سوق الصادرات الدولية، مما يؤثر بالسالب على أسعار صادراتها، وتدهور شروط التجارة بالنسبة لها، كما يتسم الطلب على السلع الأولية بانخفاض درجة المرونة السعرية، وكذلك درجة المرونة الدخلية. لذا فان هبوط الأثمان نتيجة المنافسة أو زيادة العرض أو نتيجة لارتفاع الدخول فى الدول الصناعية، لا يؤدى الى زيادة كبيرة فى حجم الطلب عليها. بل على العكس من ذلك نرى أن الاتجاه العام هو انخفاض الطلب على السلع الأولية لأسباب عديدة من أهمها: التطور العلمى والتكنولوجى الذى أدى الى احلال بدائل صناعية محل السلع الأولية فى التصنيع، تطور فنون الانتاج وتنظيماته مما أدى الى توفير فى المدخلات اللازمة لانتاج نفس القدر من الانتاج، الكساد الذى شهدته الاقتصادات الصناعية الرئيسية فى العالم خلال الفترة الماضية، اعتماد هذه الاقتصادات على التوسع فى الصناعات المتطورة وترحيل الصناعات الملوثة للبيئة وغيرها الى دول أخرى وهو ما يعرف بالتقسيم الجديد لمبدأ العمل الدولى.

وفوق هذا كله لجأت الدول الصناعية الى اتباع أساليب حمائية عديدة كمية أو غير كمية وتنظيمية ضد صادرات الدول النامية خاصة من المنتجات الصناعية التى بدأت منها فى تصديرها الى اسواق تلك الدول. وكذلك لحماية منتجاتها الزراعية والمحافظة على دخول مزارعيها .. الخ(١).

ومع التسليم بأن مركز الدول النامية فى التجارة العالمية محدود ولا يتناسب مع عدد دولها ولا حجم سكانها، هل يمكن القول أن هذه الدول تستطيع أن تعيش بمعزل عن بقية دول العالم خاصة الصناعية؟ وفى ألفاظ أخرى هل يكون فى مصلحة هذه الدول الحد من تجارتها مع الدول الأخرى خاصة الصناعية منها؟ هل الدول الصناعية هى السبب الحقيقى والرئيسى لتدهور وضع هذه البلدان فى التجارة العالمية؟ أم أن ذلك يعود أساساً الى كونها اقتصادات ضعيفة وان هذا الوضع المتدنى هو أحد أبعاد التخلف؟ وما عسى الدول

(١) الانكتاد "تقرير التجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢، ٦، ٣٨.
World Bank, world Devclopment Report 1991.
The challenge of Development. Oxford University Press. 1991, p. 105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية أن تفعله لكى تعظم مكاسبها من التجارة العالمية، وتجعل منها بحق اداة تنموية هامة؟.

أهمية التنمية بالنسبة للتجارة الدولية (تحليل نظرى):

الحقيقة أن التجارة الدولية أمر لازم وضرورى لكافة دول العالم ، وبصفة أكثر الحاحاً بالنسبة للدول الساعية للتنمية، ومن ثم فالمسألة المطروحة الآن لم تعد هل تتاجر الدول النامية مع بعضها البعض أو مع الدول الصناعية الرأسمالية. ولكن جوهر المسألة يكمن فى كيف تتاجر هذه الدول؟ وما هى العوامل الموضوعية التى تحقق بها هذه البلدان وضعاً أفضل ومكاسب اعظم من تجارتها مع الخارج؟. ويرى C. Kindleberger اجابة على ما سبق، أنه ليست الشروط السيئة للتجارة bad terms of trade هى المسئولة عن الفقر فى الدول النامية، لكن الفقر هو الذى يسفر عن حصول الدولة على شروط تجارية غير محققة لمصالحها. ويزيد ذلك ايضاحاً، بالقول بأن عدم مرونة inflexibility الجهاز الانتاجى فى تلك الدول وعدم القدرة على التغيير والتطوير هى التى حالت بين هذه الدول وبين استغلال الفرص الجيدة التى تتيحها التجارة الدولية، ويقترح kindleberger، أن على الدول النامية أن تخلع ما يسميه بالاستسلام لمرض الوهم المتسلط بخصوص سوء شروط التجارة الدولية Terms of trade hypochondria وأن تقوم بانتاج وتسويق السلع التى يريدها العالم ويحتاجها. حينئذ – كما نتصور – تحصل تلك الدول على شروط تجارة أفضل وتزداد مكاسبهم منها. وفى هذا الصدد، يقول H. Singer، العلاقة بين التجارة – وخاصة تدهور شروطها – والفقر والتخلف، انما تعمل فى الاتجاهين both ways، حيث يرى أن التخلف والفقر يؤديان الى تدهور شروط التجارة، كما أن الأخيرة تحرم الاقتصاد من المكاسب التى يستطيع أن يعول عليها للخروج من دائرة الفقر القابع فيها(١).

---

(١) P. Streeten "The Frontiers of Development studies". The Macmillan Press ltd, London, 1979, PP. 460-461.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والواقع أن كلاً من الرأيين قد أشار الى حقيقة أن الوضع التنموى المتدنى والمتخلف فى الدول النامية يلعبان دوراً رئيسياً فى تراجع وضع هذه البلدان الى أسفل المعاملات الدولية بالمعنى الواسع للكلمة وليس فقط شروط التجارة، ويرتب كندلبرج على ذلك أن تحقيق تنمية وتطوير الطاقة الانتاجية وما يتضمنه ذلك من تغييرات واعية فى الهيكل والبناء الاقتصادى والاجتماعى قد يحسن من مركز تلك الدول فى التجارة العالمية. الا أن كندلبرج لم يقل سوى جزءاً من الحقيقة. اذ كما أشار سنجر أن تدهور شروط التجارة، هذه قد تكون راجعة لأسباب خارج ارادة الدول النامية وتعد أحد العراقيل الهامة أمام خروج هذه الدول من دائرة التخلف والفقر. ولعل الجدل السابق يتفق مع رأى كل من cairncross & Kravis، كل على حسده، اذ يتفق الكاتبان على رؤية واحدة ألا وهى أن وجود مستوى معين من التنمية أساسى لتحقيق مكاسب من التجارة الدولية، كما أن افتقاده يتسبب فى عدم تحقيق استفادة مثلى من هذه لتجارة. فمثلاً يرى Cairncross أن عدم مرونة وجمود الهيكل الانتاجى ومن ثم العرض من السلع والخدمات فى الدول النامية تتحمل المسئولية لنموها البطئ فى مجال الصادرات الدولية. وفى هذا الخصوص يكمل Kravis الرؤية السابقة بقوله أن التجارة الدولية تؤدى دوراً دائماً هاماً an important sup-portive role للتنمية اذا كانت العوامل الداخلية موافقة Favourable ومهيأة للاستفادة منها. وعلى هذا فهو يرتب على تهلهل العوامل الداخلية، عدم تحقيق التنمية المنشودة بالقدر المطلوب.(١)

ولقد أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية التى أجريت خلال العقود الأربعة الماضية علاقة الارتباط القوية بين مستوى التنمية التى وصلت اليه دوله ما ومكانتها فى التجارة الدولية ومن أمثلة ذلك دراسات heller & Porters فى دراستهما عام ١٩٨٧ وكذلك Tyler فى عام ١٩٨١ .. الخ.

---

(١) D. Salvatore & E. Dowling Development Economics" Mc Grow. Itill Book Company, Londo, 1977.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأساس النظرى فى رأى هؤلاء لمثل تلك العلاقة الايجابية انما تستند على .. أن الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج فى قطاع الصادرات تفوق مثيلاتها فى القطاع غير التصديرى، كذلك يرجع البعض ذلك الى ما يعرف بأثر اقتصاديات الحجم، الاستخدام الأكفأ للطاقات الانتاجية، ضغوط المنافسة، التخصيص الأمثل للموارد بتحويلها من القطاعات الاقل كفاءة الى القطاعات الأكثر كفاءة. الآثار الاقتصادية الخارجية المواتية(١).

أهمية التنمية للتجارة الدولية (تحليل تطبيقى):

كما يؤكد الواقع من حولنا أن الآراء والدراسات السابقة هى على جانب كبير من الصحة. اذ يؤكد الواقع أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مراكز الدول النامية ومكاسبها من التجارة الدوية بما يتناسب ومقدار ما أنجزته من تنمية وتغييرات هيكلية فى بنائها الاقتصادى والاجتماعى. وسنكتفى هنا بذكر بعض الأمثلة والنماذج الحديثة:

بالنسبة للدول النامية التى تعتمد أساساً على المواد الأولية فى صادراتها تكون شديدة الحساسية والتأثر بما يحدث من تقلبات volatility فى الأسواق العالمية نظراً لارتفاع درجة انكشافها rate of exposure . وتقدم الدول البترولية مثالاً على ذلك، حيث شهدت انخفاضاً فى معدلات النمو فى قطاعاتها غير النفطية نظراً لما واجهته صادراتها البترولية من ظروف غير مواتية فى الاسواق العالمية.

اذ سجل تقرير الانكتاد لعام ٨٧ أن دول الاوبك OPEC قد هبطت ايراداتها من ٢٨٢ر٣ مليار دولار أمريكى فى عام ٨١/٨٠ الى ١٣١ر٥ ملياراً فقط فى عام ٨٥ واستمر التدهور حتى وصل أدناه فى عام ١٩٨٦، فبلغ دون المائة مليار. وهذا لا شك هبوط حاد وسريع يعطى دلالة واضحة على خطورة الاعتماد فقط على المواد الأولية حتى ولو كانت ذات أهمية كبرى للاقتصاد العالمى. ولم يقف الأمر عند ذلك بل أثر ذلك على تدهور معدل تبادلها التجارى مع السوق العالمى نتيجة لتدهور أسعار النفط وارتفاع أسعار السلع

(١) منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨٧، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصنعة المستوردة. ولقد قررت الانكتاد التدهور السابق بما يساوى ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول(١).

واذا كان ذلك بالنسبة للدول البترولية فان الوضع يكون أشد قسوة بالنسبة للدول الأفريقية ذات الاقتصادات الاولية الزراعية والتعدينية فى الغالب. اذ أن هذه الأخيرة مرشحة أكثر من غيرها حسب نشرة الانكتاد لعام ١٩٩١ بأن تكون أكثر تأثراً بالبطء فى النمو الاقتصادى والكساد العالمى. لأن صادراتها الأولية ستهبط حجماً وسعراً. اذ سيهبط الطلب عليها بصفة عامة من قبل الدول الصناعية التى تعد أكبر مستورد لها بصفة خاصة(٢).

وفى المقابل نجد أن الدول النامية التى استطاعت أن تجرى تغيرات وتحولات بنائية فى هياكل اقتصاداتها استطاعت أن تكسب ارضاً جديدة فى ميدان التجارة الدولية من خلال زيادة الصادرات وتنويع هيكلها. فعلى سبيل المثال، نجد أن هذه الدول – رغم قلة عددها – كانت المساهمة الأكبر فى زيادة نصيب الدول النامية فى التجارة العالمية حيث ازدادت مساهمتها من ٧ر٣٪ الى ٣ر٨٪ من الصادرات العالمية خلال الفترة من ٧٣–١٩٨٥م وهى زيادة فى المساهمة بلغت حوالى ٢٢٤٪ لتعويض النقص فى مساهمة الدول النامية الأخرى غير البترولية والتى هبطت من ٩ر٦٪ الى ٢ر٥٪ خلال الفترة ذاتها. وفى هذا الخصوص يجب أن نذكر أن المصدر الآخر لما شهدته تجارة الدول النامية من تطور فى العقدين الماضيين جاء من قبل الدول البترولية، حيث مثلت حصتها ١ر٨٪ فى عام ١٩٧٣ تزداد الى ١ر١٧٪ عام ١٩٨٠ ثم هبطت الى ١ر١٠٪ فى عام ١٩٨٥ بسبب انخفاض حجم صادرات البترول وأسعارها.

ومن الأدلة على أهمية التنويع فى الهيكل الاقتصادى وخطوط الاعتماد على المواد الأولية، أن الدول النامية الرئيسية المصدرة للسلع المصنعة هى تلك الدول التى استطاعت

(١) Michaely Op. cit. 1977: P. 52.

(٢) UNCTAD, Bulletin, sep.-Oct., No. II. 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق فائض فى ميزانها التجارى خلال السنوات ٧٩-٨٥ هذا فى حين حققت الدول الاخرى باستثناء القلة القليلة من الدول البترولية عجزاً. وعلى هذا كانت الدول الاولى هى التى استطاعت أن تحقق معدلات نمو ايجابية مرتفعة فى عام ١٩٨٦ رغم أنه مثل عام القاع بالنسبة للدول ذات الصادرات الاولية. وفى هذا السياق نجد أنه فى الوقت الذى هبطت فيه صادرات الدول الافريقية جنوب الصحراء فى عام ١٩٨٣ لتصبح أقل بـ ٢٥٪ عن مستواها فى عام ١٩٨١ ازدادت صادرات الدول الاسيوية فى الجنوب والجنوب الشرقى منها بـ ٢٥٪ تقريباً بين عامى ٨١، ١٩٨٤ لتصبح أعلى بحوالى ٢٠٪ عن مستواها فى ١٩٨١ وكذلك أظهرت بعض دول أمريكا الجنوبية اتجاهاً عاماً مماثلاً(١).

وفى هذا الخصوص أشار تقرير حديث للبنك الدولى حول التنمية فى العالم أن دول الشرق الاسيوية (النمور الاربعة) قد زادت نصيبها من تجارة العالم حوالى ٨ أضعاف خلال الفترة ٦٥-١٩٨٩م. هذا رغم ازدياد اجراءات الحماية من قبل الدول الصناعية المتقدمة والظروف العالمية غير المواتية.

ولقد عكس التطور السابق تطوراً فى الهيكل الاقتصادى ومن ثم هيكل صادرات تلك الدول. اذ أصبحت ذات قدرات أكبر على امدادالاسواق العالمية بطائفة واسعة من المنتجات المصنعة. ومن أهم تلك المصنوعات التى صدرتها بعض السلع الرأسمالية مثل الآلات الكهربائية، معدات النقل، الكيماويات، الحديد والطلب بالاضافة الى العديد من المصنوعات التقليدية(٢).

ويمكن تفسير ما سبق بالعوامل الآتية:

١- أن الصادرات الصناعية على عكس الصادرات الاولية تتزايد بمعدلات مرتفعة وخاصة فى أسواق الدول الرأسمالية الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول

(١) للمزيد انظر ذات التقرير: UNCTAD. op. cit. 1988, P. II, 13 Table 6.I, P. 17.

(٢) World Bank Report, 1991 the challenge of Development Oxford University Press 1991, P. 105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الاوربية لما تتمتع به من رخص فى الاسعار يعكس رخص فى تكلفة الانتاج وخاصة بالنسبة للصناعات التقليدية التى تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية(١).

٢- تنوع الهيكل الاقتصادى بما يقود اليه من تنوع فى هيكل وتركيبة السلع المصدرة Product compsition يزيدها ويكسبها مرونة وديناميكية dynamism of ex-ports اذ يتسم الطلب على السلع المصنعة بارتفاع نسبى فى المرونة بالنسبة للثمن (مرونة الطلب - الثمن). كذلك يتسم بمرونة مرتفعة بالنسبة التغيرات فى الدخل (مرونة الطلب - الدخلية). هذا بالمقارنة بهبوط مرونة الطلب - الثمن ومرونة - الطلب الدخل بالنسبة للسلع الاولية التى تكون ٧٠٪ من صادرات الدول النامية بصفة عامة وتتجاوز هذه النسبة بالكثير بالنسبة لأغلبيتها(٢).

٣- تميل شروط التجارة الدولية (معدل التبادل الدولى) لأن تكون فى صالح المنتجات المصنعة مقارنة بالسلع الاولية ومن أبرز الأمثلة على ذلك أنه فى الوقت الذى ازدادت فيه قيمة الصادرات من المصنوعات بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلى العالمى فى عام ١٩٨١، هبطت فيه أسعار معظم المواد الأولية. ومن ثم حقق مصدرو المنتجات الصناعية من الدول النامية تحسناً هاماً فى معدل تبادلهم الدولى فى الثمانينات، هذا فى حين حققت الدول الاخرى المعتمدة أساساً على المواد الأولية فى تجارتها الخارجية ومن بينها الدول البترولية تدهوراً فى معدل تبادلها الخارجى.

الا أنه مع الاعتراف بأهمية التطور النسبى السابق فى مركز بعض الدول النامية يجب أن نسجل الملاحظات التالية:

الأولى: أن المنتجات المصنعة ذات كثافة العمل المرتفعة ما زال لها النصيب الأكبر من صادرات الدول النامية ومن أهم الأمثلة على تلك السلع الاحذية، المنسوجات، الاقمشة،

---

(١) للمزيد من التفصيل انظر: UNCTAD, op. cit, P. II.

(٢) UNCTAD, 1982, P. 10, 22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاخشاب، المطاط، الخ.

الثانية: تتسم الصادرات الصناعية من الدول النامية بالتركز الجغرافى geo-graphical concentration اذ مثلت دول مثل هونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية حوالى نصف الصادرات الصناعية من هذه الدول، هذا فى حين مثلت بعض دول أمريكا الجنوبية نسبة حوالى ٢٥٪ ولا شك أن ذلك يعكس مستوى التنمية فى هذه الدول وأخذها بالاساليب العلمية والتكنولوجية فى تطوير قواها الانتاجية على خلاف الدول النامية الأخرى التى تشترك فى النسبة المتبقية من الصادرات الصناعية للدول النامية.

الثالثة: أن نصيب الصادرات الصناعية للدول النامية ما زال ضئيلاً كنسبة مئوية فى السوق المحلى الاجمالى للمنتجات الصناعية المتقدمة. اذ كانت هذه النسبة حوالى ٥ر٢٪ فى عامى ١٩٨٣،٨٢ فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ٦ر١٪ فى اليابان وحوالى ٧ر٢٪ فى السوق الأوروبية المشتركة(١).

الرابعة: أنه مع كون الصادرات الصناعية شكلت نسبة ٢٤٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى للدول النامية الاكثر تصنيعاً فى أوائل الثمانينات مقابل ٤٪ فقط للدول النامية الأخرى. الا أنه يجب الأخذ فى الاعتبار التفاوت الكبير بين مواقف المجموعة الاولى من الدول، اذ وصلت مثلاً النسبة فى هونة كونج الى ٩٠٪ فى حين وصلت الى ٣٠٪ فى كوريا الجنوبية، ١٥٪ فى تركيا، ٩٠٪ فى سنغافورة(٢).

من كل ما سبق نخلص الى ضعف وتدنى موقف الدول النامية بصفة عامة والدول الأقل تنمية بصفة خاصة فى التجارة العالمية. ولا شك أن ذلك يجعلها أكثر عرضة للهزات التى تشهدها الاسواق العالمية سواء أكانت هزات طبيعية ناشئة عن الدورات الاقتصادية

---

(١) UNCTAD, op. cit, 1988, PP. 127-129.

(٢) نادية شعيب ونجوى خشبة: "استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية ٪. مصر المعاصرة – عددى ٤١٧، ٤١٨، السنة (٨٠) ١٩٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Business cycles، أو ناشئة عن بعض السياسات الاقتصادية الكلية التى تتخذها الدول الصناعية المتقدمة أو ناشئة عن قوى العرض والطلب أو الى الكساد والرواج التى تشهده اقتصادات الدول المتقدمة وغير ذلك من مؤثرات خارجية.

على سبيل المثال تؤكد دراسة للانكتاد لعام ١٩٨٧ أن هبوطاً فى معدلات النمو فى الدول المتقدمة بـ ١٪ تؤدى الى هبوط فى القوة الشرائية لصادرات الدول النامية بـ ٣٫٥٣٪ وهذا الهبوط يمكن أن يزداد الى ٣٠٪ اذا أخذنا فى الاعتبار تأثيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتدهور شروط التجارة ناهيك عن أثر السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الصماعية ضد صادرات الدول النامية. اذ لا يخفى أن الدول الصناعية قد اتبعت أشكالاً مختلفة من الاجراءات الحمائية التعريفية وغير التعريفية مثل الحصص – الاعانات – الدعم – التصدير الطوعية – الاجراءات التعويضية للاغراق بشكل كبير منذ الستينات الميلادية. ولقد أثر ذلك كثيراً على وارداتها من الدول النامية، اذ زادت هذه الاجراءات فى مواجهة صادرات الدول النامية على نحو عام بنسبة ٢٠٪ بالنسبة لأمريكا، ٤٠٪ لليابان، ١٦٠٪ لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة من ١٩٦٦–١٩٨٦. وبحلول العام الاخير غطت حوالى ٢١٪ من صادرات الدول النامية للدول الأوروبية الاجراءات الحمائية ولقد قدر Laird & yeats فى دراسة لهما عام ١٩٨٧ أن تكلفة الصادرات التى ضاعت على الدولة النامية بلغت ٥٥ بليون دولا فى عام ١٩٨٠ فقط مقومة بدولات عام ١٩٩٠م وهو ما يساوى تقريباً كل قيمة المساعدات التنموية فى ذلك العام(١).

وبالطبع كان لابد وأن تتأثر واردات الدول النامية نتيجة للعوامل السابقة مجتمعة. وكانت

---

(١) للمزيد حول آثار الحماية وتكلفتها وحجمها انظر: سعيد النجار – مرجع سابق، ٢٧–٣٤ و ٨٠–٩٢، انظر كذلك:

T. Morrison M. Wattleworth "Causes of the 1984-1986 commodity price decline" F & D, June 1988: 31; BooneRamp, C. Vduntary Export Restraints. F & D, December, 1987:2.

عباس ميراخور وبيترج. مونتيل "التكييف وكثافة الاستيراد فى الناتج". التمويل والتنمية – ديسمبر ١٩٨٧ وبصفة عامة معظم تقارير منظمة الانكتار UNCTAD.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأينا فى المبحث السابق أن التجارة الدولية ضرورة لكل دول العالم وبصفة خاصة الاقتصادات المتنامية. وأن هذه الأهمية تعود الى الدور التنموى الهام الذى تؤديه بالنسبة لتلك الاقتصادات. والواقع أن الاقتصاد السعودى ليس استثناءاً على ذلك، بل نزعم أنه يقدم الدليل والتاكيد على صحة القول السابق. لقد شهدت التجارة الخارجية للمملكة تطوراً كبيراً منذ أوائل السبعينات وبصفة خاصة مع التصحيح الأول لأسعار البترول فى ١٩٧٣ وازدياد التدفقات المالية للدول البترولية وعلى رأسها السعودية، ولقد تجسد هذا التطور فى الارتفاع الكبير فى قيم الصادرات والواردات من مختلف السلع والخدمات. ولهذا تقدم المملكة نموذجاً للاقتصاد البترولى الذى يعول كثيراً على تجارته مع الأسواق العالمية المختلفة. واحتلت المملكة – لذلك – مركزاً دولياً هاماً فى التجارة الدولية كاقتصاد متنامى عاكسه بذلك التطور فى الدخول والاستهلاك وجهود التنمية الحثيثة، وكذلك لتعكس الطبيعة الخاصة للاقتصاد السعودى ليس فقط كاقتصاد يلعب تصدير البترول فيه دوراً محورياً، بل كذلك لأنها تعد أكبر دولة متفردة فى العالم الحر تصدر بترول. وهذا لا شك له انعكاسات على اقتصاد المملكة ذاته وكذلك على الاقتصادات العالمية أيضاً.

لهذا فى هذا المبحث سنحاول التركيز على أبرز الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية للمملكة، وأثرها على ميزان المدفوعات السعودى خاصة الشق المتعلق بالميزان التجارى منه. وهذا المبحث يحلل ركناً أساسياً من هذه الدراسة وهو المتعلق بتطور تجارة المملكة الخارجية، للاعتماد عليه بعد ذلك – فى المبحث القادم – فى تحليل أهم التغييرات الهيكلية التى شهدها اقتصادها خلال فترة قرابة العشرين عاماً الماضية.

ويمكن تناول أهم التوجهات العامة للتجارة الخارجية للمملكة على النحو التالى:

١– حرية التجارة، اذ تتبع المملكة سياسة الحرية الاقتصادية بوجه عام، والتى تعد سياسة الباب المفتوح فى المجال التجارى أحد أهم جوانبها، اذ تعد السوق السعودية سوقاً مفتوحة لكل المنتجات والسلع الأجنبية دون تمييز حسب مصدرها، والأمر متروك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها لقوى العرض والطلب. والهدف الرئيسى وراء هذه السياسة هو السعى الى تحقيق التوازن بين مصلحة المستهلك والمنتج، والاقتصاد الوطنى بصفة عامة. لذا نجد أن الرسوم الجمركية التى تفرضها المملكة تتسم بأنها متواضعة حيث لا يتجاوز حدها الأقصى ٢٠٪، بعد التعديل الذى أدخل عليها بمقتضى المرسوم الملكى رقم م/١٣ وتاريخ ١٤٠٨/٥/١٠هـ، هذا مع التمييز فى الرسوم بين السلع حسب مدى الاولوية والحاجة لها(١).

٢- شهدت الصادرات السعودية تطوراً كبيراً من جوانب عدة من حيث القيمة، الكمية، وكذلك المكونات الاساسية لها - الا أننا سنكتفى هنا بتطور قيمتها مرجئين التطورات الأخرى الى المبحث التالى - اذ ازدادت قيمة الصادرات السعودية - كما يكشف عن ذلك جدول(١) - بوجه عام منذ أوائل السبعينات. وتميزت هذه الزيادة بالاستمرارية منذ ١٩٧٠-١٩٨١ فيما عدا عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨، حيث قفزت قيمة هذه الصادرات من ١١ بليون ريال سعودى الى حوالى ٤٠٥ر٤٨١ بليونا من بداية الى نهاية الفترة المشار اليها. وهذا يعنى أنها ازدادت بحوالى ٣٧ ضعفاً.

ويلاحظ أن القفزة الكبرى كانت فى عام ١٩٧٤، حيث بلغت نسبة زيادتها حوالى ٣٧٩٪، أى أقل قليلاً من أربعة أضعاف العام السابق مباشرة. ومع أن الصادرات السلعية شهدت هبوطاً نسبياً فى عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٨ مقارنة بالعامين السابقين عليهما، الا أن قيمتها كانت كبيرة بصفة عامة وكذلك مقارنة بصادرات ١٩٧٣ والأعوام السابقة لها. كما مثل عاماً ١٩٧٩، ١٩٨٠ القفزة الكبرى الثانية فى قيمة الصادرات السعودية اذ بلغ معدل النمو فيهما ٢ر٥٤٪ و ٢ر٧٠٪ على التوالى واستمرت الزيادة حتى بلغت الذروة فى ١٩٨١.

والواقع أن هذه الزيادة، انما تعود الى الزيادة فى أسعار البترول فى أعوام ١٩٧٤،

(١) مؤسسة النقد العربى السعودى، تقرير ١٩٨٧: ٣٤-٣٥ والخطة الخمسية الخامسة، ١٤١٠-١٤١٥، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ١٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٩/١٩٨٠ بعدة أضعاف حيث ارتفعت أربعة أضعاف فى عام ١٩٧٤، وبحوالى ٨٠٪-١٠٠٪ فى ٧٩/١٩٨٠، وكذلك الى ازدياد كمية الانتاج المصدر الى الخارج(١).

الا أن الصادرات السعودية شهدت بعض الانكماش بدءاً من عام ١٩٨٢ - كما يكشف عن ذلك جدول(١) - حيث هبطت حصيلتها بمقدار ١ر٣٣٪ عام ١٩٨١ واستمرار الهبوط لمدة خمس سنوات متتالية لتصل أدناها فى عام ١٩٨٦ لتبلغ حوالى ٧٤٣٧٧ مليون ريال سعودى فقط وهو أقل عائد حصلت عليه المملكة منذ ١٩٧٤، وهو ما يمثل ٣ر١٨٪ من حصيلة ١٩٨١ أى أقل من الخمس. وهذا الانكماش يعود الى الهبوط فى أسعار النفط ومن ثم خفض المملكة لانتاجها وصادراتها الى الخارج من ٩ر٩ الى حوالى الاربعة مليون طن يومياً.

ومرة أخرى يعود البترول ليمارس تأثيره على حصيلة الصادرات السعودية اذ مع بداية التحسن التدريجى الذى شهده سوق النفط العالمية، بدأت تزداد حصيلة صادرات المملكة مع عام ١٩٨٧، كما تعود هذه الزيادة أيضاً الى دخول بعض الصادرات - غير البترولية الى هيكل الصادرات السعودية من صناعية وزراعية وتعدينية، واستمرت الزيادة لتصل الى ١٦٦٣٣٩ مليون ريال وهو ما يمثل ٢٢٣٪ من حصيلتها فى ١٩٨٦. وهذه التطورات فى قيمة الصادرات السعودية، انما هى مماثلة للتطورات فى صادرات الدول النامية التى تعتمد على الموارد الاولية وكذلك تماثل الاتجاه العام للصادرات العربية بوجه عام التى تمثل الصادرات البترولية أحد أهم مكوناتها(٢).

---

(١) وزارة التخطيط "منجزات خطط التنمية" ١٣٩٠-١٤٠٩/١٩٧٠-١٩٨٩م، المملكة العربية السعودية، جدول ٦٣:١٦٨- كذلك خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥:٣٦.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٠:١٢٧، تقرير ١٩٩١، ١٠١-١٠٢ وكتاب المنجزات، مرجع سابق، جدول ٦٤٪ ٢٦٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١)

تطور قيمة الصادرات السلعية فى المملكة

خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠

حسب الأسعار الجارية (بالمليون ريال سعودى)

السنة	قيمة الصادرات	النسب المئوية للتطور
١٩٧٠	١٠٩٠٧	٢١,٧
١٩٧١	١٧٠٩٢	٥٦,٧
١٩٧٢	٢٢٧٦١	٣٣,٢
١٩٧٣	٣٣٣٠٩	٤٦,٣
١٩٧٤	١٢٦٢٢٣	٣٧٨,٩
١٩٧٥	١٠٤٤١٢	١٧,٤
١٩٧٦	١٣٥١٥٢	٢٩,٤
١٩٧٧	١٥٣٢٠٩	١٣,٤
١٩٧٨	١٣٨٢٤٢	٩,٨
١٩٧٩	٢١٣١٨٣	٥٤,٢
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٦	٧٠,٢
١٩٨١	٤٠٥٤٨١	١١,٧
١٩٨٢	٢٧١٠٩٠	٣٣,١
١٩٨٣	١٥٨٤٤٤	٤١,٦
١٩٨٤	١٣٢٢٩٩	١٦,٥
١٩٨٥	٩٩٥٣٦	٢٤,٨
١٩٨٦	٧٤٣٧٧	٢٥,٣
١٩٨٧	٨٦٨٨٠	١٦,٨
١٩٨٩	١٠٦١٩٤	١٦,٤
١٩٩٠	١٦٦٣٣٩	٥٦,٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تطور الواردات: ولقد شهدت الواردات السعودية - كذلك - ازدياد كبيراً وبمعدلات مرتفعة دون انقطاع خلال اثنتى عشر عاماً من ١٩٧٠-١٩٨٢، كما يوضح ذلك جدول رقم (٢)، ولقد بدأت الزيادة بمعدلات كبيرة منذ ١٩٧٣ - ١٩٧٤، وبلغ الارتفاع نسبة كبيرة (١٠٧٪) فى عام ١٩٧٦، حيث بلغت الواردات ٣٠٦٩١ مليون ريال، بعد ان كانت تبلغ ٣١٧٩ مليوناً، ثم استمرت الزيادة فى الواردات السعودية حتى بلغت الذروة ١٣٩٢٩٨ مليون ريال سعودى، يقابل الاتجاه السابق هبوط الواردات ولمدة أربعة سنوات ٨٣-١٩٨٦، حيث بدأت تزداد الواردات فى عام ١٩٨٧، وهو العام الذى بدأت فيه الصادرات السعودية فى الازدياد، كما رأينا فى البند السابق.

ويمكن أن نسجل الملاحظات الآتية على تطور الواردات السعودية:

- أن هناك تلازماً بين الاتجاه العام للصادرات والواردات، اذ عادة تزداد الواردات فى الفترة الزمنية التى تزداد فيها الصادرات، وان كانت هناك فترة تراخى حوالى العامين بالنسبة للواردات مقارنة بالصادرات (١٩٧٤). وهذا يمكن تفسيره بأن ازدياد حصيلة الصادرات وما تحدثه من أثر على الدخول الوطنية والانفاق الاستثمارى والاستهلاكى، انما يحتاج لبعض الوقت حتى ينعكس على الواردات خاصة فى بداية التزايد. كما أنه من الطبيعى أن تتجه الأنظار أولاً الى السوق المحلية ثم السوق الخارجية بعد ذلك وبعد اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك على المستويين الرسمى وغير الرسمى.

٢- الهبوط فى الواردات بدءاً من ١٩٨٣ حتى نهاية ١٩٨٦ كان تدريجياً وبمعدلات منخفضة، تميل لأن تكون أقل بكثير من معدلات تزايدها فى مرحلة التزايد الأولى ٧٠-١٩٨٢. هذا فى حين كان الهبوط فى الصادرات فى مرحلة هبوطها يتسم بالحدة .

٣- أنه بمقارنة جدولى ٢،١ نجد أن الصادرات السلعية كانت تفوق بصفة عامة الواردات السلعية سواء فى مرحلة التزايد أو مرحلة الهبوط - مع الأخذ فى الاعتبار الفارق الكبير بين بعض السنوات فى هذا الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

قيم الواردات السلعية فى المملكة العربية السعودية

(بليون ريال)

السنة	قيمة الواردات	معدل التطور السنوى
١٩٧٠	٣,١٩٧	—
١٩٧١	٣,٦٦٧	١٤,٧
١٩٧٢	٤,٧٠٨	٢٨,٤
١٩٧٣	٧,١٩٧	٥٢,٩
١٩٧٤	١٠,١٤٩	٤١,٠
١٩٧٥	١٤,٨٢٣	٤٦,١
١٩٧٦	٣٠,٦٩١	١٠٧,٠
١٩٧٧	٥١,٦٦٢	٦٨,٣
١٩٧٨	٦٩,١٨٠	٣٣,٩
١٩٧٩	٨١,٥٢٤	١٧,٨
١٩٨٠	١٠٠,٣٥٠	٢٣,١
١٩٨١	١١٩,٢٩٨	١٨,٩
١٩٨٢	١٣٩,٣٣٥	١٦,٨
١٩٨٣	١٣٥,٤١٧	٢٨,٠
١٩٨٤	١١٨,٧٣٧	١٢,٣
١٩٨٥	٨٥,٥٦٤	٢٧,٩
١٩٨٦	٧٠,٧٨٠	١٧,٣
١٩٨٧	٧٥,٣١٣	٦,٤
١٩٨٨	٨١,٥٨٢	٨,٣
١٩٨٩	٧٩,٢١٩	٢,٩
١٩٩٠	٩٠,١٣٩	١٣,٨

المصدر:

مصلحة الاحصاءات العامة، نشرة احصائيات التجارة الخارجية للاعوام المذكورة. انظر كذلك "منجزات خطط التنمية فى المملكة من ١٩٧٠-١٩٨٩" وزارة التخطيط السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- أنه فى الوقت الذى هبطت فيه الصادرات السعودية فى عام ١٩٨٢ بنسبة الثلث تقريباً (١ر٣٣٪) وبلغ حجم الانخفاض فى قيمتها حوالى ١٣٤٣٩١ مليون ريال سعودى، كانت الوادرات السلعية زادت بحوالى ٢٠ مليار ريال. وهنا تكشف القراءة العقارية للجدولين المشار اليهما، عن اتجاه الفجوة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات للتناقص بصفة مستمرة وبلغت أضيق نقاطها فى عام ١٩٨٦، حيث كان الفارق بينهما حوالى ٣٥٩٧ مليون ريال فقط، ثم بدأ الفائض يزداد بعد ذلك وحتى عام ١٩٩٠.

ويمكن تفسير الاتجاه العام السابق بأن الواردات تعتمد أساساً فى تمويلها على حصيلة صادرات الدولة من النقد الأجنبى. الا ان التباين المشار اليه من تطور هذين المتغيرين، يعود الى أن الهبوط التدريجى وغير الحاد فى الواردات قد يرجع الى أن نسبة كبيرة منها هى واردات أساسية لازمة لمشروعات بدأ العمل فيها ومن ثم يصعب الاستغناء عنها دفعة واحدة، وكذلك الحال بالنسبة للواردات الأساسية من المواد الغذائية،هذا من ناحية ومن ناحية ثانية قد يعزى ذلك الى أن أسعار الواردات السلعية السعودية وهى فى جزء كبير منها سلع رأسمالية ووسيطة تميل لأن تكون مرتفعة. وهذا الارتفاع قد يعوض ما تشهده كميتها من انخفاض نسبى. هذا على خلاف الحال بالنسبة للصادرات السعودية حيث شمل الانخفاض كلاً من الكمية والسعر. ومن ناحية ثالثة، يعزى الارتفاع فى الواردات - جزئياً - الى البدء فى الخطط التنموية الطموحة وما يلزمها من استيراد الكثير من السلع من كافة الأنواع، خاصة فى المراحل الأولى للتنمية، ومن ناحية رابعة، يجب أن نسجل هذا التشجيع والدعم الذى أولته الحكومة للواردات والسلع الاستثمارية والاستهلاكية خاصة الاساسية منها مثل الالبان ومستخرجاتها، الدقيق، الارز، السكر، اللحوم، الادوية .. الخ. اذ استخدمت الدولة الواردات كأحد الادوات للحد من تصاعد الاسعار نظراً للارتفاع الكبير فى الاستهلاك بسبب ارتفاع الدخول وتغير أنماط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهلاك بصفة عامة فى المملكة(١).

٤- ولقد كان من الطبيعى أن تنعكس التطورات السابقة فى قيم كل من الواردات صادرات على وضع الميزان التجارى السعودى، ليحقق - بذلك - فائضاً مستمراً خلال رة السابقة كلها ١٩٧٠-١٩٩٠. ولقد تباين الفائض تبايناً كبيراً خلال السنوات المشار ا وتراوح بين ٢٨٦١٨٣ مليون ريال فى ١٩٨١ الى ٣٥٩٧ فى عام ١٩٨٦. ولا شك أن يعطى مؤشراً كذلك حول طبيعة التقلبات فى حصيلة السلعة التصديرية الاولى ئيسية فى المملكة وهى البترول والتى تعتمد على الموقف فى السوق العالمى. كما أنه من ية أخرى مثلت سنوات الفائض الكبير المغزى الرئيسى للاحتياطات النقدية التى اعتمدت ها الدولة فى تمويل مشروعاتها داخلياً وخارجياً فى أوقات انخفاض السعر وحجم تاج وهى ما يطلق عليه سنوات اعادة التكيف فى الاقتصاد السعودى، اذ أن الاقتصاد عودى كان فى حاجة الى العديد من الخدمات فى مرحلة التنمية كحاجته للسلع المادية، خدمات التعليم والتدريب، الصحة، التكنولوجيا، العمل، العمالة .. الخ. ويأخذ ميزان ساب الجارى ككل نجد أن الواردات من الخدمات شكلت نسبة كبيرة من الواردات عودية حيث ظلت تمثل ٦٥٪ حتى عام ١٩٧٧، ثم هبطت بعد ذلك ليكون متوسطها ام حوالى ٥٠٪ ولهذا نجد أنه فى سنوات التكيف التى شهدت هبوطاً فى قيمة صادرات السعودية، عانى ميزان المدفوعات السعودى عجزاً وخاصة منذ عام ١٤٠٤/١٤ كما يعزى هذا الانخفاض الى الهبوط فى عوائد الاستثمارات الخارجية ملكة. لكن يلاحظ أن هذا العجز بدأ فى الانخفاض من ٦٦ بليون ريال أى ١٨٫٨٪ من جم الناتج المحلى الاجمالى فى ١٤٠٤/١٤٠٥ الى حوالى ٢٧ بليون ريال أى ٩٫٦٪ من ا الناتج فى عام ١٤٠٩/١٤١٠ أى عام ١٩٨٩. وهذه التطورات لا شك لعب فيها التطور صادرات المملكة من البترول دوراً كبيراً حيث بدأت تشهد انتعاشاً منذ عام ١٩٨٧، هذا لاضافة الى ازدياد صادراتها من المنتجات غير البترولية، من سلع زراعية

)انظر الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠: ٦٩، ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصناعية(١). ولقد اعتمدت الدولة – جزئياً – على ما لديها من احتياطيات وموجودات حكومية فى الخارج.

وبصفة عامة كانت القيمة الاجمالية تقل عن ٥٠٪ من القيمة الاجمالية للصادرات خلال الفترة من ١٩٧٠–١٩٩٠، أو بمعنى آخر كانت حصيلة الصادرات الاجمالية ضعف حصيلة الواردات خلال ذات الفترة كما يكشف عن ذلك جدول رقم (٣). وهذا على خلاف الحال فى معظم الدول النامية حيث تعجز الصادرات عن تمويل الواردات، كما بالنسبة لمعظم الدول العربية نجد أن الصادرات تمول نسبة محدودة من وارداتها. ولهذا فهى تلجأ عادة الى الاقتراض من مصادر مختلفة.

٥– ولقد أدى التزايد فى كل من الصادرات والواردات وانفتاح المملكة على العالم الخارجى والأسواق العالمية وما لذلك من علاقة ارتباط عضوى بعملية التنمية ومستوى المعيشة فى المملكة، الى جعل التجارة الخارجية لها ذات ثقل نسبى كبير فى الاقتصاد السعودى وكذلك بالنسبة لحياة المواطن ذاته. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معرفة أهمية هذه التجارة بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى، كما هو موضح على جدول (٤). اذ نجد أن التجارة الخارجية بوجه عام مثلت نسبة كبيرة من هذا الناتج ولقد تراوحت هذه النسبة بين ٥ر٥٣٪ فى عام ١٩٨٦ و ٨ر١١٢٪ فى عام ١٩٧٣. ولا شك أن ذلك يوضح المدى الكبير والخطير فى أن واحد لانكشاف الاقتصاد السعودى للتجارة الخارجية وما قد يعتريها من تقلبات تنعكس حتماً عليه.

والواقع أن القراءة الاقتصادية وتحليل أرقام جدول (٤)، تكشف لنا الآتى:

أ– أن الصادرات السعودية أسهمت بالنصيب الأكبر نسبياً فى الناتج المحلى الاجمالى بصفة عامة طيلة السنوات من ١٩٧٠–١٩٨٧، اذ تراوحت بين ٥ر٣١٪ الى ٥ر١٠٤٪، مقارنة بالواردات التى تراوحت بين ٤ر٨٪ الى ٢ر٣٤٪ وهذا يعود – كما رأينا سابقاً –

(١) الخطة الخمسية الخامسة: ٧٧–٧٨، وانظر كذلك كتاب المنجزات ص٥٨، وجدول ٢٣٨:٣٣ حول مكونات ميزان المدفوعات السعودى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

نسبة قيمة الواردات السلعية الى الصادرات السلعية فى المملكة

(بليون ريال)

السنة	الصادرات	الواردات	٢/١ ٪
١٩٧٠	١٠,٩٠٨	٣,١٩٧	٢٩,٣
١٩٧١	١٧,٠٩٢	٣,٦٦٧	٢١,٥
١٩٧٢	٢٢,٧٦١	٤,٧٠٨	٢٠,٧
١٩٧٣	٣٣,٣٠٩	٧,١٩٧	٢١,٦
١٩٧٤	١٢٦٢٢٣	١٠,١٤٩	٨,٠٤
١٩٧٥	١٠٤٤١٢	١٤,٨٢٣	١٤,٢
١٩٧٦	١٣٥,١٥٢	٣٠,٦٩١	٢٢,٧
١٩٧٧	١٥٣,٢٠٩	٥١,٦٦٢	٣٣,٧
١٩٧٨	١٣٨,٢٤٢	٦٩,١٨٠	٥٠,٠٤
١٩٧٩	٢١٣,٢٤٢	٨١,٥٢٤	٣٨,٢
١٩٨٠	٣٦٢,٨٨٦	١٠٠,٣٥٠	٢٧,٧
١٩٨١	٤٠٥,٤٨١	١١٩,٢٩٨	٢٩,٤
١٩٨٢	٢٧١,٠٩٠	١٣٩,٣٣٥	٥١,٤
١٩٨٣	١٥٨,٤٤٤	١٣٥,٤١٧	٨٥,٥
١٩٨٤	١٣٢,٢٩٩	١١٨,٧٣٧	٨٩,٧
١٩٨٥	٩٩,٥٣١	٨٥,٥٦٤	٨٦
١٩٨٦	٧٤,٣٧٧	٧٠,٧٨٠	٩٥,٢
١٩٨٧	٨٦,٨٨٠	٧٥,٣١٣	٨٦,٧
١٩٨٨	٩١,٢٨٨	٨١,٥٨٢	٨٩,٤
١٩٨٩	١٠٦,٢٩٤	٧٩,٢١٩	٧٤,٥
١٩٩٠	١٦٦,٣٣٩	٩٠,١٣٩	٥٤,٢
الاجمالى	٢٨١٨,١١٦	١٣٧٢,٥٣٢	٤٨,٧

المصدر: حسبت من الجدولين (١، ٢) السابقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى تفوق الصادرات على الواردات خلال هذه المدة.

ب – أن المساهمة النسبية للصادرات كانت مرتفعة جداً خلال فترة تزايد كل من الصادرات والواردات، ثم مع بداية فترة الانحسار فيهما منذ أوائل الثمانينات، بدأ يبرز الوزن النسبى للواردات ومرة أخرى، هذا يفسر بأن الانحسار كان حاداً فى الصادرات ومن ثم معها الناتج المحلى الاجمالى – كما تكشف السنوات ١٩٨٢ وما بعدها فى جدول(٤). هذا فى حين كان الهبوط فى الواردات تدريجياً ويسيراً نسبياً للأسباب الواردة فيما سبق.

وبصفة عامة يمكن القول أن حجم قطاع التجارة الخارجية فى المملكة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فيها يعد مرتفعاً جداً، اذ يبلغ فى المتوسط خلال السنوات المشار اليها فى الجدول التالى (٤) ٤ر٧٩٪ أى أن التجارة الخارجية للمملكة تشكل حوالى $\frac{٤}{٥}$ هذا الناتج. فهو مرتفع بالنسبة للدول المتقدمة، حيث يبلغ حوالى ٤٥٪ فى هولندا، البلجيك ٢٨٪، كندا ٢٤٪، ألمانيا الغربية ٢٣٪، انجلترا ٢٣٪، فرنسا ١٩٪، النمسا ١٣٪، استراليا ١٣٪، اليابان ١٣٪، والولايات المتحدة حوالى ٩٪(١).

كما أنها بلغت حسب التقرير الاقتصادى العربى الموحد بالنسبة للدول العربية فى المتوسط حوالى ٥٠٪ (٢). ولا شك أن النسبة الأخيرة أيضاً تعد مرتفعة كذلك. وهذه النسب جميعها تكشف ارتفاع درجة انفتاح الاقتصادات العربية على الاسواق العالمية ومن ثم ارتفاع درجة حساسيتها لما يدور فيها. والدول العربية تكون شأنها شأن معظم الاقتصادات النامية فى ذلك.

---

(١) جوارتنى واستروب، مرجع سبق ذكره: ٥١٤.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩١: ٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤)

أهمية التجارة الخارجية فى الاقتصاد السعودى

(الصادرات + الواردات السلعية) مليون ريال

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	الصادرات (١)		الواردات (٢)		الصادرات والواردات
		القيمة	٪	القيمة	٪	
١٩٧٠	١٩٨٢٦	١٠٩٠٧	٥٥	٣١٩٧	١٦	٪٧١
١٩٧١	٢٥٦٣٢	١٧٠٩٢	٦٦,٧	٣٦٦٧	١٤,٣	٪٨١
١٩٧٢	٣٤٢١٧	٢٢٧٦١	٦٦,٥	٤٧٠٨	١٣,٨	٪٨٠,٣
١٩٧٣	٦٧٤١٩	٣٣٣٠٩	٤٩,٤	٧١٩٧	١٠,٧	٪٦٠,١
١٩٧٤	١٢٠٨٣٦	١٢٦٢٢٣	١٠٤,٤	١٠١٤٩	٨,٤	٪١١٢,٨
١٩٧٥	١٥٦٠٤٩	١٠٤٤١٢	٦٦,٩	١٤٨٢٣	٩,٥	٪٧٦,٤
١٩٧٦	١٩١٥١٢	١٣٥١٥٢	٧٠,٦	٣٠٦٩١	١٦	٪٨٦,٦
١٩٧٧	٢٢٢٨٠٧	١٥٣٢٠٩	٦٨,٨	٥١٦٦٢	٢٣,٢	٪٩٢
١٩٧٨	٢٤٦٢٤٠	١٣٨٢٤٢	٥٦,١	٦٩١٨٠	٢٨,١	٪٨٤,٢
١٩٧٩	٣٤١٣٠٥	٢١٣١٨٣	٦٢,٥	٨١٥٢٤	٢٣,٩	٪٨٦,٤
١٩٨٠	٤٨٥٨٨١	٣٦٢٨٨٦	٧٤,٧	١٠٠٣٥٠	٢٠,٧	٪٩٥,٤
١٩٨١	٥٣٩٠٦٤	٤٠٥٤٨١	٧٥,٢	١١٩٢٩٨	٢٢,١	٪٩٧,٣
١٩٨٢	٤٦٢٢٥٢	٢٧١٠٩٠	٥٨,٦	١٣٩٣٣٥	٣٠,١	٪٨٨,٧
١٩٨٣	٣٩٥٨١٥	١٥٨٤٤٤	٤٠	١٣٥٤١٧	٣٤,٢	٪٧٤,٢
١٩٨٤	٣٥١٣٩٨	١٣٢٢٩٩	٣٧,٦	١١٨٧٣٧	٣٣,٨	٪٧١,٤
١٩٨٥	٣١٣٩٤١	٩٩٥٣٦	٣١,٧	٨٥٥٦٤	٢٣,٧	٪٥٩
١٩٨٦	٢٧١٠٩١	٧٤٣٣٧	٢٧,٤	٧٠٧٨٠	٢٦,١	٪٥٣,٥
١٩٨٧	٢٧٥٤٩٤	٨٦٨٨٠	٣١,٥	٧٥٣١٣	٢٧,٣	٪٥٨,٨

المصدر: أرقام الناتج المحلى الاجمالى مأخوذة من كتاب المنجزات "منجزات خطط التنمية ١٣٨٩/١٩٩٠-١٤١٠" وزارة التخطيط السعودية، ١٤١٠ وأرقام الصادرات والواردات فمصدرها الجدولين ١، ٢ السابقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤشرات التى تدل على مدى وقوة الميل للاستيراد فى المملكة، العلاقة القوية بين قيمة الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى مقدراً بالأسعار الجارية وقيمة الواردات من السلع المستوردة. اذ نجد أن الواردات السلعية السعودية تستهلك كما يكشف عن ذلك جدول (٥) حوالى ٥٤ر٦٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى. وكما أشرنا سابقاً أن واردات المملكة من الخدمات تتراوح بين ٥٢-٥٤٪ من اجمالى وارداتها. بهذا يكون اجمالى واردات المملكة أكثر من ناتجها الاجمالى غير النفطى خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، ونستطيع بالمطالعة المتأنية للجدول المشار اليه أن نخلص الآتى:

أ - الارتباط الشديد والوثيق بين الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى، بل والناتج الاجمالى بعامة والسوق العالمية فى مجال الاستيراد، كما فى التصدير.

ب- أن هناك وفورات كبيرة فى الناتج الاجمالى السعودى بمنأى عن الاستيراد وتساهم فى توسيع دائرة الداخلى ومن ثم تعمل على دعم جهود التنمية وبمثابة احتياطيات اضافية لازمة لها.

جـ- يجب أن تنبه الى أن اعتبار الواردات تسرباً أم لا، انما تعتمد على طبيعة الواردات، كما رأينا فى المبحث السابق، وكما سنفصله لاحقاً.

٦- يشير ما سبق الى اتساع السوق السعودية بشكل كبير بالنسبة للصادرات والواردات على مستوى السوق العالمية ككل، وأصبحت المملكة - بفضل التطورات السابقة- أحد الدول التجارية الرئيسية فى السوق العالمية، كما يوضحه لنا جدول (٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥)

الواردات السلعية السعودية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى

السنة	الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى	الواردات السعودية	٪
١٩٧٠	٨,٠٥٠	٣,١٩٧	٪٣٩,٧
١٩٧١	٨,٨٥٧	٣,٦٦٧	٪٤١,٤
١٩٧٢	١٠,٣٩٨	٤,٧٠٨	٪٤٥,٣
١٩٧٣	١٣,٥٠٢	٧,١٩٧	٪٥٣,٣
١٩٧٤	٢١,٧٦٤	١٠,١٤٩	٪٤٦,٦
١٩٧٥	٣٨,٤٤٦	١٤,٨٢٣	٪٣٨,٦
١٩٧٦	٥٩,٦٦٨	٣٠,٦٩١	٪٥١,٤
١٩٧٧	٨٢,٢٠٨	٥١,٦٦٢	٪٦٢,٨
١٩٧٨	١٠٢,٧٤٦	٦٩,١٨٠	٪٦٧,٣
١٩٧٩	١٢٣,٠٧٥	٨١,٥٢٤	٪٦٥,٢
١٩٨٠	١٥٢,٢٤٠	١٠٠,٣٥٠	٪٦٥,٩
١٩٨١	١٨٠,٣٩٤	١١٩,٢٩٨	٪٦٦,١
١٩٨٢	٢٠٤,٦٦٢	١٣٩,٣٣٥	٪٦٨,١
١٩٨٣	٢١٥,٣٣٦	١٣٥,٤١٧	٪٦٢,٩
١٩٨٤	٢١٤,٨٦٩	١١٨,٧٣٧	٪٥٥,٢
١٩٨٥	٢١٣,٠٧٣	٨٥,٥٦٤	٪٤٠,١٦
١٩٨٦	٢٠٠,٣٨٥	٧٠,٧٨٠	٪٣٥,٣
١٩٨٧	٢٠٠,٣٣٩	٧٥,٣١٣	٪٣٧,٦
	٢٠٥٢,٠٣٢	١١٢١,٥٩٢	٪٥٤,٦٥

المصدر: حسبت من كتاب المنجزات، مرجع سابق الاشارة اليه، جدول (١٠): ٢١٥ بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى – غير البترولى والواردات من جدول (٢) السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦)

مركز السعودية فى التجارة الدولية

السنة	الصادرات (١)		الواردات (٢)	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
١٣٩٥	٣,٥٪	١٠	٠,٥٪	٣٤
١٣٩٦	٤٪	١٠	٠,٩٪	٢١
١٣٩٧	٤٪	١٠	١,٤٪	١٣
١٣٩٨	٣,٢٪	١٠	١,٩٪	١١

المصدر: مؤسسة النقد العربى السعودى، صندوق النقد الدولى، الاحصاءات المالية الدولية، ذكرت فى الخطة الثالثة: ٦٣.

ونستنتج من الجدول السابق ازدياد النقل النسبى للمملكة فى التجارة العالمية تصديراً واستيراداً، وشكراً لنعمة البترول على ذلك. ولقد أدى هذا الوضع الهام على المستوى العالمى الى احداث تغيير فى التوزيع النسبى للاحتياطات النقدية الأجنبية ومن الذهب لصالح هذا البلد. ولقد أدت الوفورات المالية التى حصلت عليها المملكة وحكومتها على استخدامها فى تحقيق تنمية شاملة فيها لما تجسد فى صورة واردات سلعية وخدمية وانتاجية واستهلاكية عديدة، الأمر الذى جعلها أحد القوى الاقتصادية الرئيسية التى عملت مع الدول البترولية الاخرى - باعتراف - الانكتاد فى تقريرها ١٩٨٢، ١٩٨٧ على تخفيف حدة الكساد العالمى الذى عانت منه الاقتصادات الصناعية المتقدمة باعتبارها الشريك التجارى الرئيسى لهذه البلدان. فبالنسبة للمملكة تجاوزت قيمة وارداتها (السلعية + الخدمية) ٢٠٠٠ بليون ريال سعودى(١). كما لا يخفى الاثر الذى مارسته الفوائض المالية للدول البترولية على الاسواق المالية العالمية، ودورها الهام فى عملية اعادة التدوير الى قامت بها مؤسسات المالية الخاصة والرسمية(٢).

(١) الخطة الخامسة للتنمية، ١٤١٠-١٤١٥:١٥٤، وتقرير الانكتاد حول التجارة والتنمية فى العالم عام ١٩٨٢ : ١٢٨ : ١٣٢.

(٢) السيد أحمد عبد الخالق: البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية - مرجع سابق، الفصل الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- ولقد شهدت الأرقام القياسية (باعتبار عام ١٩٨٠ سنة الاساس) لاسعار صادرات السعودية - حيث احتلت الصادرات البترولية نصيب الاسد منها - تزايداً تحسناً مستمراً منذ أوائل السبعينات حتى عام ١٩٨١، فيما عدا سنتى ١٩٧٥، ١٩٧٨ كما يوضح جدول (٧). ويمكن لنا أن نسجل فى هذا الخصوص ما يلى:

أ - أنه فى العامين المذكورين، كانت الارقام القياسية للصادرات أكبر بكثير من الارقام القياسية فى السنوات السابقة على ١٩٧٤، بثلاثة أضعاف بالنسبة لعام ١٩٧٥ وحوالى ٤,٥ ضعفاً بالنسبة لعام ١٩٧٨.

ب- أن بداية الزيادة الكبيرة فى الارقام القياسية سجلت فى عام ١٩٧٤ وهو العام - كما ذكرنا سابقاً - الذى شهد بداية الطفرة فى أسعار البترول الخام. ثم ازداد الارتفاع ليصل الى القمة فى عام ١٩٨١. ثم بدأ العد التنازلى لأسعار البترول منذ ١٩٨٢ وبلغ أدناه فى ١٩٨٦، كما بينا سابقاً وكان من اللازم أن ينعكس ذلك على الأرقام القياسية لصادرات فى المملكة، ليعكس التطور فى أسعار الصادرات البترولية أساساً باعتبارها المكون الاساسى للصادرات السعودية.

ولقد شهدت الارقام القياسية للواردات بدورها، تطوراً تمثل فى التزايد المستمر دون انقطاع - كما يكشف عن ذلك جدول رقم (٧) - حتى عام ١٩٨٢، ثم بدأ فى التناقص التدريجى حتى عام ١٩٨٦، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى بدءاً من عام ١٩٨٧. وهنا تكشف لنا القراءة الاقتصادية لهذا الجدول أن الأرقام القياسية للواردات فى مرحلة هبوطها هى أعلى من الارقام القياسية للصادرات فى نفس المرحلة.

ولقد تميزت مرحلة التزايد بالنسبة للواردات أنها فاقت التزايد بالنسبة للصادرات بدءاً من عام ١٩٧٧، وهذا يتفق مع المرحلة التنموية التى كانت تمر بها المملكة فى العام الثانى والثالث فى خطة التنمية الثانية والتى شهدت تركيزاً كبيراً على احداث تحولات جذرية فى هيكل الاقتصاد السعودى، كذلك مع ازدياد الواردات السعودية تميزت هذه الواردات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالارتفاع الدائم فى اسعارها من ناحية، وكذلك كانت هذه الأسعار تعكس فترة التضخم الحاد الذى شهدتها دول اقتصادات السوق وهى المصدر الرئيسي للواردات السعودية، كما أشرنا من ناحية أخرى.

٨- وبمقابلة الارقام القياسية لكل من الصادرات والواردات من الطبيعى أن تعكس التغيرات السابق تحليلها - فيما يعرف بمعدل التبادل التجارى الدولى للمملكة العربية السعودية خلال الفترة المشار اليها ٧٠-١٩٨٨. وهو المعدل الذى يعكس شروط التبادل الدولى للمملكة مع بقية دول العالم، والذى يظهر مدى المكاسب أو الخسائر التى تتحملها الدولة فى تجارتها الخارجية، كما يكشف لنا هذا المعدل عن القدرة الاستيرادية للمملكة من حجم معين من صادراتها وأثر ذلك على الدخل القومى فيها، الى غير ذلك من المؤشرات الهامة للتجارة الدولية.

ولقد شهدت شروط التجارة الدولية تحسناً حتى عام ١٩٧٦، ثم بدأت فى التناقص بعد ذلك، الا أنها شهدت تطوراً ايجابياً فى عامى ٧٩ ، ١٩٨١، لتعكس التطورات الايجابية فى أسعار البترول. الا أنه ومع عام ١٩٨٢ وحتى نهاية الفترة محل الدراسة شهدت تدهوراً كبيراً وظلت تتراوح بين ٢٩٪-٣٣٪. ولا شك أن ذلك التطور الاخير ليس فى صالح المملكة، اذ أصبحت القدرة الاستيرادية للوحدة الواحدة من الصادرات السعودية أقل بكثير من القوة الاستيرادية لها فى خلال فترة التزايد فى معدل التبادل الدولى. وهو ما يوافق ما حدث للبلدان النامية بعامة والبترولية بخاصة، باستثناء بعض الدول النامية المصدرة لمنتجات مصنعة على نطاق كبير، كما رأينا فى المبحث السابق. وهو ما يعنى كذلك أن على المملكة مضاعفة حجم صادراتها لكل تحتفظ بقدرتها الاستيرادية دون تدهور ولا شك أن ذلك يمثل استنزافاً لموارد المملكة الطبيعية. وهنا تبرز الاهمية القصوى لتنويع الهيكل الاقتصادى ومن ثم هيكل صادراتها ليعمل فى اتجاهين، الاول: انه بالتركيز على الزراعة والصناعة، تصبح المملكة فى غير حاجة الى استيراد بعض تلك السلع وهى التى تتسم بارتفاع أثمانها، مما يسهم فى تحسن الوضع بالنسبة للواردات. الثانى: أن تنويع هيكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٧)

معدل التبادل التجارى للمملكة خلال الفترة

١٩٧٠ - ١٩٨٨

السنة	الارقام القياسية للصادرات (١)	الارقام القياسية للواردات (٢)	المعدل
١٩٧٠	٣	٣,٢	,٩
١٩٧١	٤,٧	٣,٧	١,٢٧
١٩٧٢	٦,٣	٤,٧	١,٣٤
١٩٧٣	٩,٢	٧,٢	١,٢٨
١٩٧٤	٣٤,٨	١٠,١	٣,٤٥
١٩٧٥	٢٨,٨	١٤,٨	١,٩٥
١٩٧٦	٣٧,٢	٣٠,٦	١,٢٢
١٩٧٧	٤٢,٢	٥١,٥	,٨٢
١٩٧٨	٣٨,١	٦٨,٩	,٥٥
١٩٧٩	٥٨,٧	٨١,٢	,٧٢
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١,٠٠
١٩٨١	١١١,٧	١١٨,٩	,٩٤
١٩٨٢	٧٤,٧	١٣٨,٨	,٥٤
١٩٨٣	٤٣,٧	١٣٤,٩	,٣٣
١٩٨٤	٣٦,٥	١١٨,٣	,٣١
١٩٨٥	٢٧,٤	٨٥,٣	,٣٢
١٩٨٦	٢٠,٥	٧٠,٥	,٢٩
١٩٨٧	٢٣,٩	٧٥,١	,٣٢
١٩٨٨	٢٥,٢	٨١,٣	,٣١

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث بناء على أرقام جدولى ٢٧، ٣١ من كتاب المنجزات سابق الاشارة إليه: ٢٣٢، ٢٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل الصادرات وتحقيق صادرات زراعية وصناعية، يجعل المملكة تستفيد من الزيادة فى أسعار تلك المنتجات من ناحية، وتؤدى دوراً هاماً فى امتصاص الصدمات الخارجية التى تتمثل فى التقلبات الحادة والعنيفة التى تشهدها الاسواق البترولية وبما يؤثر بقوة على أسعار النفط فى المملكة.

٩- ومن خصائص تجارة المملكة الخارجية اتساع دائرة الدول التى تتعامل معها من حيث العدد. اذ تسعى الدولة الى التعامل مع معظم دول العالم تصديراً واستيراداً، مما يتيح لصادراتها وارداتها المرونة التى تمكنها من الحصول على أفضل الشروط التجارية. ولقد بلغ عدد الدول المتعامل معها حوالى ١٥٠ دولة حسب بيانات مصلحة الاحصاءات العامة لعدة سنوات. الا أن التجارة الخارجية للمملكة تتسم بالتركز الجغرافى مأخوذة بالنظر الى قيمتها وليس عدد الدول المتاجر معها، اذ نجد أن الصادرات السعودية حسب بيانات جدولى (٨، ٩) اتجهت أساساً خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩٠ الى أسواق ثلاثة مناطق جغرافية رئيسية، هى على التوالى الدول الأسيوية غير العربية ٧ر٣٦٪، أوروبا الغربية ٨ر٣٣٪ وأمريكا الشمالية ٧ر١٤٪، أى أنه تتجاوز نسبة ما تستوعبه أسواق هذه المجموعات ٨٥٪ من اجمالى الصادرات السلعية السعودية. ونسبة الـ ١٥٪ الاخرى تذهب الى المناطق الجغرافية الاخرى فى العالم.

ولقد تباين موقف المجموعات الثلاثة الرئيسية بالنسبة لبعضها البعض وكذلك مع مرور السنين. اذ نجد أن مجموعة دول أوربا الغربية والتى بدأت بـ ٤١٪ فى عام ١٩٧٦ وظلت نسبتها مرتفعة حتى ١٩٨٢ بحوالى (٣٥٪)، الا أنها شهدت انخفاضاً نسبياً فى استيعابها للصادرات السعودية تدريجياً منذ ذلك الحين حتى وصلت الى أقل من الخمس (١٨٪). هذا فى الوقت الذى ارتفعت نسبة الاستيعاب من مجموعة الدول الاسيوية غير العربية حتى وصلت الى حوالى ٦ر٥٦٪ فى عام ١٩٨٤ و ٨ر٥٠٪ فى عام ١٩٨٥ ولكنها هبطت بعد ذلك حتى بلغت نحو ٧ر٣٣٪ وهى لهذا ظلت متماسكة ومرتفعة نسبياً مقارنة بنصيب مجموعة دول أوربا الغربية، وبالنسبة للمجموعة الثالثة وهى مجموعة دول أمريكا الشمالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد شهدت ارتفاعاً فهبوطاً ثم ارتفاعاً مرة أخرى لتصل الى حوالى ربع الصادرات السعودية، خلال السنوات الاربعة الاخيرة من الفترة المشار اليها.

وهنا نجد أن المجموعات السابقة وان كانت تضم عدداً كبيراً من الدول فى كل منها الا أن عدداً قليلاً منها يعد المستورد الرئيسى للصادرات السعودية. اذ تأتى اليابان على رأس مجموعة الدول الاسيوية غير العربية والاسلامية بـ ٨ر٦٦٪، ٤ر٦٤٪، ١ر٥٨٪، ٥٠٪ خلال السنوات من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ على التوالى، والولايات المتحدة على رأس مجموعة أمريكا الشمالية بنسب تفوق الـ٩٨٪ فى المتوسط خلال السنوات الاربع، كما تأتى المانيا الغربية، ايطاليا، فرنسا، هولندا وانجلترا على رأس قائمة مجموعة دول أوربا الغربية وهكذا(١).

أما بالنسبة للواردات السعودية نجد أن السوق الرئيسية لها هى دول السوق الصناعية المتقدمة. ويأتى فى طليعة المجموعات الجغرافية، مجموعة دول أوربا الغربية بمتوسط ٤١٪ تقريباً طيلة الخمس عشرة سنة من ٧٦-١٩٩٠، تليها الدول الأسيوية غير العربية والاسلامية بنسبة ٣ر٢٨٪ وأمريكا الشمالية بنسبة ٤ر١٩٪ خلال الفترة المذكورة، وهو ما يقل قليلاً عن نصف مساهمة دول أوربا الغربية. وتمثل المجموعات الثلاثة السابقة حوالى ٧ر٨٨٪. وهذا يعنى أن الواردات السعودية تميل لأن تكون متركزة فى هذه المناطق الثلاثة، الا أنه يجب أن تأخذ فى الاعتبار أنه تضم عدداً كبيراً من الدول خاصة فى المجموعتين الاوليتين (أوربا الغربية - الدول الاسيوية غير العربية والاسلامية).

(١) مصلحة الاحصاءات العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى "احصاءات التجارة الخارجية". مؤسسة النقد العربى السعودى، النشرة الاحصائية ١٤٠٩/١٤١٠-١٩٨٩ جدول ٢٢ : ١٢٣ - ١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨)

قيم الصادرات حسب مجموعة البلدان الرئيسية (٧٦ - ١٩٩٠)

السنة المجموعة الدولية	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١- الدول الاسلامية غير العربية والاسلامية	٤١,٠٧٥	٤٧,١٦٤	٤٦,٩٥٠	٦٤,٣٢٩	٨٥,٨٩٢	١١١,٢١٧	١٣٧,٩٦٨	١٦٨,٨٤٢	٨٤,٢٣٧	٢٤,٨٣٤	٥٠,٠٤٧	٢٤,٨٣٥	٣٠,٨١٦	٢٥,٨٢٤	٦٠,٤٣٧
٢- أوربا الغربية	٥٥,٣٩٩	٦٠,٥١٢	٥١,٥٢٤	٨٥,٨٩٢	١٠٥,٧٧٧	١٦٨,٧٢٨	١٤٠,١٣٣	٢٨,٦٢٤	٢٧,١١٧	٢٤,٧٦٦	٤٤,٩٧٦	٢٤,٩٧٦	١٨,٦٩٢	٢٢,٦٦٢	٣٠,٠٧١
٣- أمريكا الشمالية	٧,٧٠٩	١٦,٧٩٣	٢٣,٧٦٥	٤٠,٧٥٤	٦٣,٠٤٩	٦٠,٦٥٩	٣٢,٠٤٣	١٢,٦٩٦	٨,٨٦٢	٥,٥٧٦	١٢,٦٥٨	١٢,٨٦٦	١٦,٨٦٦	٣٧,٧٣٨	٤١,٤٩٦
٤- دول مجلس التعاون الخليجي	٢,٦٥٢	٢,٤١	٢,٤١١	٤,٨٥٨	٧,٠٥٤	١٠,٢١٢	٨,٠٩٦	٥,٢٨٦	٥,٦٦٦	٥,١٩١	٤,٨٥١	٥,٩٢٦	٦,١٣٤	٨,٢١٤	١١,٠٦٦
٥- الجامعة العربية	٢,٤٥٧	١,٨٥٦	٢,٤٣٩	٢,٨٣٩	٦,٧١١	١٠,٢١٩	٧,٦٦٩	٦,٢٥٧	٥,١٢٧	٤,٨٢٧	٢,٧٣٨	٢,١٢٩	٢,٦٦٣	٣,١٢٩	٦,٥٢٨
٦- الاسلامية غير العربية	١,٩٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٨٤٦	٢,٨٨٨	٣,١٩١	٥,٩١٦
٧- امريكا اللاتينية	١٣,٥١٧	١١,٤٩٨	٥,٨٧١	٦,٧٧٨	٢,٠٨١	١٥٥٢٥	١٢,٢٦٨	٧,٧٢٧	٤,٣١٦	٤,٤١١	٣,٠١٢	٣,٣٦٥	٣,٥٦٧	٣,٤٢٧	٥,٥٥١
٨- استراليا والبلطيك	١,٦٨٢	٢,١٥٤	١,٧٤٦	٢,٦٨١	٥,٠٤٧	٥,٩١	٤,٧٤١	٢,٤٨٨	٢,٦٢٢	١,٤٢٣	٧٥٨,	١,٠٣٤	١,٠٥٥	١,٠٥٤	١,٦٠٠
٩- افريقيا غير العربية والاسلامية	١,٠١٠	,٧٢٧	,٤٦	١,١٥٤	٢,٢٤٠	٢,٦٨١	١,٩٨٦	,٦١٩	,٦٢٨	,٥١٢	,٤٦٥	,٣٢١	,٣٨١	,٧٣١	١,٧٤١
١٠- أوربا الشرقية	,٩٩	-	,٣	,١	,١٨١	١,٢١٤	-	-	-	-	-	٢,١٢٣	,٥٠	,٢٢٧	١,١٩٧
١١- دول غير مبينة	١,٠٧٠	٨,٢٨٣	٢,٦٢٢	٢,٩٨١	٤,٠٧٩	٢,٤٦٤	١,٢٦٣	١,٠٧٤	٣,٤٥٠	٢,١٢٣	٣,٤٦٤	٢,١٢٣	,٣١١	,٢٢٨	,٢٠٧
الاجمالي	١٢٥,١٥٤	١٥٢,٢٠٩	١٧٨,٢٤٢	٢١٢,١٨٢	٢٦٢,٨٨٦	٣٣١,٠٩٤	٢٤٠,٤٨٩	٢٣١,٠٩٤	١٥٨,٤٤٤	١٣٢,٢٢٩	٩٩,٥٣٦	٧٤,٣٣٧	٨٤,٦٠٠	٩١,٢٨٨	١٦٦,٢٢٩

المصدر: ١- السنوات ٧٦-١٩٨٠ مأخوذة من تطور التجارة في المملكة "مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية".

٢- بقية السنوات تم حسابها وتجميعها من نشرة التجارة الخارجية التي تصدرها مصلحة الاحصاءات العامة وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

(١) تشمل الدول الاسيوية غير العربية + الدول الاسيوية الاسلامية حتى عام ١٩٨٢، ثم بعد ذلك لا تشمل الدول الاسيوية الاسلامية.

(٢) يلاحظ أن أمريكا اللاتينية تشمل دول أمريكا الوسطى.

(٣) تشمل الدول الافريقية غير العربية + الدول الافريقية الاسلامية حتى عام ١٩٨٢، ثم بعد ذلك لا تشمل الدول الافريقية الاسلامية.

(٤) احصاءات أوربا الشرقية عن السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٦ غير معروفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩)

المساهمة النسبية للمناطق الرئيسية في العالم في الصادرات السعودية خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩٠ (بالمليون ريال وكنسبة مئوية)

السنة	إجمالي الصادرات	أوربا الغربية	الدول الآسيوية غير العربية	أمريكا الشمالية	دول الجامعة العربية	دول مجلس التعاون الخليجي	دول أوربية شرقية غير عربية	دول الأفريقية غير العربية والإسلامية	استراليا واليابان	أمريكا الجنوبية	أوربا الشرقية	دول أخرى مبينة	٪
١٩٧٦	١٢٥١٥٤	٤١	٣٠,٤	٥,٧	١,٣	٢	–	,٧	١,٢	١٠	,٠٧	٧,٥	١٠٠
١٩٧٧	١٥٣٢٠٩	٣٩,٥	٣٠,٨	١١	١,٦	٢,٣	–	,٥	١,٤	٧,٥	–	٥,٥	١٠٠
١٩٧٨	١٣٨٢٤٢	٣٧,٣	٣٤	١٧,٢	١,٣	٢,٥	–	,٣	١,٣	٤,٢	,٠٠٢	١,٩	١٠٠
١٩٧٩	٢١٢١٨٣	٤٠,٣	٣٠	١٩	١,٨	٢,٣	–	,٥	١,٣	٢,٢	,٠٠٥	١,٤	١٠٠
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٦	٤١,٥	٣٠,٦	١٧,٤	١,٨	٢,١	–	,٦	١,٤	,٦	,٠٥	١,١	١٠٠
١٩٨١	٤٠٥٤٨١	٤١,٦	٣١,٦	١٥	٢,٥	٢,٥	–	,٧	١,٥	٣,٨	,٣	,٩	١٠٠
١٩٨٢	٢٧١٠٩٠	٣٤,٧	٤٣,٨	٨,١	٢,٨	٣	–	,٧	١,٧	٤,٥	–	,٥	١٠٠
١٩٨٣	١٥٨٤٤٤	٢٤,٤	٥٣,٢	٨	٤	٢,٤	–	,٤	١,٦	٤,٦	–	,٤	١٠٠
١٩٨٤	١٣٢٢٢٩	٢٠,٥	٥٦,٦	٦,٧	٣,١	٤,٢	–	,٥	١,٧	٣,٢	–	٢,٦	١٠٠
١٩٨٥	٩٩٥٣٦	٢٤,٩	٥٠,٨	٥,٦	٤,٩	٥,٢	–	,٥	١,٤	٤,٤	–	٢,٢	١٠٠
١٩٨٦	٧٤٢٧٧	٢٣,٦	٣٣,٥	١٧	٣	٦,٥	–	,٦	١	٤	–	,٢١	١٠٠
١٩٨٧	٨٤٢٧٧	٢٢	٣٩	٢٠	٢,٥	٧	٢,٤	,٥	١,٢	٤	,٠٥	,٢١	١٠٠
١٩٨٨	٩١٢٨٨	٢٣,٢	٣٣,٨	٢٣,٢	٤	٦,٧	٣	,٨	١,٦	٣,٩	,٢	,٣٢	١٠٠
١٩٨٩	١٠٦٢٩٤	٢١,٣	٣٣,٧	٣١	٣	٧,٨	٣	,٧	١,٥	٢,٣	,٣	,٢١	١٠٠
١٩٩٠	١٦٦٣٢٩	١٨,٤	٣٦,٤	٢٥	٢,٩	٦,٧	٥,٦	١	١	٢,٣	١,١	,٢	١٠٠
٧٦-١٩٩٠	٢٥٩٢١٢٩	٣٣,٨	٣٦,٧	١٤,٧	٢,٧	٣,٦	,٦	١,٤	,٦	٤,٣	,١٢	١,٧	١٠٠

المصدر: حسبت من واقع أرقام جدول (٨) السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٠)

قيم الواردات في المملكة حسب المجموعات الدولية المختلفة

المجموعة الدولية	السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١- أوربا الغربية		١٠٠٥٥١	١٠٠٨٦	١٠٠٣٦	٢٠٠٧٧٧	٤١٠٨٥٦	٤٨٠٤١٨	٥٨٠٢٠١	٤٩٠١١٧	٤٢٠٦٢٢	٢٨٠٥٤٣	٢٩٠٧٣٥	٣١٠٢٠٨	٣١٠٥٢٩	٣٨٠٥٦٩
٢- الدول الاسيوية غير العربية والاسلامية		٥٠٢٣٨	١٠٠٥٢٤	١٧٠٧٠١	٢١٠٧٧٧	٢١٠٦٩٠	٢٨٠٦٤١	٢٤٠٨٧٥	٣٥٠٦٤٢	٣٦٠٢٠٦	٣٠٠٦١٥	٢٤٠٤٢٢	٢٤٠٩٢٣	٢١٠٨٧٠	٢٤٠١١٠
٣- امريكا الشمالية		٥٠٧٧٥	٩٠٧٥١	١٤٠٦٧٣	١٦٠٦٦٩	٢٠٠٥٤٢	٢٦٠١٢٤	٣٠٠١٣٣	٢٩٠٤٣١	٢٩٠٨٨٤	١٤٠٨٨٥	١٢٠٧٨٥	١٢٠٧٨٢	١٥٠٦١٥	١٥٠٧٠٥
٤- دول الجامعة العربية		٢٠٧٧٢	٢٠٨٩٤	٢٠٢٩٨	٢٠٧٥٧	٢٠٢٧٧	٣٠٧٢٩	٢٠٢١٢	٢٠١٥٢	١٠٧٣٨	١٠٤٨٨	١٠٦١٧	٢٠١٩٤	٢٠١٥٩	٢٠٥٧٩
غير دول الخليج															
٥- دول مجلس التعاون الخليجي		٢٠٩٣٠	٢٠٨٨٥	٢٠٤٨٥	١٠١١٣	١٠١٠٧	١٠٦٢٥	١٠٧٥٣	١٠٨٠٩	١٠٨٠٨	١٠٤٤١	١٠٢٦٥	١٠٧٤٦	١٠٨٧٥	١٠٦٣٦
٦- الدول الاسلامية غير العربية		-	-	-	-	-	-	٢٠٠٥١٧	٢٠٠١٥	٢٠٠٣٧	٢٠٢٨١	٢٠٤٠٥	٢٠٩٨٦	٢٠٧٤٧	٢٠١٧٧
٧- الدول الافريقية غير العربية والاسلامية		٠٩٧	٠١٦٤	٠٢٩٠	٠٢٥٠	٠٢٥٠	٠٤٥٤	٠٢٦٣	٠٢٨١	٠٢٠٨	٠٢١٨	٠٢٢٦	٠٢٢٠	٠٢٤٩	٠٢٦٦
٨- استراليا والباسفيك		٠١٢٨	٠٢١٠	٠٢٦٠	٠٩٥٥	١٠٤٠٧	١٠٤٠٧	٢٠٧٢٢	٢٠٤٠٤	١٠٦٧٨	١٠٢٤١	١٠٢١٩	١٠٢١٤	٠٩١٧	١٠٤٠٠
٩- امريكا اللاتينية		٠٤٦	٠٧٦	٠٢٩٢	٠٥٩٠	٠٥٩٠	١٠٠١١	١٠٦٦٠	١٠٧٢٢	١٠٤٧٨	١٠٠٨٣	١٠١٢٥	١٠٥٧٨	١٠٢٩٥	١٠٤٥٥
١٠- اوربا الشرقية		٠٢٢٨	٠٤٢٢	١٠٢٦٠	١٠٥١٦	٠٧٠١	١٠٥١٦	١٠٠٨٤	١٠٠٧٧	٠٧٢٥	٠٧١٥	٠٦٣٣	١٠١٢٢	١٠٠٤٦	٠٩٨
١١- دول غير مبينة		٠٤٤٦	٢٠٦٥٠	٠٩٦٥	٨١٠٥٢٤	٠٧٠١	١٠٢٠٥٠	٠٧٠١	٠٢٥٦	٠٤٢١	٠٣٢٨	٠٣٢١	٠٣٧٩	٠٣٠٧	٠٢٥٨
المجموع		٢٠٦٦١	٥١٦٦٢	٥١٦٦٢	٨١٠٥٢٤	١٠٠٢٥٠	١٢٩٢٣٥	١٣٥١٧	١١٨٣٢٧	٨٠٥٦٤	٧٠٧٨٠	٧٥٣١٢	٨١٠٨٢	٧٩٢١٩	٩٠١٢٩

المصدر:

(١) السنوات ٧٦-١٩٨٢ من إدارة البحوث بمجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية تطور التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال ١٩٧٦-١٩٨٢ السعودية ١٩٨٤ ديسمبر.

(٢) السنوات ٨٢-١٩٩٠ من سلسلة نشرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، نشرة عن تلك السنوات.

ملحوظة: بدءاً من عام ١٩٨٣، أصبحت احصاءات الدول الاسيوية غير العربية تشمل الدول الاسيوية الاسلامية، حيث انزلت الاخيرة غير العربية مستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١١)

المساهمة النسبية للمناطق الجغرافية الرئيسية في العالم في الواردات السعودية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ (بالمليون ريال سعودي و ٪)

السنة	اجمالي الواردات	المساهمة النسبية لكل منطقة									٪
		اوربا الغربية	الدول غير العربية الاسيوية	امريكا الشمالية	دول مجلس التعاون الخليجي	دول الجامعة العربية	دول اسلامية غير عربية	دول افريقية غير عربية والاسلامية	استراليا واسلندبك	امريكا اللاتينية	اوربا الشرقية	دول غير مبينة
١٩٧٦	٢٠٦٩١	٢٤,٤	١٨,٧	١٨,٨	١٢,٨	١٢,٢	–	,٢١	,٤	,١	١,٠	١,٤
١٩٧٧	٥١٦٦٢	٣٦,٩	٢٠,٤	١٨,٩	٦,٧	٧,٥	–	,٣	,٦	,١	,٨	٧,٠
١٩٧٨	٦٩١٨٠	٤٣,٩	٢٥,٦	٢١,٢	١,٠	٣,٥	–	,٢	,٨	,٣	١,٦	١,٩
١٩٧٩	٨١٠٥٢٤	٤٣,٨	٢٦,٧	٢٠,٥	١,٤	٣,٤	–	,٤	١,٢	,٦	١,٥	١,٢
١٩٨٠	١٠٠٢٥٠	٤١,٧	٢٨,٦	٢٠,٥	١,١	٣,٠	–	,٣	١,٤	,٦	١,٥	,٧
١٩٨١	١١٩٢٩٨	٤٠,٦	٢٨,٨	٢١,٨	١,٤	٣,٠	–	,٣	١,٦	,٦	١,٢	,٢
١٩٨٢	١٣٩٣٣٥	٤١,٧	٢٨,٧	٢١,٦	١,٤	٢,٤	–	,٣	٢,٠	,٧	,٨	,١
١٩٨٣	١٢٥٤١٧	٤١,٥	٢٨,٧	٢٠,٦	١,٣	٢,٠	١,٩	,٣	١,٤	١,٢	,٨	,٣
١٩٨٤	١١٨٧٢٧	٤١,٤	٣٠,٠	١٨,٠	١,٣	١,٨	٢,٥	,٢	٢,٠	١,٥	,٩	,٣
١٩٨٥	٨٥٥٦٤	٤٠,٠	٣٠,٦	١٧,٤	٢,١	٢,٠	٢,٦	,٢	٢,٠	١,٧	,٨	,٥
١٩٨٦	٧٠٧٨٠	٤٠,٣	٢٩,٠	١٨,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٢	,٣	١,٩	١,٥	,٩	,٥
١٩٨٧	٧٥٢١٣	٣٩,٥	٣٢,٤	١٦,٠	١,٨	٢,٠	٢,٢	,٣	١,٦	١,٥	,٨	,٤
١٩٨٨	٨١٥٨٢	٣٨,٥	٣٠,٦	١٦,٩	٢,١	٢,٧	٢,٧	,٤	١,٤	٢,٠	١,٤	,٥
١٩٨٩	٧٩٢١٩	٣٩,٨	٢٧,٦	١٩,٢	٢,٤	٢,٧	٣,٥	,٣	١,٢	١,٦	١,٣	,٤
١٩٩٠	٩٠١٢٩	٤٢,٨	٢٦,٧	١٧,٤	١,٨	٢,٩	٣,٥	,٣	١,٦	١,٦	١,١	,٣
٧٦-١٩٩٠	١٣٢٨٧١٧	٤٠,٩	٢٨,٢	١٩,٤	٢,٠٣	٣,٠	١,٦	,٣٠	١,٥	١,٠٨	١,٠٧	,٧٧

المصدر: محسوبة من جدول رقم (٢) الذي يبين قيم واردات المملكة الاجمالية.

يلاحظ أن الدول الاسلامية غير العربية لم تتوفر بقائمة خاصة بها سوى بدءاً من عام ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يكشف جدول (١١) عن الضعف الشديد فى واردات المملكة من الدول العربية بوجه عام. اذ بلغت وارداتها من دول مجلس التعاون فى المتوسط حوالى ٣٠ر٢٪ ومن دول الجامعة العربية الاخرى حوالى ٣ر٠٪ أى أن مجموعها يبلغ ٠٣ر٥٪. ولا شك أن هذا يمكن أن يعزى الى أن هذه الدول وخاصة دول مجلس التعاون تعيش تقريباً بنفس المرحلة التنموية ومن ثم فليس لديها الكثير من السلع والمنتجات التى كانت تستطيع تصديرها للمملكة فى ذلك الوقت، وأيضاً نجد أن هياكل اقتصاداتها تماثل تقريباً هيكل الاقتصاد السعودى، وهذا يعد دافعاً لتنسيق جهود التنمية فى ظل مجلس التعاون لتحقيق التكامل بدلاً من التنافس. وما ينطبق على دول المجلس يعد صحيحاً الى حد كبير للدول العربية الاخرى. هذا بالاضافة الى أن معظم الدول الاخيرة لم تكن تنتهج خلال الفترة المذكورة سياسة حرية التجارة ومن ثم فكان ذلك يمثل عائقاً فى وجهة معاملاتها التجارية الخارجية. ولا يفوتنا التنويه بأن حسن العلاقة الاقتصادية والسياسية ودفئها يلعب دوراً هاماً فى التوجهات التجارية (صادرات وواردات) وتعد هذه الدول أيضاً أقل المجموعات تلقياً واستيراداً من المملكة. ومن ثم يعتبر هذا محدداً هاماً على واردات المملكة منها كذلك. أخيراً، تساهم عوامل اخرى فى ذلك مثل تخلف وسائل التمويل والتحويل والائتمان والتأمين والمواصلات بين هذه الدول الأفريقية، مقارنة بما تملكه المملكة مع الدول الصناعية المتقدمة.

وعلى مستوى الدول نجد - كما يوضح ذلك الجدولان (١٢ ، ١٣) - أن عشرة دول هى الولايات المتحدة الامريكية - اليابان - المانيا الغربية - انجلترا - ايطاليا - فرنسا - كوريا الجنوبية - هولندا - سويسرا - الصين الوطنية، تمثل المصدر الرئيسى لحوالى ثلاثة أرباع الواردات السعودية بكافة أنواعها خلال الفترة ٧٦- ١٩٩٠. ونستطيع من خلال القراءات الاقتصادية المتأنية للجدولين السابقين أن نخلص الى الآتى:

أ - أن نصيب هذه الدول بدأ بنسبة ٦ر٦١٪، ثم استمر فى التزايد حيث وصل الى أقصاه فى ١٩٨٢ ليبلغ ٤ر٧٨٪ ولم يهبط دون نسبة ٧١٪ منذ عام ١٩٧٨ الى ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ى بعض السنوات حيث جاءت اليابان فى المركز الأول فى السنوات ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧ لكن بصفة عامة احتفظت أمريكا بالمركز الأول بالنظر الى اجمالى الواردات السعودية حيث بلغ نصيبها فى المتوسط ١٨ر٨٪ منها، كما مثلت الولايات المتحدة حوالى ٢٥٪ من جمالى مساهمة تلك الدول العشر فى الواردات السعودية، تليها اليابان بحوالى ٢٣٪، ثم لمانيا الغربية بفارق كبير وهكذا بقية الدول العشر.

ويمكن للمرء أن يفسر التركيز الاقليمى للواردات السعودية جغرافياً على مستوى لمجموعة والدول الرئيسية فى كل مجموعة بالآتى:

أ – أن معظم الدول المذكورة تمثل أكثر الدول الصناعية تقدماً وتطوراً ومن ثم كان من لطبيعى أن تعتمد عليها المملكة فى استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة المتطورة كنولوجياً، والتى تعتمد عليها كثيراً فى تنفيذ خططها المختلفة، وكذلك الحال بالنسبة مدخلال الانتاجية ذات المواصفات الرفيعة والتى تناسب التكنولوجيا المتطورة لمستوردة ن هذه الدول ولا شك أن هذا يناسب المملكة حيث تعتمد بصفة عامة أسلوب الانتاج لمكثف لرأس المال والتكنولوجيا فى الزراعة والصناعة(١). هذا بالاضافة الى السلع لاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، حسب تقسيم تعريفة بروكسيل، فاقتصاد المملكة يسيطر ليه استخراج البترول وتصديره يكون فى حاجة ماسة للعلم والتكنولوجيا والآلات المهارات الرفيعة. وهذه تجد سوقها الطبيعى فى الدول الصناعية المتقدمة من السلع كطاقة فهو بطبيعته مادة تصديرية ومن ثم تمثل سوق الدول الاكثر تقدماً السوق الاكثر ستهلاكاً للطاقة وبالتالى المستوعب الرئيسى للصادرات السعودية التى يهيمن عليها لبترول. ومن ثم استخدام حصيلة تلك الصادرات فى شراء ما تحتاجه المملكة من السلع لانتاجية أو الاستهلاكية وكذلك الخدمات بمختلف أنواعها، ولا شك أن تلك الاقتصادات هى لاكثر قدرة على توفير كل ذلك.

---

١) السيد أحمد عبد الخالق، "دور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية"، جلة كلية الحقوق – جامعة المنصورة – ابريل ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٢)

أهم عشر دول مصدرة للمملكة العربية السعودية

(بالمليون ريال سعودي)

الدولة / السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١- الولايات المتحدة	٥,٧٣٩	٩,٦٢١	١٤,٤٢٢	١٦,٣٧٠	٢٠,٠٨١	٢٥,٠٦٧	٢٩,١٩٢	٢٦,٧٢٥	٢٠,٦٥٥	١٤,٠٢٩	١١,٥٢٧	١٢,٢٦٢	١٣,٢٦٥	١٤,٢٦٢	١٥,٠٦٢
٢- اليابان	٢,٧٣١	٥,٩٨١	١٠,٦٥٩	١٢,٠٢٠	١٧,٩٩٢	٢١,٨٢٥	٢٦,٢١٧	٢٣,٥٦٨	١٦,٢٢١	١١,١٢٠	١٢,٩٩٦	١٢,٤٤٥	٥,٨٢٧	١١,٢٨٨	١٢,٨١٥
٣- المانيا الغربية	٢,٥٢٨	٤,٣٢٠	٧,٤٧٧	٩,٠٢٤	٩,١١٢	١١,٢٩٥	١٣,٤٧١	٩,٨٦١	٧,١٩٢	٥,٢٨٠	٥,١٥١	٥,٨٤٧	٥,٨٤٧	٤,٩٥٩	٦,٦٤٥
٤- انجلترا	١,٨١٥	٢,١٨٢	٣,١٢٨	٤,٩٤٥	٧,٢٤٦	٨,٠١٠	٨,٤٦٣	٨,٢٧٦	٦,٦٩٠	٨,٥٩٥	٥,١٨٢	٥,١٤٥	٥,٢٦٦	٤,٥٣١	٤,١٨١
٥- ايطاليا	١,٠٥٤	٣,١٢٨	٤,٩٤٥	٦,٠٤٧	٧,٢٤٦	٨,٠١٠	٨,٤٦٣	١٠,٢٢٥	٧,٣٣٦	٤,٣٥١	٣,٩٦٦	٣,٩٦٦	٤,٢٠٩	٣,٤١٠	٣,٠٧٣
٦- فرنسا	٨٢١	١,٧٢٨	٢,٦٦٨	٣,٧٠٤	٥,٤٤٠	٦,٨٤٣	٧,٤٥١	٧,٣٣٦	٤,٣٥١	٣,٠٦٥	٢,٠٧٣	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٦٢٩	٢,٠٣٦
٧- كوريا الجنوبية	١,١٣٥	٢,٢٧٨	٣,٠١١	٣,٠٥٤	٣,١٧٧	٣,١٥١	٣,٤٨٤	٣,٥٢٥	٣,١٦٥	٢,٣٢٨	١,٧٠٢	١,٤٢٩	١,٨٠٠	١,٦٢٩	٥,٩٢٩
٨- هولندا	١,٠٩٤	١,٠١٠	١,٩٥٢	١,٠١١	١,٧٤١	٢,٣٠١	٢,٧٥١	٣,١٢٩	٣,٥٣٩	٢,١٦٥	١,٩٢٦	١,٣٩٨	١,٨٨٦	٣,٠٦٤	٥,٩٢٩
٩- سويسرا	٢١٨	٦٦٥	١,١٠٥	١,٠٩٨	٢,٤٠٨	٣,٤٥١	٣,٨٨٣	٣,٥٩٨	٣,٦٦٦	٣,٠١٥	٢,٩٠٥	٢,٦٣٨	٣,٨٥٠	٣,١٠٤	٣,٩٥١
١٠- الصين الوطنية	٣٢٠	٧٨٣	١,٥٧٧	١,٩٩٠	٢,٣٢٨	٢,٧٧٧	٢,٩١١	٢,٣٤٥	٣,٣٦٦	٣,٥١٥	٢,٥٧١	٢,٩١٧	١,٧١٦	٢,٣٧٠	١,٩٢٩
الإجمالي	١٨,٩١٥	٣٣,٣٢٦	٥٢,٩١٠	٦١,٥٥١	٧٦,٠٤٤	٩٢,٦٢٧	١٠٩,١٣٧	١٠٦,٢٢٨	٩١,١٨٨	٦٤,١١٥	٥٢,٠٧٨	٥٥,٢٧٣	٥٧,٩٢٢	٥٧,٦٦١	٦٦,٢٤٣
٪ من اجمالي الواردات السعودية	٦١,٦	٦٤,٥	٦٦,٥	٧٥,٥	٧٨,٨	٧٨,٢	٧٨,٤	٧٦,٨	٧٦,٨	٧٥,٠	٦٣,٦	٦٣,٥	٦٦,٠	٦٧,٨	٦٣,٦

المصدر:

مستخلصة من بيانات مصلحة الاحصاءات العامة – وزارة المالية والاقتصاد الوطني – اعداد مختلفة من نشرة التجارة الخارجية للسنوات ٧٦ – ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٣)

مساهمات النسبية للدول العشر الكبرى المصدرة للمملكة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠

م	الدولة	اجمالى الواردات منها	٪ بالنسبة للدول العشر	٪ من اجمالى واردات السعودية
١	امريكا	٢٤٩٣٥٥	٪٢٥	٪١٨,٨
٢	اليابان	٢٢٨٢٩٦	٪٢٢,٩	٪١٧,٢
٣	المانيا الغربية	١١٨٧٦٤	٪١١,٩	٪٨,٩
٤	انجلترا	٩٤٧٥٣	٪٩,٥	٪٧,٠
٥	ايطاليا	٨٩٣١٦	٪٨,٩	٪٦,٧
٦	فرنسا	٦٨٨٤٦	٪٦,٩	٪٥,٢
٧	كوريا الجنوبية	٤٠٣٤٥	٪٤,٠	٪٣,٠
٨	هولندا	٣٦٤٩٥	٪٣,٧	٪٢,٧
٩	سويسرا	٣٥٣٧٧	٪٣,٦	٪٢,٦٦
١٠	الصين الوطنية	٣٣٨٨٥	٪٣,٤	٪٢,٦
	الاجمالى	٩٩٥٤٣١	١٠٠	٪٧٤,٩

المصدر: محسوب من الجدولين (٢، ١٢) السابقين.

ب- أن بعض هذه الدول وبالذات تايوان (الصين الوطنية) وكوريا الجنوبية، هى صادرات تصدير محترفة - اذا جاز التعبير - نظراً لضيق حجم السوق المحلى فيها نيها التنمية المعتمدة على الانتاج بقصد التصدير، والسوق الحرة، وذات الدخل المرتفع ، - لا شك - فرصة طيبة لهما.

جـ- أن الدول المذكورة كما تشير جداول الصادرات السعودية، تعد هى المستقبل يسى لتلك الصادرات، ومن ثم فهناك نوع من التوازن فى المعاملات بينها وان كان هذا فى فائض أو عجز أحد الجانبين. ويؤكد التقابل من قرب بين الصادرات والواردات عودية حسب الوجهة الجغرافية، جدول (١٤). ويوضح لنا هذا الجدول بوجه عام أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الرئيسية للصادرات السعودية هى ذاتها المناطق الرئيسية للواردات السعودية.

١٠- وهناك مجموعة أخرى من الخصائص العامة للتجارة السعودية اكتسبتها خلال أدائها التنموى - فى الفترة المشار اليها سابقاً ولذلك ستكون محل شرح وتحليل فى المبحث القادم. ومن هذه الخصائص ازدياد الدول الذى يلعبه القطاع الخاص فى الصادرات السعودية، اذ تطورت صادرات هذا القطاع - كما هو موضح فى جدول(١٥).

ويوضح لنا جدول (١٥) أن قيم الصادرات من القطاع الخاص كانت فى ازدياد مستمر حتى ١٩٨٩، حيث ازدادت بحوالى ٥ر٣ مرة خلال أربع سنوات، لكن هبطت صادرات هذا القطاع نسبياً لظروف تأثرت فيها بحرب الخليج، وهذا نظراً لأن معظم صادرات هذا القطاع انما تذهب الى دول الخليج العربية (٥١٪) والدول العربية حوالى (٢٠٪) تأثرت بدورها بهذه الحرب(١).

١١- تتسم التجارة الخارجية للمملكة بغلبة الصادرات البترولية وان كانت قد شهدت هبوطاً نسبياً وعلى نحو تدريجى بعد ذلك كما سنرى تفصيلاً فى المبحث القادم. وتسيطر من ثم على الصادرات السعودية السلع الوسيطة تليها السلع الاولية وأخيراً السلع الرأسمالية ممثلة فى المعدات والآلات وغيرها المعاد تصديرها أساساً. وبالنسبة للواردات السعودية كما هو موضح فى جدول (١٦)، فهى يغلب عليها السلع التامة الصنع بنسبة ٥ر٦٤٪ خلال فترة العشر سنوات ٨١ - ١٩٩٠، تلتها السلع النصف مصنعة ٣ر٢٩٪ وأخيراً المواد الاولية ٣ر٥٪ وهذا يعود بالطبع الى طبيعة المرحلة التنموية التى يمر بها اقتصاد المملكة كمل سنحل ذلك فى المبحث القادم.

تتميز التجارة الخارجية للمملكة بكثير من السمات التى - كما رأينا - تتشابه البعض

---

(١) عبد الله صالح الجنيدى "دور القطاع الخاص فى تنمية الصادرات" ورقة مقدمة فى الندوة الثالثة لتنمية الصادرات السعودية فى جدة ٨-٩ رجب ١٤١٢هـ. ١٢،١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٦)

قيمة الواردات حسب طبيعة المورد

(بالمليون ريال)

السنة	الموارد حسب طبيعتها						اجمالى الواردات	٪
	خام	٪	نصف مصنوعة	٪	مصنوعة	٪		
١٩٨١	٦٤٨٤	٥,٤	٣٧١٠٠	٣١,١	٧٥٧١٤	٦٣,٥	١١٩٢٩٨	١٠٠
١٩٨٢	٧٧٧٢	٥,٦	٤٢٦٠١	٣٠,٦	٨٨٩٦٢	٦٣,٨	١٣٩٣٣٥	١٠٠
١٩٨٣	٥٧٢١	٤,٢	٤٢٦٤٠	٣١,٥	٨٧٠٥٧	٦٤,٣	١٣٥٤١٧	١٠٠
١٩٨٤	٧٧٧٦	٦,٥	٣٤٦١٥	٢٩,١	٦٧٣٤٦	٥٦,٧	١١٨٧٣٧	١٠٠
١٩٨٥	٤٢٩٤	٥,٠	٢٤٩١٦	٢٩,٠	٥٦٣٥٤	٥٦,٦	٨٥٨٦٤	١٠٠
١٩٨٦	٤١٥٧	٥,٩	١٨٦٧٥	٢٦,٤	٤٧٩٤٨	٦٧,٧	٧٠٧٨٠	١٠٠
١٩٨٧	٤٢٢٨	٥,٦	١٩٧٠٤	٢٦,١	٥١٠٨١	٦٧,٨	٧٥٣١٣	١٠٠
١٩٨٨	٤١٧٦	٥,١	٢٢٦٢٨	٢٧,٧	٥٤٧٧٨	٦٧,١	٨١٥٨٢	١٠٠
١٩٨٩	٤٤٦٢	٥,٦	٢١١٥٦	٢٦,٧	٥٣٦٠١	٦٧,٧	٧٩٢١٩	١٠٠
١٩٩٠	٣٤٨٣	٣,٩	٢٧٥٢٧	٣٠,٥	٥٩١١٩	٦٥,٦	٩٠١٣٩	١٠٠
الاجمالى	٥٢٥٥٣	٥,٣	٢٩١٥٧٢	٢٩,٣	٦٤١٩٦٠	٦٤,٥	٩٩٥٦٨٤	١٠٠

المصدر: من اعداد مختلفة من النشرة الاقتصادية التى تصدرها مصلحة الاحصاءات العامة، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الأبعاد التنموية للتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأينا فى المبحثالسابق أن الاقتصاد السعودى يقدم نموذجاً للاقتصاد الذى تعد فيه التجارة الخارجية على قدر كبير من الأهمية على كل المستويات وحتى على مستوى الفرد العادى. ولقد رأينا كذلك أن السوق السعودية تعد أحد الأسواق التجارية الرئيسية فى العالم تصديراً – خاصة للبترول – واستيراداً لكافة المنتجات خاصة تامة ومتوسطة التصنيع. حيث يذهب جزء كبير من حصيلة الصادرات السلعية والتى يغلب عليها الطابع السلعى الى الاستيراد السلعى أيضاً. هذا بالاضافة الى خدمات انتاجية واستهلاكية. وفى هذا المبحث نحاول أن ندرس البعد التنموى للتجارة الخارجية للمملكة. وسنحاول ان شاء الله – أن يكون محور الدراسة دور تجارة المملكة مع بقية دول العالم فى المساعدة على اجراء تحولات وتغييرات هيكلية فى اقتصادها، وأهم الآليات التى ساهمت وتساهم من خلالها التجارة فى هذا الصدد، وما هى أهم المحددات الرئيسية ثم فى المقابل ندرس الدور الذى مارسته التحولات الهيكلية فى هذا الاقتصاد على تجارته الخارجية من حيث الحجم والهيكل والطبيعة والوجهة الجغرافية ومدى الاستقرار فيها من عدمه .. الخ.

فى الماضى اتسم الاقتصاد السعودى بعدة خصائص، اذ ظل يعتمد فى الماضى على ما أفاء الله به عليه من رعى وزراعة وعائدات الحج والعمرة ولهذا كانت دائرة وطبيعة تعاملاته مع العالم الخارجى محدودة بمحدودية امكاناته وقدراته. لكن وبعد أن أنعم الله سبحانه وتعالى على المملكة بنعمة البترول The Oil bonanza والتى بدأت تؤثر بشكل ملموس منذ نهاية الثلاثينات الميلادية من هذا القرن. اذ أخذت تزداد الامكانات والقدرات المالية التى تصب فى هذا الاقتصاد بشكل تدريجى حتى اكتسبت وضعاً خاصاً منذ النصف الاول من السبعينات الميلادية. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن يلعب البترول دوراً محورياً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المملكة وبصور وطرق شتى. ولقد كان من الضرورى اتخاذ الاستراتيجية التى تعبئ فوائض التجارة الدولية من حصيلة صادرات البترول وتحولها الى منظومة تنموية متكاملة، لتغير الوضع التنموى المتواضع والبسيط للاقتصاد السعودى خاصة فى القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك فى قطاعات التعليم، الصحة، والبنية الاساسية وحيث كان يتميز هيكل الاقتصاد بالافتقار الى التوازن القطاعى، وكانت الغلبة لقطاع البترول الخام بالنسبة لكافة القطاعات الأخرى وكذلك بتواضع المستويات التكنولوجية والعلمية .. الخ(١). ولهذا سيطر على المخططين فى المملكة هدف استيراتيجى وهو تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية الاقتصادية والسعى الى تحقيق نوع من التوازن فى الاقتصاد السعودى فى كافة الخطط الاقتصادية منذ الخطة الخمسية الاولى وحتى الخطة الخمسية الخامسة التى ينتهى العمل بها فى ١٤١٥(٢). ولقد ربط المخططون بين سياسة التنويع والمساهمة فى تحقيق مصادر أخرى للدخل والتخفيف من الاعتماد على صادرات النفط. ويربط هؤلاء بين التنويع والتجارة الخارجية للمملكة. اذ ذكر فى خطة التنمية الخمسية الرابعة – على سبيل المثال – أنه "يعتبر كل نشاط يحقق ايرادات من العملات الاجنبية أو يؤدى الى تحقيق وفر فى الواردات عنصراً مساهماً فى هذه العملية"(٣). وهذا المبحث ينقسم بدوره الى عدة مطالب، نعرضها على النحو التالى:

---

(١) للمزيد من خصائص الاقتصاد السعودى انظر مصطفى رشدى، "مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى: نموذج الاقتصاد السعودى"، الدار الجامعية – بيروت ١٩٨١: ١٢-١٣.

(٢) وزارة التخطيط خطة التنمية الاولى ١٣٩٠-١٣٩٥، المملكة العربية السعودية ٢٣٨، ٣٨٠

وزارة التخطيط خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠، المملكة العربية السعودية: ٢٨-٢٩

وزارة التخطيط خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥، المملكة العربية السعودية: ٣٩

وزارة التخطيط خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠، المملكة العربية السعودية: ٧٥-٧٨

وزارة التخطيط خطة التنمية الخامسة ١٤١٠-١٤١٥، المملكة العربية السعودية: ٤٣-٤٤

(٣) الخطة الرابعة: ٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

ضرورة التنويع والتوازن الهيكلي:

الواقع أن عملية تنويع توسيع قاعدة الانتاج المادية والخدمات ذات الصلة فى المملكة تعتمد أساساً على التركيز على اجراء اعادة التشكيل والتطوير فى الصناعات التحويلية والزراعة والتعدين وأيضاً الخدمات التى تساعد على تحقيق ذلك. ومثل هذه التحولات والتغيرات لا تكون ممكنة عملياً الا بعد بناء قاعدة التجهيزات الأساسية والبنية التحتية(١). لكن هل يعد التنويع ضرورة اقتصادية؟ الواقع أن الاجابة على هذا التساؤل تحتاج الى الأخذ فى الاعتبار العديد من العوامل. بعض هذه العوامل يعود الى الدولة ككيان قائم ومستمر، وبعضها يعود الى طبيعة الاقتصاد المحلى فى ذات الدولة والبعض الثالث، يعود الى البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية. على هذا وبامعان النظر نستطيع القول بنعم لما نعتقده فى الأسباب الآتية:

– الدولة ككيان وتنظيم يجب أن توظف مواردها لخدمة الاجيال المتلاحقة وأخذ مصالحها فى الحسبان، ويتحقق ذلك من خلال إيجاد مصادر متجددة ومستمرة من الدخول، كما يجب عدم ربط مصير تلك الاجيال أساساً بالاسواق العالمية – مع عدم اهمال العلاقة معها. بل يجب العمل على سد وتلبية حاجات تلك الاجيال من مصادر داخلية محلية فى الاساس. وهذا لا يتحقق الا بخلق قطاعات وطاقات انتاجية ذات جذور وطنية، تعمل وتنمو وتتطور بما يعكس اساساً حاجة السوق المحلى. كما أنه من غير المعقول أو حتى من غير الممكن عملاً، أن تظل دولة تعتمد على غيرها من المجتمعات فى طعامها وكسائها وتلبية كل طلباتها الى ما لا نهاية. فالا من الاقتصادى للدولة يتطلب تكوين هيكل اقتصادى متنوع ومتكامل مع بعضه البعض ومع حاجة الشعب وتنمية القدرات الذاتية.

– التنويع يؤمن تحقيق العديد من المنافع للاقتصاد وخاصة على الأجل الطويل، حتى

---

(١) الخطة الخامسة: ٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان كلف ذلك الكثير من التضحيات فى المال والجهد. اذ يساهم فى تحقيق التوازن الاقليمى فى التنمية بين المناطق الجغرافية فى الدولة، حيث تتعدد الأنشطة بتعدد الاقاليم، يكفل ذلك رفع مستوى المعيشة، يكفل كذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والامنى وهو مسألة لا غنى عنها لسلامة واستمرار عملية التنمية. والتنويع يمكن أن يؤدى الى افساح المجال أمام القطاع الخاص ليشارك فى عملية التنمية ومن ثم الاستفادة من جهودة ومن المزايا التى يمكن أن تؤدى اليها مشاركته .. الخ، كذلك فان ذلك يفيد فى التخفيف من الظاهرة التقليدية المعروفة بالازدواجية. حيث تتضخم القطاعات البترولية وتحظى بنصيب الاسد فى الاستثمار والانتاج والاسهام فى الدخل الوطنى، هذا فى حين تظل القطاعات الاخرى على الهامش. يجب أن نلاحظ أنه كلما قوى الاقتصاد واتسعت دائرته وقوته كلما ازداد معاملاته مع العالم الخارجى بصورة مطلقة ونسبية بالمقارنة بذى قبل، حيث تزداد قيمة الصادرات وكذلك قيم وارداته وتتنوع، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، كلما قوى الاقتصاد وتنوعت قطاعاته وتشابكت العلاقات بينها، كلما ازداد ترابطه الداخلى ومن ثم تصبح الاهمية النسبية للتجارة الدولية فى الناتج المحلى الاجمالى أقل، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، ومن ناحية رابعة، قد يختلف موقف الدولة ازاء الدول الاخرى بناء على هذا التطور فى اقتصادها، كأن تتحول مثلاً من مدينة الى دائنة أو العكس وهذا يعتمد على الموقف فى ميزان مدفوعاتها.

والتنويع ذو ضرورة خاصة للدول البترولية ومنها المملكة العربية السعودية اذ أن البترول هو مادة طبيعية قابلة للنفاذ طال الزمن أو قصر، هذا من ناحية*، ومن ناحية ثانية، حتى وان طال أجل بقاء البترول لكثرة الاحتياطات مثلما هو الحال فى المملكة، فان الاسواق العالمية غير مأمونة، نظراً للمنافسة من قبل المنتجين أنفسهم، ظهور منتجين جدد،

* لقد قدر حجم الاحتياطى من البترول المؤكد فى المملكة بحوالى ٣١٥ بليون برميل فى عام ١٩٨٩ وعلى كل، فمدى استمرار البترول ليلعب دوراً رئيسياً يتوقف على حجم الانتاج وحجم الاكتشافات التى يلعب فيها التطور العلمى والتكنولوجى دوراً فعالاً . (الخطة الخمسية الخامسة: ٢٢٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هور بدائل للطاقة لتحل محل البترول، والسياسات التى تتخذ من قبل المستهلكين رئيسين بما يؤثر على مستقبل البترول، مثل اتجاه الدول الصناعية حديثاً لغرض ما سمى بضريبة الطاقة تتراوح من ٣-١٠ دولارات على البرميل بنهاية السبعينات بحجة حماية البيئة من التلوث - كذلك ما تشترطه من مواصفات ونوعيات معينة، مثل خلو البنزين ن الرصاص، الحروب والازمات السياسية .. الخ.

كل ذلك يؤدى الى تقلب فى حصيلة الدولة من صادرات البترول ومن ثم قدرتها على الاستيراد وبالتالى تكون اقتصاداتها ومدى تقدمها وتطورها رهينة بترولها وهو أمر جد خطير.

ولكن التنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية والسعى الى تحقيق التوازن فى البناء الاقتصادى والاجتماعى يحتاج الى قوى بشرية متعلمة ومدربة كافية، الى تكنولوجيا متطورة فى شكلها الصلب hard-ware technology (العدد والآلات والمعدات ..الخ) وشكلها الناعم وهو ما يعرف بـ Know how ؟ الى المواد الأولية المناسبة، الى المدخلات الوسيطة، الى قاعدة صناعية أساسية، الى قاعدة زراعية قادرة على الأقل على اشباع الحاجات الأساسية .. الخ. ولكن كيف يتسنى تحقيق ذلك؟ الواقع أنه لا توجد اجابة موحدة على هذا التساؤل، اذ تختلف حسب ظروف كل دولة. لكن نعتقد أن التجارة الدولية تهيئ الفرصة - ان أمكن استغلالها- للمساعدة فى هذا الخصوص.

المطلب الثانى

-التجارة والتحولات البنائية فى الاقتصاد السعودى:

يهدف هذا الجزء الى تحليل أهم الأبعاد التنموية للتجارة الخارجية فى الاقتصاد السعودى باعتباره اقتصاداً مندمجاً فى السوق العالمية الى حد كبير، وهذا يتفق مع النظرة الى التجارة الدولية بأنها ليس مجرد تدفقات سلعية وخدمية فى اتجاه تقابلها تدفقات نقدية فى الاتجاه الآخر وانما الذهاب الى أبعد من ذلك واعتبارها آلية تهيئ الامكانية - من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال ما سبق – لخلق قوى ديناميكية، وتدفع عملية التنمية قدماً. ومع التسليم بأن هذه القوى ربما تعتمد والى حد بعيد فى مراحلها الاولى على الدفع الخارجى، الا أنها بعد فترة معينة يجب أن تحل قوة الدفع الذاتى ذات الجذور المحلية محلها (وهو ما يطلق عليه تجذير التنمية محلياً). كما أن ذلك أثناء تحقيقه بدعم التجارة الخارجية ذاتها ويجعلها تقف على أرض صلبة وليس رمال متحركة متموجة، ومن ثم تكتمل حلقات دورة حميدة vir-tious circle تعمل فى النهاية على تحقيق تنمية اقتصادية ذات جذور ووجه ومضمون وطنى indigenous ومن ثم تزداد فاعليتها فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية المنشودة. وعى أساس ذلك يمكن الحكم على التجارة الدولية.

لقد بدأت عملية التنمية فى المملكة منذ حوالى أربعين عاماً، لكن تميزت منذ بدئها أوائل وحتى منتصف النصف الأول من السبعينات الميلادية بالبطء والبساطة، ولم تسفر عن تحولات كمية وكيفية ذات مغزى الاقتصاد السعودى. والسبب فى ذلك ربما يعود الى قصور الموارد(١). ولقد بدأ الوضع يتغير منذ أوائل السبعينات الميلادية، حيث تأثر الآداء فى اقتصاد المملكة بأمرين هامين:

أ – الاخذ بأسلوب التخطيط الموجه والذى يرشد الى تحقيق أهداف معينة، ويحدد الوسائل والاساليب الكفيلة بتحقيق ذلك بواسطة الدولة أو القطاع الخاص من خلال ما يعرف بالادارة بالسياسات والحوافز وليس مجرد اعطاء التعليمات والاوامر.

ب– تحقيق وفورات مالية ضخمة نتيجة تصحيح أسعار البترول يرفعها أربعة أضعاف تقريباً حيث هيأ لها حرب أكتوبر/رمضان سنة ١٩٧٣ الفرصة لاجراء ذلك. وما يترتب على ذلك من زيادة حجم الانتاج والتصدير (حيث ازداد الانتاج الى حوالى ٨ر٥ مليون برميل/يوم(٢). انظر فى جدول (١) فى المبحث السابق.

(١) الخطة الخمسية الخامسة: ٤٨ وما بعدها.
(٢) الخطة الثالثة: ٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة الخارجية والايرادات:

يعد توفير التمويل والاسهام الاول والمباشر للتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية الواقع تعد صادرات البترول المصدر الرئاسى لتوفير مثل تلك الموارد المالية.

اذ تشير الاحصاءات أن صادرات البترول الخام بمفردها ظلت فى ازدياد دائم تقريباً وكانت تزيد عن ٩٢٪ فى المتوسط من اجمالى صادرات المملكة فى أوائل السبعينات حتى ١٩٨٠. ثم بلغت ٨ر٩٤٪ فى ١٩٨١. وأخذت تهبط تدريجياً حتى وصلت الى ٣ر٦٠٪ فى عام ١٩٨٨(١).

ولقد انعكست الزيادة فى حصيلة صادرات النفط الخام على زيادة ايرادات الدولة بوجه عام، اذ يعد ايراد البترول هو المصدر الرئيسى لتلك الايرادات الحكومية، كما يشير الى ذلك جدول (١٧)، فلقد شهدت مساهمة ايرادات النفط فى ايرادات الحكومة تزايداً هى الأخرى، بصفة مستمرة من ٥ر٨٩٪ فى عام ١٩٧٠ الى أن وصلت حوالى ٩٢٪ فى عام ١٩٨٠ وأقل قليلاً فى ١٩٨١. ومرة أخرى - عاكسة تطور حصيلة صادرات النفط - هبطت بمساهمة النسبية للايرادات تدريجياً حتى وصلت الى زدناها فى ١٩٨٦ لتبلغ ٥ر٥٥٪ وارتفعت الى حوالى ٦٥٪ فى ١٩٨٧(٢) والتطور الاخير يعود - كما أشرنا - الى كون الاقتصاد السعودى اقتصاد بترولى بمعنى أنه ظل يعتمد على الايرادت البترولية كمصدر أساسى للدخل والناتج المحلى الاجمالى.

وشهد الناتج المحلى الاجمالى هو الآخر تطوراً بعكس التطور السابق فى حصيلة الصادرات النفطية والتطور الاخرى غير البترولية ولقد أدى توافر الموارد - على النحو المشار اليه سابقاً - الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى اذا ارتفع الناتج المشار اليه عدة مرات خلال فترة قصيرة نسبياً. حيث ارتفع - كما يشير جدول (١٨) من حوالى ٢٠

---

(١) كتاب المنجزات، مصدر سابق، جدول ٢٨ : ٢٣٣.

(٢) كتاب المنجزات، مصدر سابق، جدول ٤ : ٢٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بليون ريال في عام ١٩٧٠ الى حوالى ٥٢٩ بليون في عام ١٩٨١، ثم بدأ في التناقص التدريجي حتى وصل الى أدناه في ١٩٨٦ حيث بلغ حوالى ٢٧١ بليوناً ولكنه أخذ في الارتفاع التدريجي بعد ذلك. والواقع كما ذكرنا أن الازدياد والهبوط في الناتج المحلي انما يفسر بالتغير في قيمة الصادرات البترولية السعودية بالزيادة أو الانكماش. اذ ظل القطاع البترولي يوفر المساهمة الاكبر في هذا الناتج حيث تراوحت بين ٥ر٥٧٪ في ١٩٧٠ الى ٦ر٨١٪ في ١٩٧٤، ثم هبطت الى ٥٥٪ في عام ١٩٨٢ وهي أقل نسبة منذ عام ١٩٧٠ وواصل القطاع البترولي هبوطه حتى ١٩٨٦. وبهبوط قيمة صادرات المملكة هبوطاً لاسعار وحجم المصدر من النفط، أدى ذلك أساساً الى أمرين:

الأول: انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والذي - كما ذكرنا - يعتمد في تكوينه أساساً على النفط. **الثاني:** ارتفاع والمساهمة النسبية للقطاعات غير البترولية. ويوضح الجدول المشار اليه أن هذه القطاعات خاصة الانتاجية منها حققت تقدماً حقيقياً كما سنرى.

أولاً: الموازنة العامة والايرادات وجانب الطلب:

وهذه التدفقات النقدية من تصدير النفط أدت بدورها الى العديد من الاثار التي كان لها بعض الجوانب التنموية الهامة، اذ تدفقت هذه الأموال الى خزينة الدولة باعتبارها هي المتلقية للعوائد النفطية. ومن ثم فان الموازنة العامة في المملكة استخدمت كبرنامج عمل وكأداة لتنفيذ خطط التنمية المختلفة فيها. ومن هنا نجد أن هناك رابطة عضوية في المملكة بين ايرادات تجارتها الخارجية وعملية التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وترتب على أن المصدر الرئيسي للايراد العام في السعودية هو من البترول بعض المزايا:

أن المصدر الرئيسي للانفاق العام ليس من الضرائب - كما في معظم دول العالم المتقدم والنامي - أو من استقطاعات أخرى من الدخول المحلية. لهذا نجد أن أثر مضاعف الانفاق مرتفع حيث أن التأثير بالسالب على الميل الحدي للاستهلاك منخفض، كما أن وفرة الموارد البترولية واستمرارها انما يعوض بعض التسربات التي تحدث من الدخل الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٧)

النسبة المئوية لتوزيع الإيرادات والمصروفات الحكومية

	١٤٠٧/٠٨هـ	١٤٠٦/٠٧هـ	١٤٠٥/٠٦هـ	١٤٠٤/٠٥هـ	١٤٠٣/٠٤هـ	١٤٠٢/٠٣هـ	١٤٠١/٠٢هـ	١٤٠٠/٠١هـ	١٣٩٩/٠٠هـ	١٣٩٨/٩٩هـ	١٣٩٧/٩٨هـ	١٣٩٦/٩٧هـ	١٣٩٥/٩٦هـ	١٣٩٤/٩٥هـ	١٣٩٣/٩٤هـ	١٣٩٢/٩٣هـ	١٣٩١/٩٢هـ	١٣٩٠/٩١هـ	١٣٨٩/٩٠هـ
أ - الإيرادات																			
الزيت	٦٤,٩	٥٥,٥	٦٧,١	٧٠,٨	٧٠,٣	٧٥,٦	٨٩,٣	٨٩,٣	٨٧,٥	٨٦,٢	٨٩,١	٩٠,٤	٩٤,١	٩٧,٣	٨٨,٠	٨٧,١	٨٩,٥	٨٩,٢	
غيره	٣٥,١	٤٤,٥	٣٢,٩	٢٩,٢	٢٩,٧	٢٤,٤	١٠,٧	٨,٣	١٢,٥	١٣,٨	١٠,٩	٩,٦	٥,٩	٢,٧	١٢,٠	١٢,٩	١٠,٥	١٠,٨	
اجمالي (الإيرادات)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
ب - المصروفات																			
الرواتب والأوزان والخدمات	٥١,٠	٣٤,١	٤٣,٢	٣٦,٨	٣٣,٢	٢٧,٥	٢٠,٤	١٨,٧	١٧,٠	١٥,٧	١٤,٢	١١,٨	١١,١	١٧,٨	٢٣,٨	٢٣,٢	٣٣,٢	٣٦,٤	
التحويلات والإعلانات... الخ	٢٢,١	٨,٩	٢٢,٠	١٩,٤	٢٠,٧	١٤,٢	١٩,٢	١٧,٦	٢٤,٨	٢٧,١	٢٧,٠	٢٦,٠	٢٥,٦	٢١,٧	٢٣,٧	٢٥,٢	٢٦,١	٢٧,٥	
اجمالي النفقات المتكررة	٧٣,٠	٧٢,٠	٦٥,١	٥٦,٢	٥٣,٩	٤١,٧	٣٩,٦	٣٦,٣	٥١,٨	٥٥,٩	٥٩,٤	٤٨,٨	٤٧,١	٤٣,٤	٤٥,٥	٥٨,٥	٦٣,٤	٦٣,٩	
التحويلات والإعلانات... الخ	٢٧,٠	٢٨,٠	٣٤,٩	٤٣,٨	٤٦,١	٥٨,٣	٦٠,٤	٦٣,٧	٤٨,٢	٤٤,١	٤٨,٦	٥١,٢	٥٢,٩	٥٦,٦	٤٥,٥	٤٤,٢	٤١,٥	٣٦,١	
اجمالي النفقات المتكررة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
المصروفات كنسبة مئوية من الإيرادات	١٦٧,١	١٧٨,٦	١٢٩,٧	١٢٦,٢	١١١,٥	٩٩,٥	٧٧,٠	٦٦,٢	٨٧,٩	١١١,٢	١٠٢,٧	٧٨,٥	٧٩,١	٢٥,٠	٤٥,٨	٦٦,٢	٧٣,١	٧٩,١	١٠٥,٠

المصدر: كتاب المنجزات، جدول ٤ : ٢٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى الخارج إذ تميزت العائدات البترولية للمملكة بالضخامة والاستمرارية المتزايدة لفترة ١٠ سنوات تقريباً. كما أن الدولة هى المتحكم الرئيسى فى مضاعف التجارة الخارجية والاستثمار من خلال تحديد أوجه انفاقها الاستثمارية وتحديدها للصادرات والواردات على ضوء تحقيق تلك الأهداف مما كان له أكبر الأثر على توسيع دائرة التدفق الدائرى للدخل فى هذا الاقتصاد. هذا بالاضافة الى سرعة تأثير الانفاق العام.

جدول (١٨)

هيكل الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاع البترولى والقطاعات غير البترولية (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج الاجمالى باثيام المشترين	مساهمة القطاع غير البترولى	٪	مساهمة القطاع البترولى	٪
١٩٧٠	١٩,٨٢٦	٨,٠٥٠	٪٤٠,٦	١١,٤٩٠	٪٥٨
١٩٧١	٢٥,٦٢٣	٨,٨٥٧	٪٣٤,٥٦	١٦,٣٩٣	٪٦٤
١٩٧٢	٣٤,٢١٨	١٠,٣٩٨	٪٣٠,٣٨	٢٣,٣٨١	٪٦٨,٣
١٩٧٣	٦٧,٤٢٠	١٣,٥٠٢	٪٢٠,٠٣	٥٣,٤٣٦	٪٧٩,٣
١٩٧٤	١٢٠,٨٣٩	٢١,٧٦٤	٪١٨,٠١	٩٨,٦٣٣	٪٨١,٦
١٩٧٥	١٥٦,٠٤٨	٣٨,٤٤٦	٪٢٤,٦	١١٧,٠٨٨	٪٧٥,٠٣
١٩٧٦	١٩١,٥١٢	٥٩,٦٨٨	٪٣١,١٧	١٣٠,٩١٥	٪٦٨,٤
١٩٧٧	٢٢٢,٨٠٧	٨٢,٢٠٨	٪٣٦,٩	١٣٩,١٨٨	٪٦٢,٥
١٩٧٨	٢٤٦,٢٤١	١٠٢,٧٤٦	٪٤١,٧٢	١٤١,٦٦٩	٪٥٧,٥٣
١٩٧٩	٣٤١,٣٠٧	١٢٥,٠٧٥	٪٤٤,٥٥	٢١٤,٠٧٢	٪٦٢,٧
١٩٨٠	٤٨٥,٨٧٩	١٥٢,٢٤٠	٪٢٥,٨	٣٣١,١٠٥	٪٦٨,١
١٩٨١	٥٣٩,٠٦٤	١٨٠,٣٩٤	٪٣٣,٤٦	٣٥٦,٠٣٣	٪٦٦,٠٥
١٩٨٢	٤٦٢,٢٥٥	٢٠٤,٦٦٢	٪٤٤,٣	٢٥٤,٣٤٥	٪٥٥,٠٢
١٩٨٣	٣٩٥,٨١٧	٢١٥,٣٣٦	٪٥٣,٤	١٧٦,٨٠٣	٪٤٤,٧
١٩٨٤	٣٥١,٣٩٨	٢١٤,٨٦٩	٪٦١,١	١٣٢,٥٥٦	٪٣٧,٧
١٩٨٥	٣١٣,٩٤٢	٢١٣,٠٧٣	٪٦٧,٨	٩٦,٩٥٩	٪٣٠,٩
١٩٨٦	٢٧١,٠٩١	٢٠٠,٣٨٥	٪٧٣,٩	٦٧,٤٦١	٪٢٤,٩
١٩٨٧	٢٧٥,٤٩٤	٢٠٠,٣٣٩	٪٧٢,٧	٧١,٧٠٢	٪٢٦,٠٢
	٤٥٢٠,٧٨١	٢٠٥٢,٠٣٢	٪٤٥,٤	٢٤٣٣,٢٢٩	٪٥٣,٨٢

المصدر: وزارة التخطيط "منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤١٠". المملكة العربية السعودية جدول ١٠ : ٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل السابق أسهم فى توسيع دائرة السوق المحلى للمملكة اذ أن ازدياد الصادرات والتدفقات العالية أدت الى اتخاذ الحكومة للعديد من السياسات التوسعة فى مجالات التوظيف والرواتب واللوازم والخدمات. وكذلك لتسم الاتفاق على المشاريع بازدياد حجم الانفاق بمعدلات نمو سنوى مرتفعة، بلغت ٥ر٢٧٪ بالنسبة للرواتب والخدمات، ٥ر٢٤٪ فى بند النفقات المتكررة ٧ر٢٢٪ فى المشاريع وبلغ متوسط معدل النمو السنوى للمصروفات الحكومية ٢٤٪ خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٧(١). ولقد أدت تلك الزيادات - ولا شك الى زيادة متوسط دخل الفرد فى المملكة، اذ على سبيل المثال ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية من ١٩٧٠٠ الى ٤٣٤٠٠ ريالاً منذ أول الخطة الثانية(٢). كما نجد أن المجتمع السعودى يتسم بارتفاع معدل الميل المتوسط والميل الحدى للاستهلاك خاصة فى بداية تزايد الدخل، نظراً لتواضع المستويات السابقة على ذلك. وهذين العاملين، مع بعضهما البعض أديا الى تمدد كبير فى حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات. لهذا نجد أن معدل النمو السنوى فى الاستهلاك وصل ١٥٪ فى السنوات الاولى من التخطيط ثم وصل الى حوالى ٤ر٩٪ حتى نهاية الخطة الرابعة(٣).

كما ساهمت الوفرة فى العوائد النفطية فى تحقيق أمرين آخرين أسهما فى توسيع حجم السوق السعودية:

أ - استقدام اعداد كبيرة من العمالة بمختلف مستوياتها بما يتمشى ومتطلبات خطط التنمية التى عكفت عليها الدولة، لسد النقص فى الايدى العاملة الوطنية، ولما كانت نسبة كبيرة من هؤلاء تصطحب أسرها معها، أدى ذلك الى اضافة مباشرة لمستهلكين ميلهم الحدى للاستهلاك مرتفع. ولقد مثل هؤلاء نسبة كبيرة من سكان المملكة حيث وصل عدد العاملين الاجانب فى السعودية فى فترة الرواج خاصة فى الخطة الثانية ومعظم الثالثة

(١) المنجزات: جدول: ٢٠٧.
(٢) الخطة الخمسية الثالثة: ٤٨ وتجب ملاحظة أن هذه الفترة تمثل مرحلة شهدت ارتفاعاً يكاد يكون مستمراً فى عائدات المملكة من النفط كتاب المنجزات (١٣٩٠-١٤٠٠): ٤.
(٣) الخطة الخمسية الخامسة: ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالى أربعة مليون عامل. وهو ما يعنى أن عدد هؤلاء مع أسرهم فى المتوسط كان يقترب من الثمانية ملايين على فرض أن متوسط عدد الأسرة شخصين و ١٢ مليون بفرض أن المتوسط ثلاثة. ولقد أدى هذا من ناحية أخرى الى المزيد من توسيع دائرة تداول الدخول فى المملكة حيث يتفق هؤلاء جزءاً كبيراً من دخولهم فى السوق السعودية، كما أن ذلك يحد من تسرب جزء هام من تلك الدخول فى شكل تحويلات الى ذويهم فى الخارج.

ب- أن الوفرة المادية يستخدم جزء كبير منها فى انشاء وتطوير مشروعات البنية الاساسية من طرق ووسائل مواصلات واتصالات منتطورة وطيران .. الخ. ولقد ساعد ذلك على الربط بين أجزاء المملكة المتباعدة والمترامية الاطراف وجعلها سوقاً واحدة.

هذه العوامل وغيرها عملت على تقوية جانب الطلب فى المملكة، والذى تمت تلبية الجزء الاكبر منه من خلال الاستيراد فى بادئ الامر، كما تكشف عن ذلك ارقام الواردات السابقة، حيث كانت تسيطر العقلية التجارية عى رجال الاعمال السعوديين، بل ولتشجيع من الدولة تلافياً للاختناقات التى كانت تحدث لعدم مرونة العرض. لكن مع تمدد السوق وتوسعه كان من الطبيعى العمل على سد تلك الحاجات من الانتاج الوطنى، الاستفادة من حجم السوق الكبير كما تعكس ذلك - جزئياً - ارقام الواردات فى جدول (٢) من السلع الصناعيةوالزراعية.

وحجم السوق المحلية تعد أحد القيود الرئيسية Constraints على حجم النشاط الاقتصادى وطبيعة ومدى كفاءة أدائه. ولقد اعتبرت الخطة الثالثة أن أحد المعوقات الرئيسية للتنمية فى المملكة الصغر النسبى لحجم السوق السعودية بصفة عامة، وكذلك لتفتت تلك الأسواق (الخطة الثالثة: ٢٠٢). وتسهم التجارة الدولية، كذلك فى توسيع حجم السوق أمام المنتجات الدولية فى السواق الاجنبية أى تعمل التجارة الخارجية فى هذه الحالة كمنفذ للتصدير للفائض من الانتاج. وهذا الامتداد للسوق يسهم - ولا شك - فى تقوية الحافز والدعم لزيادة الاستثمارات وتطويرها ويصبح هذا الامر جلياً، اذ كانت هناك موارد اقتصادية غير مستغلة أو يمكن التوسعة فى استغلال القائم منها فى حالة توسعة حجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق والطلب عليها. والواقع أن المملكة بها الكثير من الموارد التى يمكن استغلالها فى هذا الصدد، اذ يتوافر بها رأس المال، الكثير من الموارد التعدينية الهامة والتى لم تستغل بعد ويمكنها التغلب على نقص الايدى العاملة بالاستقدام كما هى فاعلة الآن. ويأتى على رأس هذا كله البترول كمادة طبيعية للطاقة لا يمكن استهلاك كل المنتج منها محلياً، بل يلزم تصديرها، أو على الأقل الجزء الاكبر منها، هذا على خلاف الكثير من المنتجات الاولية المتجددة الاخرى(١).

كذلك وفرت الصادرات الاموال التى تم تحويل جزء كبير منها الى أصول انتاجية ذات طبيعة اجتماعية وأبعاد اقتصادية بعيدة المدى، مثل الانفاق على الصحة، التعليم، التدريب والتثقيف، الضمان الاجتماعى .. الخ. وهذه النفقات هامة لكونها تعمل على توفير وتهيئة البيئة الاجتماعية اللازمة لاستيعاب التطور والتقدم والمحافظة عليه وعدم مقاومته. كذلك فهذه الجوانب، انما تعمل على خلق الانسان المتوازن نفسياً وصحياً وعلمياً، لأنه هو فى النهاية الوسيلة لتحقيق التحولات وكذلك هو الهدف منها. والواقع أن مثل تلك النفقات وغيرها لم تكن لتتم لولا العائدات التى اتاحتها صادرات النفط الى الخارج(٢).

ثانياً: الموازنة العامة والايرادات ودعم القطاعات الاساسية:

بالاضافة الى ما سبق، لقد استخدمت الميزانية العامة كأداة لقيادة وتوجيه ودعم القطاعات الانتاجية فى المملكة من زراعة وصناعة وتعدين والخدمات ذات الصلة أو خدمات الاعمال business services، والبناء والتشييد ما يتطلبه ذلك من استثمارات وتكوين رأس المال الثابت فى المملكة.

---

(١) يوسف الصايغ "التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية". فى مركز دراسات الوحدة العربية" دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى بيروت ١٩٨٣ : ٣٦٠.

(٢) راجع اجمالى المبالغ المنصرفة على هذه الخدمات، كتاب المنجزات ٢٨١-٣٣٢ وجداول من ٧٥-١٢٧ ويوسف عبد الله الصايغ، مرجع سابق، ٣٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكوين رأس المال الثابت:

لقد هيأت العائدات البترولية امكانية الانفاق على تكوين رأس المال capital forma-tion، بغرض زيادة حجم الأصول الرأسمالية وتحسين نوعية القائم منها مما يؤدى الى دعم وتقوية الطاقة الانتاجية الحقيقية للاقتصاد السعودى. فالمسألة بالنسبة للمملكة لم تعد قصوراً فى الموارد النقدية.

وفى ذلك تقول الخطة الثانية:

"فلا يوجد أى مشكلة فى توفير متطلبات الاستثمار المالية لخطة التنمية، ولا يعتبر تلك مشكلة مالية. فالمسألة أبعد ما تكون عن ذلك. لان موارد المملكة المالية أكبر مما يكفى لتنفيذ أية برامج تعتبر ممكنة من الناحية العلمية ورشيدة من الناحية الاقتصادية وانما تتمثل المشكلة فى امكانية الحصول على الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية اللازمة وكذلك تحريك ونقل وادارة واستخدام هذه الموارد، بما يكفل الاستفادة من طاقاتها الى أقصى حد ممكن".

ولا شك أن ذلك يعد أساساً فى تحقيق الهدف الاستراتيجى المتمثل فى توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية الاقتصادية. لهذا نجد أنه حظى بنصيب كبير من الانفاق من قبل القطاعين الحكومى والخاص، وسواء حسب ذلك بالاسعار الجارية أو الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٤. فلقد ازداد ٢ر١٤٪ بليون ريال فى ١٩٧٠ الى ٢ر١٢١ فى عام ١٩٨١ بلغ اقصاه. وان كان قد بدأ يتناقص تدريجياً بعد ذلك حتى وصل الى ٥ر٦٢ بليون ريال تقريباً فى ١٩٨٧. وهذا يعنى أنه تضاعف بمقدار ٥ر٨ مرة تقريباً(١). ولقد تطور بمعدلات تعد كبيرة نسبياً بلغت ٦ر١١٪ منذ أول الفترة حتى نهايتها وكان اقصى ارتفاع له فى الاعوام ١٩٧٣ ٦ر٣٩٪، ١٩٧٥ ٦ر٣٠٪، ١٩٧٧ ٠ر٢٦٪ وان كان بدأ يهبط منذ ١٩٨٢، حيث بلغ فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ اكبر معدلات الهبوط بـ٧ر٢٣٪ و ٤ر١٣٪ على التوالى. ويلاحظ ان هناك تلازماً بين تصور تكوين راس المال الثابت وتطور حصيلة الصادرات النفطية حيث يزيد مع

(١) المنجزات جدول ١٩ : ٢٢٤، ص٤٢-٤٦، وجدول ٢٠ : ٢٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادتها وتهبط كذلك معها هذا على جانب أول. وعلى جانب ثان يمكن أن يعزى الهبوط أوائل الثمانينات الى استكمال معظم مشروعات البنية الاساسية وبالتالى تم خفض الانفقا عليها، وتشبع مختلف القطاعات بالكميات الكبيرة التى تم استيرادها من قبل.

والواقع أن حجم المنفق على تكوين راس المال الثابت الاجمالى فى المملكة يعد كبيراً كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى السعودى، محسوباً على أساس الاسعار الجارية أو الثابتة. اذ بلغت نسبته الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية خلال الفترة المذكورة فى المتوسط حوالى ٢٤٫٠٧٪ وبالاسعار الثابتة حوالى ١٨٫٩٩٪ ، كما يوضح ذلك جدول (١٩). وتعد هذه النسبة مرتفعة كذلك مقارنة بما هو موجود فى بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل الويات المتحدة ١٦٪، بريطانيا ١٨٪، المانيا ٢٠٪، فرنسا ٢٠٪ من ناتجها المحلى الاجمالى فى ١٩٨٧(١)، الا اننا يجب أن نسجل امرين هامين هنا. **الاول:** البداية المتواضعة لتكوين راس المال فى المملكة، فى حين يقابله ذلك ان مثل هذا التكوين قد بدأ فى هذه الدول منذ عشرات السنين، ومن ثم فالمقارنة هذه يمكن اعتبارها مؤشراً فقط بالنسبة للمملكة. **الثانى:** الفارق الكبير فى الناتج المحلى الاجمالى بين الدول المتقدمة وفى المملكة العربية السعودية، حيث يفوق فى الأولى مثيله فى الثانية، نظراً للتوازن الهيكلى فيها وترابطه مع بعضه البعض ويدل على ذلك انخفاض نسبة التجارة الدولية لها فى ناتجها المحلى الاجمالى كما اشرنا سابقاً وبصفة عامة، كان النمو فى راس المال الثابت المحلى الاجمالى الحقيقى فى القطاعات غير البترولية اعلى منه فى القطاعات البترولية، حيث كانت الارقام ١٣٫١ بليون ريال و ١٫٣ بليون ريال فى ١٣٩٠/٨٩هـ للقطاعين على التوالى، ثم ايرادات الى ١٠٩٫٧ بليوناً فى ١٤٠٢/١٤١٠ للقطاعات الغير بترولية و ١٣٫٣ فى ١٤٠٢/١٤٠٣ للقطاعات البترولية، ثم بدأت فى التراجع لتصل فى ١٤٠٧/١٤٠٨ الى ٥٥٫٨ و ٦٫٦ للقطاعين على التوالى(٢).

ومن حيث نوع الموجودات كان النصيب الحقيقى لقطاع البناء والتشييد هو الاكبر

(١) كتاب المنجزات: ٤٠، وانظر كذلك تقرير الانكتاد، ١٩٨٢: ٦٧-٧٠.

(٢) المنجزات، ٤٠، ٤٢ وجداول ١٨، ١٩: ص٢٢٣، ٢٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٩)

تطور تكوين رأس المال الثابت في المملكة العربية السعودية

بالأسعار الجارية والحقيقية (بالمليون ريال)

السنة	١٣٧٠	١٣٧١	١٣٧٢	١٣٧٣	١٣٧٤	١٣٧٥	١٣٧٦	١٣٧٧	١٣٧٨	١٣٧٩	١٣٨٠	١٣٨١	١٣٨٢	١٣٨٣	١٣٨٤	١٣٨٥	١٣٨٦	١٣٨٧	١٣٨٧/١٣٧٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لـ ١٩٨٧	٢٧,٠٨٠	٢٩,٤٩٢	٣٢,٢١٤	٣٥,٠٩٢	٣٨,٢٥٨	٤١,٧٨٦	٤٥,٦٠٩	٤٩,٧٣٠	٥٤,٢٠٦	٥٩,٠٣٤	٦٤,٣٢٦	٦٩,٩٨٤	٧٥,٩٤٩	٨٢,٣٤٠	٨٩,٢٠٧	٩٦,٧٢٥	١٠٤,٨٠٧	١١٣,٢٦٢	٦٥٥٥٢٦
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٤,١٦٢	١٥,٢٥٨	١٨,٩٧٨	٢٦,٠٠٦	٢٣,٢٢٢	٢٣,٠٥٦	٢٤,٩٧٣	٢٦,٠٧٩	٢٧,٩٧٠	٣٠,٠٤٦	٣٢,٠٧٤	٣٤,٠٨٨	٣٦,٢٤٣	٣٨,٨٨١	٤١,١٤٢	٤٣,٨٤٤	٤٦,٧٠٤	٤٩,٤٢٢	١٢٢٥٨٩
٪	٧,٧٨	٧,١١	٧,٣٢	٨,٦	١٠,٠٦	١١,٤٧	١١,٦٧	١١,٤٧	١٠,٩٧	١٠,٢٩	٩,٩٦	٩,٦٦	٩,٤٦	٩,٤٦	٩,٤٦	٩,٤٦	٩,٤٦	٩,٤٦	٩,٤٦
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية	١٩,٨٢٦	٢٥,٦٢٣	٢٤,٢١٧	٢٧,٤١٩	٣٢,٠٨٦	٣٦,٠٤٦	٤١,٠٥٦	٤٦,٠٨٧	٤٩,٣٠٥	٥٣,٢٠٥	٥٨,٨٨٩	٦٤,٠٦٤	٦٩,٠٣٤	٧٤,٨٠٩	٨٠,٨٢٥	٨٧,٠٤٥	٩٤,٢٠٦	١٠٢,٣٧٠	١٥٢,٠٧٧
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٢,٧٩٢	٣,١٨٨	٤,٤٥١	٧,٠٤٥	١٢,٠٥٨	١٦,٠٥١	١٦,٦١	١٧,٦٢	١٨,٨٢	١٩,٨٢	٢٠,٦٤	٢٢,٩٣	٢٤,٢٤	٢٦,١٧	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٤٠,٧٠
٪	١٤,٠٨	١٢,١٩٨	١٢,٠٠	١٠,٠٤٥	١٠,٠٧٢	١٢,٥٥٨	١٦,٦١	١٧,٦٢	١٨,٨٢	١٩,٨٢	٢٠,٦٤	٢٢,٩٣	٢٤,٢٤	٢٦,١٧	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٧,٤٦	٢٤,٠٧

المصدر: تم حسابها من كتاب المنجزات جدول ١٧، ص٢٢١، ص٢٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفاق فى هذا الخصوص اذ ارتفع من حوالى ١٣ بليون ريال ١٣٩٠/٨٩ الى حوالى ٧ر٩١ بليوناً فى ١٤٠٢/٤٠١ وهو عام الذروة ثم تراجع بعد ذلك ليصل الى ٧ر٤٦ بليوناً فى ١٤٠٨/٤٠٧هـ. ثم جاءت المعدات والآليات فى المرتبة الثانية بأكثر من ٢٧ ضعف من ٧٣٧ مليوناً الى ٤ر٢٠ بليوناً فى ١٤٠٢/١٤٠١ وهبطت الى ٥ر١٠ خلال الفترات الثلاث المشار اليها آنفاً، ايضاً احتلت وسائل النقل وبقية صور الانفاق الاخرى المرتبة الثالثة(١).

ولا شك أن التطور الكبير والنمو المتزايد فى حجم الانفاق على الآلات والمعدات أدى الى ازدياد نسبة المنفق عليها فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى من ١ر٥٪ فى عام ١٣٩٠/٨٩هـ الى ٨ر١٦٪ فى ١٤٠٨/٤٠٧هـ أى بأكثر من ٣ر٣ مرة خلال الفترة المذكورة. كما أنها كانت الاكثر ارتفاعاً فى معدل النمو المتوسط خلال الفترة المذكورة حيث بلغ ٨ر١٩٪ وفى حين كان بالنسبة لمعدات النقل ١ر١٥٪ ويدور حول ٣ر١٠٪ بالنسبة الموجودات الاخرى مثل البناء .. الخ.

وهنا ينبغى أن نشير الى أن القطاع الخاص قد أسهم فى هذا الصدد مساهمة فعالة تراوحت حول ٥٠٪ قياساً باسهام القطاع الحكومى. لكن يلاحظ أن اسهام القطاع الاول ظلت ترتفع حتى فى الوقت الذى انكمشت فيه نصيب الحكومة بدءاً من ١٩٨٢ حتى توقفت عليها بدءاً من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧. ولقد ساعد على ذلك عودة بعض أموال القطاع الخاص - غير المصرفى حتى ١٩٨٧ والتى قدرت بـ ٧ر٦٢ مليار ريال (٧ر١٦ مليار دولار) الى الوطن من مجموع ثروة كونها فى الخارج اثناء الفترة ١٣٨٩/١٣٩٠ الى ١٤٠٠/١٤٠٧ قدرتها مؤسسة النقد العربى السعودى* بـ ٦ر٣٠٢ مليار ريال ٧١ر٨٠ مليار دولار)(٢). ولا شك أن ذلك يؤدى الى اضافة جديدة الى قوى الانتاج ووسائله ويعمل على تحديثها وتطويرها بما يؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية ويؤدى

(١) المنجزات، ٤٠، ٤٢ وجداول ١٨، ١٩: ص٢٢٣، ص٢٢٤.

(٢) مؤسسة النقد العربى السعودى، تقرير ١٩٨٧، ٩، ١٥.

(*) ولقد افاد نفس التقرير ان الاستثمارات المصرفية فى الخارج بلغت ٧ر٧٧ مليار ريال سعودى (٢٠ر٦ مليار دولا) خلال الفترة من ١٣٨٩/١٣٩٠ الى ١٤٠٧/١٤٠٨ ولا شك ان ذلك يمثل احتياطياً هاماً يمكن التعويل عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك الى دعم القطاعات المتراخية اذا ما حصلت على نصيب كبير من تلك الاستثمارات الرأسمالية كما فى الزراعة والصناعة مثلاً وبالتالى السير على طريق تحقيق التوازن. كما ان ذلك قد يؤدى الى التأثير والتغيير فى علاقات الانتاج ذاتها من خلال التغيير فى اسلوب ونمط الانتاج المتبع والتركيز على الاسلوب المكثف لراس المال واحلاله محل الاساليب الاولية أو المتواضعة التى كانت متبعة. هذه التغييرات قد تسفر ولو بعد فترة زمنية طويلة عن احداث بعض التحولات الكيفية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية وكذلك داخل تلك القطاعات ذاتها. كما فى الزراعة والصناعة والتعدين وغيرها.

قطاع البناء والتشييد:

وعلى المستوى القطاعى، من أهم المجالات التى تأثرت بحجم الانفاق العام والذى اعتمد الى حد كبير على ايرادات صادرات النفط، قطاع البناء والتشييد. فلقد استوعب هذا القطاع حوالى ٩٥٠ر٥ بليون ريال سعودى وهو يمثل تقريباً ٧٧ر٥٪ من اجمالى المنفق على تكوين راس المال الثابت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧. ولقد تحتل هذا القطاع مكانة كبيرة خلال سنى التخطيط الاولى. اذ تراوحت مساهمته بين ٨١٪ اى ٦ر٨٩٪ فى الخطة الاولى (١٣٩٠-١٣٩٥) و ٢ر٧٧٪ و ٨١٪ فى الخطة الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠). ثم هبط نصيبه بعد ذلك، لكنه لم يهبط سوى الى ٥ر٧٣٪ فى ١٩٨٥ وان عاود الارتفاع مرة أخرى(١). ويفسر هذا التطور بان قطاع التجهيزات الاساسية قطاع والمبانى احتلا أهمية اولى فى خطط التنمية الاولى. ولقد شجع على ذلك توافر الموارد المالية من تصدير البترول اساساً، حيث بدأت الخطة الاولى بالعمل على بناء وتطوير التجهيزات الاساسية ولا سيما المرافق العامة والخدمات الحكومية وجاءت الخطط الثانية والثالثة لتستكملها على اوا الخطة الرابعة(٢)، وبعا هذا التطور الاخير يفسر - جزئياً - هبوط نسبة الانفاق ء البناء والتشييد فى الخطة الرابعة. كما يكمل ذلك التفسير هبوط العوائد النفطية، القطاع الانتاجية فى الزراعة والصناعات التكنولوجية قدماً(٣).

(١) كتاب المنجزات ٢٢ جدول ٢٢٧.

(٢) الخطة الخمسية الرابعة: ٣٨ - ٣٩٠

(٣) الخطة الخمسية الخامسة: ٤٧ - الخطة الخمسية الرابعة: ٩٩، ٢٤٧ - ٢٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى هذا الصدد أنشأت الدولة صندوق التنمية العقارية وبلغت القيمة التراكمية للقروض المقدمة منه حوالى ٩١ر٧ بليون ريال سعودى حتى ١٤٠٨/١٤٠٩(١)، وهو ما يمثل ٣٩ر١٧٪ من القيمة التراكمية الاجمالية لمجموع مؤسسات الاقراض المتخصصة فى المملكة.

وفى هذا المجال زادت اطول شبكة الطرق المعبدة من ٨ آلاف الى ٣٢ ألف كم، زيادة عدد المطارات، التليفونات، الكهرباء، الموانى، محطات تحلية المياه، الجامعات، المدارس، الصحة .. الخ(٢).

على هذا كان هذا القطاع من بين أهم القطاعات التى اسهمت فى وضع الاساس لاحداث تغييرات فى هيكل الاقتصاد السعودى ولقد تطورت مشاركته فى الانتاج المحلى الاجمالى (أ) والناتج المحلى الاجمالى غير البترولى (ب) بالاسعار الثابتة لـ ١٩٨٤ على النحو التالى خلال سنوات مختارة.

جدول (٣٠)

تطور المساهمة النسبية لقطاع التشييد فى اقتصاد المملكة

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
الناتج المحلى الاجمالى	٦ر٪	٥٪	٩ر٦٪	١٣ر٢٪	١٢ر١٪
الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى	٢٪	١٩ر١٪	٢٦ر٨٪	١٩ر٨٪	١٩ر٩٪

المصدر: حسبت من كتاب المنجزات جدول ١٤، ١٥ : ٢١٩، ٢٢٠.

(١) الخطة الخمسية الخامسة: جدول ١/٨ : ٢١٠.

(٢) لتفاصيل اكثر انظر الخطة الخمسية الخامسة : ٥٠-٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما هيأت التجارة الخارجية للمملكة امكانية زيادة التراكم الراسمالى Capital accumulation، خلال الفترة ٧٠-١٩٨٧، فان الحكم عليها، يكون كذلك من خلال مدى اسهامها فى تحقيق تنمية حقيقية ذات قوة دفع ذاتى فى الاقتصاد الوطنى، وهذا يتم بالنظر فى علاقة القطاع التصديرى بغيره من القطاعات الانتاجية، وكذلك يعتمد على السياسة الاقتصادية للدولة وما تشمله من سياسات نقدية ومالية فى ضوء استراتيجيتها التنموية ومن ثم كيفية تصرفها فى الموارد التى تحصل عليها، وتحويل الاموال التى يحصل عليها من صادرات النفط ومشتقاته الى نظام حياة متكامل متقدم يشمل الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات بكافة أنواعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث

قطاع الصناعات التحويلية :

لقد حظى قطاع التصنيع التحويلى manufacturing sector باهتمام كبير، حيث تعقد آمال كبيرة عليه فى زيادة عملية تنويع وتطوير القاعدة الانتاجية، وإيجاد مصادر اضافية للدخل فى المملكة. وهذا لما للتصنيع التحويلى من مزايا عديدة تجعله قادراً - إذا توافرت الشروط الموضوعية الملائمة - أن يساهم بفعالية فى تحقيق الهدف السابق لهذا وإن كان التنويع قد حظى باهتمام منذ الأخذ بالتخطيط، إلا أن الاهتمام بالتصنيع التحويلى لم يأخذ مكان الصدارة سوى بدءاً من الخطة الثانية وما بعدها مع تطوير فى هيكله وبدائه والتركيز على دور القطاع الخاص فيه(١). واعتباره لقطة ارتكاز فى خطط التنمية بشكل عام(٢). نقطة

وتهيىء التجارة الخارجية للدولة فرصة بناء قطاع صناعى - مع اتباع السياسة الاقتصادية السليمة - باعتبارها الحلقة الوسطى التى ساهمت وتساهم فى تحويل الثروة البترولية كمادة أولية إلى ثروة مالية أو نقدية. ثم تساهم مرة أخرى فى تحويل الثروة فى شكلها الأخير إلى ثروة حقيقية متجدد من خلال خلق طاقة انتاجية تدعم الاقتصاد داخلياً وخارجياً. فعلى الجانب الأول، نجد أن تجارة الصادرات فى المملكة وفرت التمويل الكثير واللازم لعملية التنمية وأن هذا التمويل وانعكاساته على الدخل والانفاق الكلى سواء عام أو خاص ومايترتب عليها من آثار عميقة أدى إلى توسيع حجم السوق السوق السعودى وبالتالى توفير جانب الطلب الضرورى الذى يلعب دوراً حيوياً فى تهيئة وتحفيز المستثمرين من الداخل والخارج على الاستثمار فى الاقتصاد الوطنى، أى ضرورة مواجهة الطلب من مصادر محلية ولو بعد فترة زمنية تلعب خلالها الواردات دوراً أساسياً فى مواجهته كما رأينا سابقاً.

---

(١) السيد عبدالخالق "دور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية - مجلة كلية الحقوق - جامعة المنصورة عدد إبريل ١٩٩١ وأنظر خطة التنمية الثانية" ١٤٥.

(٢) خطة التنمية الثانية / ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً مرة أخرى على جانب العرض. إذ المفهو
التنموى للتجارة – كما أشرنا سابقاً – لا يعنى مجرد نقل السلع والخدمات عبر حدو
الدولة، وإنما هى تؤدى إلى انتقال رأس المال، التكنولوچيا العمالة الماهرة، الآلات والمعدا
والخدمات الأساسية، وهذه كلها متطلبات أساسية وضرورية للدولة فى مرحلة البنا
الاقتصادى. وهنا نجد أن استراتيجية التصنيع فى المملكة ارتكزت على أن :–

أ– تضطلع الدولة بالصناعات الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد والت
لايستطيع أو يتردد القطاع الخاص على القيام بها مثل الحديد والصلب، البتروكيماويا
وتكرير البترول.

ب– افساح المجال للقطاع الخاص فى كافة الصناعات التحويلية الأخرى وامتناع الدو
عن القيام بما يستطيع القطاع الخاص القيام به ويساهم القطاع الخاص – بذلك
بحوالى ٩٥٪ من نصيب الصناعات التحويلية (ماعدا تكرير النفط والبتروكيماويات) ا
الناتج المحلى الاجمالى ١٤٠٩/١٤١٠(١) – أى اتبعت الدولة أسلوباً تكاملياً فى د
القطاعين(٢).

ومن الطبيعى أن ينعكس التركيز على قطاع التصنيع والاهتمام به على النحو السا
على دوره فى الاقتصاد السعودى. من حيث مساهمته النسبية فى الناتج المحلى الاجم
– استيعابه للعمالة – تطور وراداته من حيث الحجم والتركيب – تطور الصادر
السعودية ....الخ فما يعطى دلالة واضحة على التفاعل بين التجارة الدولية فى مج
الصناعة والتحولات الهيكلية فى الاقتصاد السعودى. إذ من حيث الأرقام المطلقة نجد
إزدادت اضافة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية على الا
التالى :–

(١) الخطة الخمسية الخامسة : ١٨٦.
(٢) السيد عبدالخالق : المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢١)

تطور المساهمة المطلقة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى المملكة فى سنوات

مختارة

(مليون ريال)

١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
٤٦٣	١٩٤٩	٧٤٩١	١٤٢٩٩	١٣٦٥٠

وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤

٢٣٧٠	٤٠٧٤	٨٥٨٨	١٤٣٣٩	١٣٨٦٧

المصدر :- كتاب المعجزات، جدول ١٥ : ٢٢٠.

وكان متوسط معدل النمو السنوى فى هذا القطاع حسب الأسعار الثابتة خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧ حوالى ١٢ر٦٪ ولم يزد عليه فى ذلك سوى قطاع البناء والتشييد وقطاع التجارة وهذا يعود إلى الارتفاع الكبير فى معدلات نموها خلال سنة ١٩٧٤ - ١٩٨١ وهى مايمكن أن نطلق عليه فترة الوفرة، نظراً لأن التركيز أساساً خلالها كان على البناء والتشييد والتجهيزات الأساسية ....الخ.

ولقد أدت التطورات السابقة إلى ازدياد نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ككل من ٣ر١٪ فى ١٩٧٠ إلى ٤٪ فى ١٩٨٧، ومن ٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٦ر٦٪ فى ١٩٨٧ من الناتج المحلى الاجمالى غير البترولى(١).

ويلاحظ أن صناعة تكرير النفط تتصدر هيكل الصناعات التحويلية بـ ٤٠٪ البتروكيماويات ١٢٪ والصناعات التحويلية الأخرى مجتمعة حوالى ٣٨٪. حيث يلاحظ أن

(١) المنجزات : جدول (١١) (٢١٠) جدول ١٥ (٢٢٠) وأنظر كذلك خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠ : ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صناعات التكرير والبتروكيماويات تستوعب حوالى ٥٥٪ من الاستثمارات الاجمالية الفعلية فى قطاع الصناعة(١).

كما ازداد استيعابها للعمالة حيث زاد العدد من ١٧٠ر٤ ألف عامل إلى ٤١١ر٤٠ ألفاً بين ١٣٩٩ / ١٤٠٠ إلى ١٤٠٤ / ١٤٠٥ وهو مايمثل ٩ر٣٪ ثم هبطت النسبة إلى ٦ر٤٪ فى ١٤٠٩(٢). ويلاحظ هنا هبوط نسبة استيعاب هذا القطاع للعمالة وهذا يعود إلى أن المملكة تتبع أسلوب الانتاج المكثف لرأس المال فى مجال الصناعة خاصة فى صناعات مثل البتروكيماويات، الأسمدة، الحديد والصلب، تكرير النفط - وهى الصناعات الرئيسية فيها. وهى كذلك تسعى لاحلال الآلة محل العمالة خاصة وأنها تستورد نسبة كبيرة من العنصر الأخير. ولقد أدى استخدام هذا الأسلوب فى الانتاج إلى رفع المعدل الحدى لانتاجية رأس المال من ٦ر٢٪ إلى ٧ر٥٪(٣).

ويعد قطاع التصنيع من أكثر القطاعات التى تحقق مكاسب للدولة فى مجال التنمية وكذلك فى مجال التجارة الدولية.

ففى مجال الصادرات نجد أن قطاع التصنيع التحويلى قد أسهم على النحو التالى :-

أ- إنه أدخل صادرات جديدة إلى هيكل الصادرات السعودية، بعد أن ظلت صادرات النفط الخام تشكل عصب الصادرات السعودية، وإن كان لايزال يمثل الجزء الأكبر نسبياً رغم هبوط نصيبه النسبى من حوالى ٩٥٪ وهى أعلى نسبة إلى قرابة الـ٣ر٦٠٪ فى عام ١٩٨٨(٤). ولقد أدى إلى ذلك فى الواقع العوامل الآتية :-

---

* لاتشمل مساهمة التعدين والمحاجز، ولا الكهرباء والغاز والمياه.

(١) الخطة الخمسية الخامسة : ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) الخطة الرابعة : ٦٥ والخطة الخامسة : ٢٥٨.

(٣) الخطة الثالثة : ١٠٢، الخطة الرابعة : ١٢١.

(٤) كتاب المنجزات : جدول ٢٨ : ٢٢٣.

* يلاحظ أن المنتجات البترولية + النفط الخام تشكل بند (٥) من جدول ٢٠ يدخل ضمن المنتجات المعدنيا وفقاً للتعريفـــة الجمركيـة لبروكسيل للسلع المتاجر فيها دولياً إلى ٩٩ بند وصف حيث تشمل البنود =

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول :- هبوط قيمة الصادرات النفطية لهبوط الأسعار وحجم الانتاج حتى وصلت إلى النسبة المشار إليها.

الثانى : الارتفاع النسبى للصادرات من المنتجات البترولية والتى ظلت تزايد من مساهمتها النسبية حتى شكلت حوالى ٥ر٢٤٪ و٢٢٪ من اجمالى الصادرات السلعية السعودية فى عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ على التوالى. وهو مايعكس بحق - اتجاه الدولة إلى تصنيع البترول كمادة طبيعية وتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة فى الداخل مستفيدة فى ذلك بما لها من خبرة نسبية فى هذا المجال، كما أن ذلك يحمى صادرات المملكة من مشاكل تقلبات أسعار النفط الخام ومشاكل السوق الدولية.

الثالث : بدء المنتجات الكيماوية والبتروكيماويات لتشكل ثقلاً نسبياً فى الصادرات الصناعية من المملكة، حيث تطورت وفقاً لجدول (٢٢) صادرات المملكة بند الصناعات الكيماوية ومنتجاتها من أقل من ١٪ حتى عام ١٩٨٣ وقت أن بلغت الصادرات منها حوالى ٥٣١ مليون ريال فقط، ولكن مع عام ١٩٨٤ - حيث بدأ العديد من المصانع الانتاج الفعلى والتصدير. تجاوزت قيمة الصادرات ٥ر١ بليون ريال وظلت فى ازدياد دائم حتى وصلت إلى ٦ر٤ بليوناً فى عام ١٩٨٨ (٧٪ من اجمالى الصادرات السعودية). لكنها هبطت حتى حوالى ٥ر٧ بليوناً فى عام ١٩٩٠ وهو مايمثل ٥ر٣٪ من اجمالى الصادرات. أما بالنسبة للصناعات البتروكيماوية - التى يدرج بعضها ضمن المنتجات البترولية مثل الميثان وغيره والبعض الآخر ضمن بند المنتجات الكيماوية - نجد أنها كان لها نصيب الأسد فى الصادرات الصناعية التحويلية بالمملكة بحيث زادت الصادرات من البتروكيماويات من حوالى ٨١٦ مليون ريال فى عام إلى أن وصلت إلى حوالى ٦ مليارات فى ١٩٨٧ و ١٠

= الفرعية من ٢٥ - ٢٧ ويتضمن أنواعاً عديدة من المنتجات المعدنية على سبيل المثال منها زيت النفط، زيوت الموارد المعدنية القارية، الفحم الحجرى، الزيوت المصفاة، البنزين - الكيروسين، زيوت التشحيم، زيت البترول، زيوت الفرامل ....الخ.

أنظر فى تطور ذلك : تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى، ٨٦ : ٢١ وتقرير ١٩٨٧ : ٢٥ والخطة الخمسية الخامسة : ٢٥٩ : ٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

مليار سعودى فى عام ١٤٠٨/١٤٠٩(١). ومن ثم مثلت حوالى ١١٪ من اجمالى الصادرات السعودية بعد أن كانت ١٪.

الرابع : يعود إلى ازدياد حجم الصادرات الصناعية الأخرى مثل بعض المصنوعات الخشبية، مصنوعات جلدية، مصنوعات ورقية، بعض المعادن العادية ....الخ والتى تجاوزت قيمتها المليار ريال فى ١٩٨٤ إلى أن تجاوزت الخمسة مليارات فى ١٩٨٩، وعام ١٩٩٠.

ومن الجدول السابق يتسنى القول أن التطور السابق يكشف عن تنويع نسبى فى هيكل الصادرات السعودية، يعكس تطوراً فى هيكلها الاقتصادى وازدياد أهمية دور قطاع التصنيع فى التجارة الخارجية وتطورها يعكس التغير فى التركيبة الاقتصادية فى الدولة وفعاليتها وتفاعلاتها المختلفة. ولاشك أن هذا التطور يحقق مزايا بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية منها : المساهمة فى تحقيق الاستقرار فى حصيلة الصادرات السعودية وتجنيبها مضار التقلبات الحادة التي قد تتعرض لها من جراء تقلب أسواق النفط العالمية. وليس أدل على ذلك من أنه فى الوقت الذى كانت تهبط فيه إيرادات المملكة من العائدات النفطية كانت قيمة صادراتها من المنتجات البترولية، تتماسك نسبياً. إذ ازدادت من ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٥ ثم هبطت فى ١٩٨٦ وارتفعت مرة أخرى بنسبة ٩ر٦٨٪ فى عام ١٩٨٧. هذا فى الوقت الذى بلغت فيه عائدات الزيت الخام فى ١٩٨٧ حوالى ٨ر٣٨٪ من قيمتها فى ١٩٨٣(١) وبهذا يعمل التصنيع التحويلى على تجسير العلاقات التجارية مع العالم الخارجى وتصنيع البترول كمادة أولية محلياً وتصديره مصنعاً يحقق مكاسب التنمية للمملكة. حيث أن القيمة المضافة تتحقق داخلياً، مما يعنى ارتفاع فى قيمة الصادرات، توليد دخول محلياً، اكساب البترول المصنع مرونة كبيرة فى فتح أسواق جديدة، هذا بالإضافة إلى مرونته السعرية والدخلية كسلعة مصنعة، هذا بالإضافة إلى استفادة المملكة من الميزة النسبية كدولة منتجة للبترول والغاز الطبيعى بكميات كبيرة، خاصة إذا علمنا أن كلتا

---

(١) حسبت من جدول ٢٧ : ٢٣٢ كتاب المنجزات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادتين تكونان ٨٠٪ من اجمالى تكلفة انتاج البتروكيماويات(١)، إن ازدياد قطاع التصنيع التحويلى فى التصدير يفتح مجالات أوسع لانتشار توسعات ايجابية فى مجال الاستثمار والانتاج وتطويره وتحديثه من خلال عامل المضاعف والمعجل، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من روابط أمامية وخلفية قوية مع القطاعات الانتاجية والخدمية والعمالة. وبهذا تخدم التجارة الدولية التصنيع ويخدمها هذا الأخير وبالتالى يتفق هذا التحليل مع رأى وغيرهما – فى المبحث الأول – من أن تحقيق مستوى معين من التنمية يزيد من مكاسب الدولة من التجارة العالمية، وبالتالى يحسن من شروط تبادلها التجارى مع الأسواق العالمية.

وافساح المجال أمام القطاع الخاص فى التصنيع التحويلى أدى إلى ازدياد مساهمة فى الصادرات الصناعية فى المملكة، مما يعد دعماً لقطاع التصدير، إذ ارتفع عدد المصانع التى تقوم بأنشطة تصديرية من ٢٦٤ إلى ٤٢٥ فى عام ١٤٠٩ ولقد بلغ اجمالى حصيلة صادرات هذه المصانع حوالى ٥ر٢مليار ريال فى ١٤٠٩ بعد إن كانت ٣ر١ ملياراً فى ١٤٠٨٪ من اجمالى صادرات هذا القطاع والتى بلغت حوالى ٣٢٧١ مليون ريال فى ذات العام(٢).

ويلاحظ على الصادرات السعودية بوجه عام أن معظمها يذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة كما رأينا فى المبحث السابق جدول (١٢). ولا شك أن هذا أمر طبيعى تحتمه الغالبة لهذه الصادرات من أنها بترولية وكذلك البتروكيماويات، وبما أنها أكبر اقتصادات مستهلكة للطاقة فهى أكبر مستوعب لها وكذلك الدول الأسيوية غير العربية، كما أن بالنسبة للصناعات التحويلية الأخرى فنجد أن حوالى أربعة أخماسها تتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجى ودول الجامعة العربية والدول الإسلامية غير العربية(٣). وهذ

(١) الخطة الرابعة : ٧٧–٧٨.

(٢) عبدالله صالح النجيدى ودور القطاع الخاص فى تنمية الصادرات .. ندوة عن تنمية الصادرا السعودية، مركز تنمية الصناعات بجدة، ٨–٩ رجب ١٤١٢ : ١١، وأنظر كذلك مجلة الاقتصاد الخليج عدد ٤٩ مارس ١٩٩٢.

(٣) مجلة الاقتصاد الخليجى، مرجع سابق : ٢٥–٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاشك يتفق مع حقيقة أن مثل تلك الصناعات تجد منافسة سعرية ومن حيث المواصفات فى هذه الأسواق أقل مما تجده فى أسواق الدول الصناعية هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تستطيع المملكة تصريف هذه المنتجات بسهولة فى دول مجلس التعاون حسب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بينهم، ومن خلال عقد الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية الأخرى أو من خلال دعم بنك التنمية الإسلامى بجدة.

كما يجب التنويه إلى أن جزءاً من الصادرات الصناعية عبارة عن إعادة تصدير خاصة لدول مجلس التعاون الخليجى، وإن كانت ذات قيمة محدودة جداً بالنسبة لاجمالى الصادرات.

وفى مجال الواردات، نجد أن التنمية فى قطاع التصنيع وماشملته من التغيير وتحولات هيكلية قد أسهمت فى انتاج العديد من السلع التى وجهت أساساً إلى مواجهة الطلب المحلى طبقاً لسياسة احلال الواردات التى أخذت بها المملكة. وعلى هذا نجد أن تحليل جانب الواردات يدور على محورين بيهما تداخل وترابط كبير.

الأول : الواردات ودورها فى التحولات الهيكلية والتنمية.

الثانى : أثر التنمية على الواردات.

بالنسبة للأول : من أبرز اسهامات التجارة الخارجية بالاضافة إلى ماسبق ذكره تحويل الأصول المالية والنقدية إلى أصول انتاجية عينية وخدمية حقيقية. على هذا فإن الواردات تدعم جانب العرض سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ففى المملكة ازدادت وارداتها بمعدلات كبيرة – كما فى المبحث السابق – خاصة بعد ازدياد قيمة صادراتها وارتفاع الدخول فيها. إذ أصبحت الحاجة ماسة إلى السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية فازداد الطلب ومن ثم استيراد السلع الاستهلاكية الغذائية المصنعة والمعمرة لمواجهة الاختناقات التى تحدث – عادة – لزيادة الاستهلاك الحدى والمتوسط بالنسبة للدخول.ولذا نجد أنه وفقاً لجدول (٢٣) إن الواردات من السلع الاستهلاكية المصنعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحضرة قد زادت قيمتها من أقل من المليار واستمرت فى التزايد حتى وصلت إلى حوالى ٥ مليارات حتى ١٩٨٤، ثم بدأت فى الهبوط بعد ذلك. عند حوالى ٥ر٣-٤ مليار وبنسبة ٥٪ من إجمالى الواردات السلعية السعودية فى المتوسط طيلة الفترة ٧٦-١٩٩٠. والواقع أن الهبوط الأخير، رغم استمرار زيادة الاستهلاك وزيادة عدد السكان إنما يفسر جزئياً بازدياد المواد الغذائية المصنعة فى السعودية وتحقيق نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذائى فى كثير منها فى ١٤٠٨/٤٠٧ (منتجات الألبان ٩ر٦٧٪، مياه غازية ٩٩٪، لحوم مصنعة ٨ر٨٢٪، عصائر الفاكهة ٨٢٪، سكاكر وحلويات ١ر٧١٪، الأعلاف ٩ر٩١٪ ....الخ ومع ذلك مازالت المملكة تستورد العديد من السلع الغذائية تطبيقاً لسياسة حرية التجارة من ناحية، ومن ناحية أخرى أن هناك حاجات تعتمد على الخارج لاشباعها مثلما هو الحال فى الخضروات المحفوظة، الفاكهة، الزيوت النباتية والدهون ....الخ(١).

كذلك تتميز واردات المملكة من المنسوجات ومصنوعاتها بالارتفاع المستمر حتى ١٩٨٣ حيث وصلت إلى ٩ بليون ريال تقريباً، ثم أخذت فى الانخفاض ريال وبذلك احتلت المكانة الرابعة من الواردات السعودية الاجمالية خلال الفترة ٧٦-١٩٩٠ (٧ر٧٪. ويأتى قبلها بند المركبات ووسائل النقل ويحتل المكانة الثانية بـ ١٥٪ فنجد أن السلع الاستهلاكية تمثل حوالى الثلث من اجمالى الواردات السعودية بعد إن كانت حوالى ٣٩-٤٠٪ حتى بداية الخطة الرابعة. والهبوط يعود إلى الانجازات التى تحققت فى هذا المجال كما ذكرنا سابقاً، لكن مازالت تمثل نسبة كبيرة بالنظر إلى ضخامة حجم الواردات السعودية السلعية خلال الفترة الـ ١٥ عاماً، كما يشير إلى ذلك جدول (٢٣). ويعود سبب ضخامة الواردات الاستهلاكية إلى كون أن قطاع التصنيع التحويلى مازال فى مراحله الأولى، إذ أن معظم المصانع لم تبدأ الانتاج الفعلى سوى من منتصف الثمانيات

(١) للمزيد أنظر صلاح السعيد "الانتاج المحلى بين الاستهلاك والتصدير" غرفة الرياض، الرياض، شعبان ١٤١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميلادية(١)، كما يفسر ذلك أيضاً بأن نسبة كبيرة من المصانع السعودية تعتمد فى نشاطها أساساً على عمليات التجميع والتعبئة والتغليف لسلع كاملة الصنع ثم استيرادها من الخارج. وهذا مايفسر لذا أن الواردات من السلع المصنعة تمثل حوالى ثلثى الواردات الصناعية، ٢٧٪ سلع نصف مصنعة(٢)، كما يعزى ذلك أيضاً - جزئياً - إلى سياسة الحرية التجارية التى تتبعها الدولة، كما أشرنا فى المبحث السابق.

أما بالنسبة للسلع الوسيطة ككل، فنجد أنها تمثل أكبر نسبة من الواردات الاجمالية السعودية بحوالى ٣٥٪. وهذا يعود أساساً إلى حاجة الصناعات التحويلية فى المملكة إلى الكثير من المدخلات الوسيطة المستوردة مثلما هو الحال فى منتجات الصناعات الكيماوية والتى ارتفعت قيمتها من أقل من المليار وبنسبة ٩ر٢٪ من اجمالى الواردات فى ١٩٧٦ إلى ٥ مليار فى ١٩٨٣ وحتى بلغت ٧ مليارات فى ١٩٩٠ وبنسبة ٨٪ من اجمالى الواردات السعودية وبمتوسط ٩ر٤٪ خلال ٧٦-١٩٩٠. كذلك الحال فى مجال الراتنجات والمطاط والمنتجات المعدنية.

ولقد كان من الطبيعى أن تنعكس مرحلة التنمية والتحولات الهيكلية فى المملكة على وارداتها من الآلات والعدد الميكانيكية ووسائل النقل بأنواعها. إذ نجد أنه بالنسبة لبند الآلات والمعدات الميكانيكية قد ازدادت من حوالى ٧ر٤ بليون ريال فى ١٩٧٦ وبشكل مستمر حتى وصلت إلى ٣٦ر١ بليوناً فى عام ١٩٨٣ أى تضاعفت بحوالى خمسة أضعاف وبنسبة زيادة تقترب من ٥٠٠٪، لهذا نجد أن نسبتها إلى اجمالى الموارادات تراوحت بين ٢٤٪ ٢٦ر٧٪ ووصلت فى بعض السنوات إلى ٢٨ر٧٪ مثل ١٩٧٨م.

وهذا التطور إنما يتفق مع ماسبق ذكره بالنسبة لتطور تكوين لرأس المال الثابت فى المملكة، ويأتى هذا انسجاماً مع التركيز على بناء قاعدة التجهيزات الأساسية وأيضاً بناء وتجديد الطاقة الانتاجية فى الصناعة والزراعة وغيرها، كما أن معظم هذه الفترة تمثل

---

(١) السيد عبدالخالق "دور القطاع الخاص ...." مرجع سابق.

(٢) صلاح السعيد : مرجع سابق : ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فترة الوفرة النفطية ومايعنيه ذلك من ازدياد القدرة الشرائية. ويجب أن نسجل هذا سـاً أنه منذ عـام سنة ١٩٨٤ بدأت الواردات من الآلات والمعـدات فى التناقص. إلا أن وطهـا لم يكن حاداً إذا مازالت تتجاوز ضعفى قيمتهـا فى ١٩٧٦. وهذا التطور إنما زى إلى استكمال معظم التجهيزات الأساسية فى المملكة، والحصول على الكثير من زم القطاع الانتـاجى وأن اسـتمـرارية الواردات بأرقـام ونسب مـرتفـعـة إنما يعكس ستمرار فى البناء والاحلال والتجديد ومواكبة التطور. ويأتى بعد ذلك قطاع المركبات سائل النقل بأنواعـها وهى تعكس إلى حد كبير التطور الاقتصادى مثلما هو الحال سفن والطائرات وغيرها من مركبات ويتميز تطورها بأنها شهدت ارتفاعاً مستمراً من ١٩٧٦ره بليون ريال إلى ١٩٨٢ ، ٢٤ بليوناً أى حوالى ٥ر٣ أضعاف ونصف، ثم أخذت ى الهبوط التدريجى حتى وصلت ٤ر٩ بليونا فى ١٩٨٦، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى صل إلى ٥ر٢٠ بليوناً فى ١٩٩٠، وذلك نظراً لاستمرار حاجة التنمية إليها لما تقدمه من دمات هامة فى هذا الصدد.

الخلاصة إذن، أن الاستثمارات والجهود التى بذلت فى قطاع التصنيع أدت إلى احداث غيير هيكلى فى بنائه. ولقد استفاد قطاع التصنيع فى ذلك من التجارة الدولية، كما عمل على ترسيخها واقامة جسور جديدة صلبة بين المملكة والعالم الخارجى. فلقد استفاد من حصيلة صادرات المملكة خاصة البترولية، استفاد من استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والأولية اللازمة لعملية التحول والبناء، استفاد كذلك من تصدير بعض منتجاته إلى الأسواق الأجنبية خاصة فى مجال البتروكيماويات والمنتجات البترولية، وبعض منتجات الصناعات التحويلية الأخرى، كما أدى إلى تقليل الواردات من بعض السلع الاستهلاكية الغذائية المصنعة وبع السلع الاستهلاكية الغذائية المصنعة وبعض السلع المعمرة كذلك. ولقد انعكس ذلك كله فى شكل تطور ايجابى فى قيمة مساهمته المطلقة فى الناتج المحلى الاجمالى وكذلك فى شكل مساهمته النسبية فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولايقلل من أهمية الانجازات فى قطاع الصناعة السعودى ابداء الملاحظات الآتية :

- إن مساهمة هذا القطاع لازالت دون الهدف المنشود من قبل المخططين من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى وهو ١٥٪ من ناحية. كما أنه أقل من نظيره فى الكثير من الدول النامية مثل كوريا ٣١٪، تركيا ١ر٢٣٪، تايلاند ٤ر٢٤٪ من ناحية أخرى، أندونسيا ٥ر١٨٪، مصر وتونس ١ر١٤٪، الهند ١٦٪(١).

- إنه قد تم إقامة العديد من الصناعات التحويلية العديدة والمتنوعة بواسطة الدولة مباشرة وكذلك من قبل القطاع الخاص، إلا أنه مازال دون تحقيق قطاع صناعى متكامل يعتمد ويكمل بعضه البعض. إذ لا وجود تقريباً للصناعات الرأسمالية ومن ثم يزداد الاعتماد على الخارج لاستيرادها، وكذلك الكثير من المدخلات الوسيطة والمغذية. ويكشف عن ذلك هيكل وأرقام الواردات السعودية حيث أن قطاع الواردات من الآلات والعدد والمكائن والسلع الوسيطة تمثل الجزء الأكبر منها وحسب جدول (٢٣) وكما ذكر فى المبحث السابق. إذ فى حين تبلغ الصادرات الصناعية الاجمالية حوالى ١٥ ملياراً فى ١٩٩٠، نجد أن الواردات من السلع والآلات وحدها تبلغ ٧٧٧ر١٤ ملياراً، ناهيك عن الواردات من المدخلات الأخرى، كما يوضح ذلك جدول (١٣) مثل منتجات الصناعات الكيماوية حوالى ٢ر٧ مليار وموارد داخلة فى صناعة الورق ١ر٧ مليار على سبيل المثال.

---

(١) البنك الدولى دراسات خاصة عن بعض الدول مذكورة فى إبراهيم حلمى عبدالرحمن "الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية" كتاب الأهرام الاقتصادى، عدد ٤٣، سبتمبر ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع

قطاع الزراعة

وبالنسبة لقطاع الزراعة نجد أنه يؤدى دوراً هاماً للاقتصاد السعودى بصفة عامة وبالنسبة لاحداث تغيير هيكلى فى بنائه بصفة خاصة. إذ تحقق تنمية وتطوير هذا القطاع خلق فرص عمل اضافية لمن يعملون فيه مباشرة، أو فى الأنشطة ذات الصلة من انتاجية وخدمية. يساهم قطاع الزراعة فى تأمين الأمن الغذائى للمملكة فى وقت ازداد فيه الانكشاف الغذائى للعالم العربى وهو هدف هام يستحق السعى إليه فى حد ذاته، تحقيق التوازن النسبى فى الدخول بين العاملين فى قطاع الزراعة والعاملين فى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويتميز قطاع الزراعة بأنه أحد القطاع المتجددة والمتطورة والتى إذا نالت الاهتمام الواجب لأدى ذلك إلى تطورها وبالإضافة إلى ماسبق، يعد هذا القطاع من أكثر وأغزر القطاعات الانتاجية فى روابطه مع غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ يؤدى الاهتمام به إلى خلق روابط خلفية قوية، مثل خلق الحافز لاستحداث العديد من الأنشطة الانتاجية مثل صناعات الأسمدة، المخصبات بوجه عام، الآلات الزراعية بأنواعها، إنشاء مراكز البحث العلمى والتدريب ...الخ، كما يعتمد على منتجات هذا القطاع من مواد أولية، توفير المواد الغذائية، أنشطة التسويق ... الخ. وهو بهذا يسهم ولاشك فى تنويع القاعدة الانتاجية للمملكة، كما أنه قد يؤدى إلى وجود فائض للتصدير وكذلك الاقلال من الواردات بتحقيق نسب مرتفعة للاكتفاء الذاتى. هذا التطور يسهم فى دعم موقف ميزان المدفوعات. ومن الجوانب الايجابية لتنمية قطاع الزراعة فى المملكة أنه يعمل على تحقيق التوازن الجغرافى والاقليمى فى التنمية. إذ من المعروف أن البترول يتركز فى المنطقة الشرقية للملكة، هذا فى حين أن قطاع الزراعة يعد أكثر انتشاراً جغرافياً فى المنطقة الوسطى، الشرقية والجنوبية. ومن ثم فإن تطويره يعمل على تحقيق التنويع النوعى والاقليمى ويساهم بالتالى فى تحقيق التوازن فى التنمية على مستوى المملكة وتكامل الأنشطة بين الاقاليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة فى إطار الاستراتيجية العامة والرئيسية للتنمية.

ومع الأهمية لهذا القطاع، نجد أنه يواجه تحديات جمة فى المملكة،أهم وأخطر تلك التحديات الطبيعية الصحراوية للأرض، ندرة المياه، تحول الأيدى العاملة السعودية للعمل فى الأنشطة البترولية والخدمية قبل التخطيط والسعى إلى تحقيق التنمية المتوازنة ....الخ. لهذا فان هذا القطاع يتطلب نفقات باهظة وجهود فائقة. لكن – مع ادراك التحديات – لم تدخر الحكومة السعودية جهداً ولا نفقة فى سبيل النهوض بهذا القطاع وعدم تركه متراخياً ومتخلفاً عن غيره من القطاعات، كما فعلت الكثير من الدول. ولقد دفعها إلى ذلك فى الواقع أمران أساسيان :–

الأول : الأهمية الحيوية لهذا القطاع، كما سبقت الاشارة.

الثانى : توافر العوائد النفطية التى ألت إلى المملكة من الصادرات النفطية إذ الرغبة فى تحقيق مكاسب من تنمية هذا القطاع، ظلت بالنسبة للجزء الأكبر منها آمالاً حتى توافرت القدرة المالية مع الإرادة الجادة لتحويلها إلى أراضى مستصلحة وآبار محفورة، ومزارع وقنوات وآلات ومعدات وتكنولوجيا حديثة ... الخ.

توجد علاقة عضوية إذن بين التجارة الخارجية للملكة وتنمية قطاع الزراعة فيها. إذ عن طريق التجارة تم تصدير البترول والحصول على أموال (تصدير). ثم عن طريق التجارة الخارجية ثم تحويل هذه الأموال النقدية إلى أصول انتاجية عينية وخدمية وموارد بشرية تزرع وتنتج وتنمى. والذى لولاها ماكان ليتحقق ذلك. إذ تزداد نسبة اعتماد المملكة على الأسواق العالمية فى الصادرات والواردات معاً – كما رأينا سابقاً – وهنا تبرز الأهمية المحورية للتجارة الخارجية. فعلى جانب التمويل، أنشأت الدولة البنك الزراعى السعودى ١٣٨٤هـ، وذلك لتقديم القروض بدون فوائد ولا حتى رسوم – فى مرحلة لاحقة – لاستثمار فى هذا القطاع. ولقد بلغ اجمالى القروض التراكمية التى قدمها البنك لهذا القطاع حتى نهاية ١٤٠٨ / ١٤٠٩هـ حوالى ٢٢٫٨ بليون ريال سعودى، وتتسم أغلب هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض بأنها من النوع المتوسط الأجل اللازم لاقامة الانشاءات اللازمة للزراعة(١).

وقدمت الدولة بالإضافة إلى ماسبق اعانات متعددة وفى صور مختلفة لدعم الانتاج الزراعى ولقد تنوعت الاعانات حسب الأهداف المراد تحقيقها. إذ هدفت إلى حث المزارعين والمنتجين على استخدام أحدث وسائل وأساليب الانتاج الزراعى وتمثلت فى اعانات دعم عوامل الانتاج ومستلزماته من آلات وأسمدة، أعلاف وسلالات حيوانية مستورد ممتازة – ولقد تراوحت نسب هذا النوع من الاعانات بين ٣٠٪ – ١٠٠٪ من تكلفة عوامل الانتاج. كما وجدت اعانات تشجيعية تمثلت فى شراء بعض الحاصلات بأسعار تحفيزية للتشجيع على تنميتها وبغرض رفع دخول المزارعين لها، مثل القمح، التمور، وبالإضافة إلى ذلك وجدت اعانات غير مباشرة شملت الاعفاءات الجمركية للخامات الزراعية المستوردة، وفى المقابل فرض حماية جمركية فى حدود ٢٠٪ بالنسبة للمنتجات ذات البديل المحلى(٢). ولقد ارتفع حجم الاعانات الحكومية من ٣٣٣ مليون ريال فى ١٩٧٥ إلى ٢٢٨٠ فى ١٩٨٣/٨٢، ثم هبطت مع غيرها إلى ١٣٧٨ فى ١٩٨٤(٣). وتتسم سياسة الاعانات فى المملكة – فى الواقع بالمرونة – إذ بعد أن كان يتم شراء القمح من المزارعين بـ٥ر٣ريال خفض إلى ٥ر٢ ريال فى ١٩٨٦، حينما حققت المملكة الاكتفاء الذاتى وأصبحت تصدر كميات كبيرة منه، لعمل توازن بين القمح وغيره من المحاصيل الأخرى التالية فى الأهمية وبالإضافة إلى الدعم المالى، هناك دعم غير مالى تمثل فى استصلاح وتوزيع الأراضى، إقامة البحوث الزراعية، التدريب الزراعى، الارشاد الزراعى، إقامة السدود والتى تضاعف عددها ١٣ ضعفاً بين ١٩٧٠ إلى ١٩٨٨ حيث بلغت ١٨٠ – ٢٠٠ سداً(٤).

وإذا كانت التجارة الخارجية قد عملت على توفير التمويل الذى بدونه لم يكن ممكناً توفير كل النفقات اللازمة لهذا القطاع. فإن هذا التمويل عمل أيضاً على حفز الاستثمار

---

(١) الخطة الخمسية الخامسة جدول ١/٨ : ٢١٠.

(٢) مجلس الغرف السعودية، ١٩٨٥ : ٣١.

(٣) المنجزات : جدول ٦٦ : ٢٧١ وجدول ٢٤ ، ٢١٩.

(٤) الخطة الخمسية الثانية : ١٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه من ناحية أخرى من خلال زيادة الدخول والطلب ومن ثم توفير السوق المحلى الضرورى المبرر للاستثمار فى هذا القطاع وجعله مربحاً من المنظور الاقتصادى. إذ تشير بيانات(١) الخطة الثانية إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك بـ١٥٪ سنوياً فى الخطة الأولى، وبمتوسط ٣ر٩٪ خلال العشرين عاماً الماضية. أى أن التمويل المتوفر من التجارة عمل على دعم جانبى الطلب والعرض(٢).

ولاشك أن الجهود التى بذلت فى قطاع الزراعة على النحو السابق، أحدثت تطوراً كبيراً فى هيكل قطاع الزراعة بذاته من تحديث وتطوير أساليب الانتاج وتهيئة الظروف لاعتماد أسلوب الانتاج المكثف لرأس المال.

والتكنولوچيا المتطورة. وبهذا أمكن للملكة التغلب جزئياً على مشكلة نقص الأيدى العاملة الوطنية الراغبة فى العمل فى هذا القطاع. كما تأثر هيكله، إذ مع التطور بدأ يزداد عدد الشركات المساهمة العاملة فى القطاع الزراعى واتجهت الدولة إلى دعمها وتفضيلها على المزارع الفردية، لما لوحظ ما للأولى من أثر كبير فى تحقيق التنمية والانتاج المنشودين. على هذا نجد أن نصيب قطاع الزراعة من الأيدى العاملة قد انخفض بشكل كبير من ٤ر٤٠٪ فى ١٣٩٠هـ إلى ٩ر٩٪ فقط فى ١٤٠٩/١٤١٠(٣).

وعلى سبيل المثال زادت العمالة فى هذا القطاع أثناء الخطة الرابعة بـ ١ر١٪ سنوياً خلال سنوات الخطة(٤).

والسؤال هل أثمرت الجهود والأموال التى أنفقت فى القطاع الزراعى ؟ وهل أسهم هذا القطاع فى تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية وخلق مصادر اضافية للدخل فى المملكة ؟ وهلى انعكس هذا التطور على تجارة المملكة الخارجية صادرات وواردات ؟.

---

(١) الخطة الخمسية الثانية : ١٧٥.

(٢) الخطة الخمسية الخامسة : ٤٨.

(٣) أنظر خطط التنمية المختلفة من الأولى حتى الخامسة.

(٤) الخطة الخامسة : ٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواقع أن الإجابة على التساؤل السابق يمكن أن تقدمها من خلال المؤشرات التالية :

ولاً : معدل النمو فى القطاع الزراعى :

حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوى متوسط بلغ ٦ر١٪ خلال الفترة ١٣٨٣/٨٢ إلى ١٣٩٢/١١ و ٦ر٣٪ خلال الخطة الأولى، ازداد ليصل إلى ٧ر٨٪ خلال الخطة الثالثة و أعلى من المستهدف ٤ر٥٪)(١). هذا بينما كان متوسط معدل النمو فى القطاعات – البترولية بصفة عامة حوالى ١ر٥٪. ولقد ارتفع هذا المعدل ليبلغ حوالى ١٤٪ خلال ة التنمية الرابعة فى حين كان المستهدف ٦٪ فقط.

ولاشك أن الحوافز والتسهيلات والدعم الذى قدمته الدولة كان له أكبر الفعالية فى هذا صوص(٢).

ثانياً : مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى :-

أ- المساهمة المطلقة بالأسعر الجارية : ولقد تطورت مساهمة القطاع المذكور كما هو ضح فى جدول (٢٤) بالأسعر الجارية والأسعار الثابتة، تشير بيانات الجدول السابق أى ديادٍ مستمر فى اجمالى مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى سواء لأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة حسب أسعار ١٩٨٤.

إذ تضاعفت تلك المساهمة حوالى ٢ر٥ مرة فى عقد السبعينات وحوالى ٢ر٤ مرة من ١٩٨٠-١٩٨٩ وتضاعف حوالى أربعة أضعاف فى الفترة ٧٠ – ١٩٨٩ بالأسعار الثابتة. مع استمرار ازدياد اسهام هذا القطاع بشكل مستمر دون انقطاع خلال فترة العشرين عاماً بالأسعار الجارية والثابتة، إلا أن أواسط الثمانيات مثلت نقطة تحول فى مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى حيث تضاعف الناتج فيها أكثر من مرة بالنسبة لأول العقد فقط. وهذا يعود – أساساً – إلى التحول الهيكلى فى هذا القطاع حيث بدأ الاستثمار فى

---

(١) الخطة الخمسية الرابعة : ٢٠٨.

(٢) الخطة الخمسية الخامسة : ٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة السابقة يؤتى أكله من ناحية وإلى بروز الاستثمارت التجارية فيه. إذ ازداد عدد مشروعات الزراعة التجارية من ٣٩١ مشروعاً فى ١٩٨٥ إلى ٢٣٥٣ فى عام ١٩٨٨ بنسبة زيادة ١٥٢ر٧٪(١). وهذا بالطبع يعود لما سبق ذكره من أسباب خاصة بدعم الحكومة وأيضاً إلى توافر السوق ومن ثم أصبح الاستثمار مربحاً فى هذا القطاع. أنه بالإضافة إلى التطور التقنى حدث تطور فى الهيكل التنظيمى والمؤسس لهذا القطاع مما انعكس على كفاءته الإدارية والفنية والاقتصادية.

وقطاع الزراعة بذلك يكون قد أسهم فى إيجاد مصادر إضافية للدخل من مصادر محلية ومن ثم يسهم فى تعزيز العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الوطنية. كما أنه ينعكس على معدل الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية الأساسية بالذات وكذلك على الواردات والصادرات منها كما أشرنا.

ب- المساهمة النسبية : ومن الطبيعى أن ينعكس هذا التطوير على مساهمته النسبية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى. إذ نجد أنها ازدادت من ٢ر٥٪ إلى ٧٣ر٦٪ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٧ بالأسعار الجارية إلى ٣ر٥٪ أى أكثر من الضعف بالأسعار الثابتة، إلا أنها شهدت هبوطاً فى السنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠ بالأسعار الجارية. والواقع أن هذا الهبوط إنما يعود إلى الزيادة الكبيرة فى مساهمة قطاع البترول نتيجة زيادة الانتاج زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار وإلى زيادة نصيب قطاع الخدمات التى ترتبت على ذلك. إلا أنه مع ذلك عاد قطاع الزراعة ليشكل نسبة معقولة فى اجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية والثابتة. وبالنظر إلى مساهمته النسبية فى الناتج المحلى باستبعاد قطاع البترول نجد أنها تعكس الملامح السابقة.

وتطورت مساهمة القطاعات الخدمية خاصة الخدمات الحكومية وكذلك القطاع الصناعى. ويمكن القول أن قطاع الزراعة أصبح أحد القطاعات الرئيسية المكونة للناتج

(١) إدارة البحوث "دور الزراعة التجارية فى تنمية النشاط الزراعى فى المملكة "غرفة الرياض، شوال ١٤١٢ : ٢٧. وتقرير مؤسسة النقد لعام ٨٧ -٨٤، الخطة الخمسية الخامسة : ٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحلى الاجمالى فى المملكة حيث وصلت النسبة إلى حوالى ٧ر٦٪ و ٣ر٥٪ بالأسعار جارية والثابتة و١٤ر٩٪ و ٧ر٨٪ من الناتج المحلى غير البترولى و٤٠ر١٠٪ فى ٩ر١٤ / ١٤١(١)، مع الأخذ فى الاعتبار تضاعف الناتج المحلى الاجمالى ذاته عدة مرات خلال ات الفترة. ولكن تزايد نصيب قطاع الزراعة فيه يعنى أن معدل النمو فى قطاع الزراعة كبر من معدل تزايد هذا الناتج. هذا وينبغى أن نسجل أنها نسبة مازالت دون المتوسط عام على مستوى العالم العربى حيث بلغت ٣ر١٢٪ فى عام ١٩٨٩(٢). وهذا بالطبع يعود ى التفاوت فى طبيعة الاقتصادات العربية.

جدول (٢٤) تطور مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى النفطى وغير النفطى فى سنوات مختارة

السنة	مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية	٪	كنسبة من غير النيرولى	معدل النمو لسنوى	مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة	٪	كنسبة من غير النيرولى	معدل النمو لسنوى
١٩٧٠	١٠٢٥	٥,٢	٥,٢	٣,١	٤٥٩٨	٢,٥	٩,٧	٣,٣
١٩٧٥	١٥٢٩	,٩٨	,٩٨	١٣,٥	٥٥٢١	١,٦	٦,٢	٤,٢
١٩٨٠	٥٣٩٨	١,٠	١,٠	١٧,٣	٧٨٦١	٤,٢	٤,٥	٦,٢
١٩٨٥	١٣٧٨٩	٤,٤٤	٤,٤٤	١٨,٦٦	١٣٧٠٦	٥,٣	٦,٣	١٨,٠
١٩٨٧	١٨٣١٢	٦,٧٣	٦,٧٣	١٥,٤٥	١٨٣٥١	–	٨,٧	١٦,٤
١٩٨٩	٢٢٨٠٠	–	–	٢٤,٥	–	–	–	–
١٤١٥*	٣١٣٠٠	–	–	٣٧,٢٨	–		–	–

المصدر :١- حسبت من بيانات كتاب المنجزات جدول (١٠) وجدول (١١) : ٢١٥، ٢١٦.
١- بيانات ١٩٨٩ من الخطة الخمسية الخامسة : ٦٩ وإدارة البحوث غرفة الرياضة دور الزراعة التجارية فى تنمية النشاط الزراعى فى المملكة" غرفة الرياض، سؤال ١٤١٢ / ١٩٩١.
* ١٤١٥ توقع تقديرى.

(١) الخطة الخمسية : ٢٤٣.
(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠، صندوق النقد العربى، أبوطبى ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : تطور بعض المحاصيل الأساسية :-

ولقد تجسدت التطورات السابقة فى الإنتاج النباتى والحيوانى خاصة الأساسية منها. إذ على سبيل المثال، نجد أن الحبوب قد زاد انتاجها من ٢١٣ ألف طن فى ١٩٧٠ إلى ٢٢٨ فى ١٩٧٥ إلى ٢ر١٩١ مليون طن فى ١٩٨٥ إلى ٣ر٦٢ مليوناً فى ١٩٨٨ من بينها يبرز القمح كمحصول رئيسى حيث زاد الانتاج من ٢٦ ألف طن فى ١٩٧٠ إلى ٢ر٣مليون طن فى ١٤٠٨، ١٤٠٩ أى بمعدل نمو سنوى ١ر٣٠ سنوياً وهو مايزيد عن الاستهلاك (١ مليون طن فى العام) بـ ٢ر٢ مليوناً، يصدر بعضها إلى الخارج(١).

والواقع أن هذا يعد انجازاً طيباً فى مجال سلعة ليست فقط تشبع حاجة أساسية، وإنما سلعة ذات أهمية استراتيجية على المستوى الدولى، خاصة فى وقت يتزايد فيه حجم الواردات الغذائية الزراعية فى العالم العربى. إذ يستورد حوالى ٥ر٤٧٪ من حاجته من القمح ولقد مثلت انتاج المملكة من القمح العربى حوالى ٥ر٢٣٪ فى عام ١٩٨٩(٢). وبالإضافة إلى القمح حققت المملكة نسب اكتفاء ذاتى مرتفعة فى مجال الخضر والفاكهة بوجه عام، وأصبح الانتاج المحلى يغطى نسبة كبيرة من السوق المحلى ٧٦٪ الخضر، ٧٣٪ الفاكهة.

كما أنه فى مجال الانتاج الزراعى الحيوانى، ازدادت معدلات الاكتفاء الذاتى بالنسبة لمنتجات أساسية مثل اللحوم الحمراء من ٥ر٩٪ عام ١٤٠٢هـ إلى ٧٥٪ فى ١٤٠٨/١٤٠٩، اللحوم البيضاء من ٤ر٢٩٪ إلى ٧٢٪، الألبان، البيض ١١٥٪ وهو مايعنى وجود فائض للتصدير. إلا أن انتاج المملكة من الأسماك رغم أنه يكفى ٦٠٪ من الاستهلاك المحلى، لم تتجاوز نسبة المستغل منه الـ١٠٪ من الموارد المتاحة فى ١٤٠٧ - ١٤٠٨ مما يعنى أنه هناك احتمالاً كبيراً لتصدير الأسماك إذا ما زادات نسبة الاستغلال كما أن المملكة يشتهر عنها تصدير أنواع متعددة من التمور(٢). ولقد أدت التطورات السابقة إلى خفض معدل

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سابق : ٥٨ - ٦٣.

(٢) الخطة الخمسية الخامسة : ٢٤٢ - ٢٥١ وتقارير ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانكشاف الغذائى السعودى والاعتماد على الأسواق الأجنبية من ١٣٪ فى عام ١٩٨٤ إلى ٤١٪ فى عام ١٩٨٨ وزادات بالتالى نسبة الاكتفاء الذاتى فى جميع المواد الغذائية من ٣٧٪ إلى ٥٩٪ خلال الفترة ذاتها(١). وهذا يعد إيجابياً مقارنة بالمستوى العام فى العالم العربى، حيث سجلت الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية حوالى ٧٢٪ من تكلفة الواردات الزراعية العربية الاجمالية(٢).

وبناء على ماسبق، نخلص إلى أنه وإن كان قطاع الزراعة قد استفاد من قطاع التجارة الخارجية وذلك باستغلال ما وفره من موارد فى استيراد الآلات والمعدات، التكنولوچيا، العمالة والمهارات اللازمة لتطوير هذا القطاع. إلا أنه فى الواقع كذلك استطاع أن يؤثر فيه بشكل فعال، إذ أصبحت الصادرات الزراعية أحد المكونات الرئيسية للصادرات – غير النفطية فى المملكة ويأتى على رأسها القمح التمور والبيض، حيث بلغت قيمة الصادرات النباتية والحيوانية ١٢٣١، ١٣٧١، ١٠٥٩ مليون ريال فى السنوات ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ على التوالى.

والواقع أن صادرات القمح تكتسب أهمية خاصة إذ أنه يمثل سلعة استراتيچية على المستوى العالمى، وهذا يعد إضافة سلعة استراتيچية أخرى لصادرات المملكة بجانب البترول. وتمثل الحبوب حوالى٨ر٩١٪ من اجمالى الصادرات الزراعية فى ١٩٩٠(٣). وقيمة الصادرات الزراعية وإن كانت ضئيلة بالنسبة إلى إجمالى الصادرات السعودية إلا أنها تمثل تطوراً فى بلد اعتاد أن يستورد معظم أن لم يكن كل سلعة الأساسية من الخارج من ناحية ومن ناحية أخرى، يعد تطوراً كبيراً كما يوضح ذلك بجدول (٢٢) إذ زادت صادرات المملكة من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية من ٣ مليون فى ١٩٧٦ إلى ٢٣٧ مليوناً فى ١٩٩٠، والمنتجات النباتية من ٣٨ مليوناً فى ١٩٧٦ إلى ١٤١ر١ بليون فى ١٩٨٩ هبط إلي ٨٣٥ مليوناً فى عام ١٩٩٠.

(١) الخطة الخمسية الخامسة، مجلة التجارة، غرفة جدة، صفر ١٤١٢.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، مرجع سابق.

(٣) غرفة الرياض "دور الزراعة التجارية .... مرجع سابق : ٣٨، مجلة التجارة صفر ١٤١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى جانب الواردات من المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية، نجد أنها شهدت هبوطاً بشكل عام منذ أواسط الثمانيات كما يوضح ذلك جدول (٢٣) وأيضاً شهدت المنتجات الغذائية الحيوانية والنباتية المحضرة هبوطاً هى الأخرى إذ هبطت الواردات الغذائية للملكة بشكل عام بحوالى ٤٣٪ من ٨٤-١٠٨٨(١). وهذا لاشك يدعم موقف المملكة فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ويعد جسوراً نوعية فى تجارتها الخارجية مع العالم الخارجى.

والتطور السابق يتفق مع الرؤية التى تقول بأن الدولة تستطيع أن تعظم من مكاسبها فى تجارتها الخارجية كلما حققت مستويات أفضل من التنمية وتستطيع أن تتغلب على تدهور شروط التبادل الدولى وتوزيع ماقد يحيط بالتجارة الدولية من مخاطر تقلبات الأسواق.

إلا أنه يجب أن نسجل أن المملكة مازالت تستورد العديد من السلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية، والتى - وإن شهدت هبوطاً نسبياً مازالت تقدر بالمليارات كما يوضح ذلك جدول (٢٣) السابق. وهو يمثل مجالاً خصباً للاستثمار فيها. كما أن نصيب قطاع الزراعة النسبى فى الناتج المحلى الاجمالى مازال ضئيلاً كما أشرنا سابقاً.

(١) أنظر كذلك مجلة التجارة، غرفة جدة، صفر ١٤١٢ : ٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس

ويعد قطاع التعدين والمحاجر من القطاعات ذات الامكانيات المحتملة الواعدة بالنسبة للاقتصاد السعودى، خاصة فى المجال الذى نحن بصدد دراسته وهو تنويع هيكل وبناء هذا الاقتصاد، إذ أنه له آثار اقتصادية واجتماعية هامة مباشرة وغير مباشرة. بالنسبة للآثار المباشرة، هو أن المعادن، قد تكون مصدر دخل إذا ماتم تصديرها مباشرة ومن ثم فهى تفيد فى تعدد مصادر الدخل هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، يعد قطاعاً واعداً، حيث تعد هذه المعادن مواد أولية تقوم عليها العديد من الصناعات. وهذه الصناعات تخدم المجال الذى نحن بصدده، إذ تؤدى إلى تنويع فى الصناعات الوطنية، بدلاً من التركيز الحالى على صناعة أساسية واحدة وهى تكرير البترول والبتروكيماويات وهى صناعات - كما هو معلوم - تتأثر كثيراً بالأحوال التى تسود السوق العالمى، هذا فضلاً عن أنها تواجه منافسة شديدة للغاية، بالإضافة إلى الاجراءات التى تشرع فى اتخاذها بعض البلدان لأسباب بيئية ومايتعلق بها من شروط تتعلق بالمواصفات والنوعية. كما أن استغلال المعادن فى المملكة وتصنيعها يفتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص ليدخل هذا الميدان بفعالية ومن ثم يسهم فى جهود التنمية ومن ثم يقويها ويدعمها. وأخيراً، يفيد استغلال هذه المعادن فى تحقيق هدف يكتسب أهمية متزايدة وهو التنويع الجغرافى لجهود التنمية ومايتبع ذلك من تنويع الهيكل الاقتصادى وكذلك الآثار الديموجغرافية وتوزيع السكان وتعدد الأنشطة.

ولقد كشفت أعمال الدراسة والتنقيب والمسح الجيلوجى أن المملكة بها أكثر من ٤٢٠٠ من المكامن المعدنية والتى تضم فى باطنها الذهب، الفضة، الألومنيوم، الزنك، الرصاص، الحديد، اليورانيوم، الفوسفات والماغنسيوم والفحم، وأن هناك احتياطات ضخمة من المواد الأولية اللازمة للبناء. ولقد دخل أو منجم للذهب فى المملكة وهو "مهد الذهب"مرحلة الانتاج الكامل بنهاية ١٤٠٨/١٩٨٨ ويقدر الاحتياطى فيه بحوالى ١ر١ مليون طن بنسبة ٢٧جم / طن ذهب، ٧٣جم / طن الفضة. كما بدء فى ١٤١١هـ / ١٩٩١ استغلال "منجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصخيرات" ويقدر احتياطية بـ ٨ر٤ مليون طن بنسبة ٥ر٢ جم / طن ذهب(١).

ولقد تطورت مساهمة قطاع التعدين والمحاجر فى الناتج المحلى الاجمالى على النحو التالى :-

أ) بالأسعار الجارية : (بالمليون ريال) :

تطور مساهمات قطاع التعدين فى الاقتصاد السعودى

بالأسعار الجارية : مليون ريال

١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
٤٩	٤٠٦	١٦٢٣	١٨١٢	١٧٢٣

ب) بالأسعار الثابتة : مليون ريال

١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
٤٨١	٩٧٤	١٤٦٢	١٧٩٥	١٧٠٥

كتاب المنجزات جدولى ١٠ ، ١١.

ولقد كان معدل النمو المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧، حوالى ٣ر٨٪وهو لاشك يعد رقماً مرتفعاً نسبياً بالمقارنة لمعدلات النمو فى القطاعات الانتاجية الأخرى. يكشف الجدولان السابقان عن تطور ذى مغزى فى مساهمة الثروات التعدينية فى الناتج المحلى الاجمالى. ونعتقد أن مساهمة هذا القطاع تزداد فى حالة تصنيعها محلياً واقامة بعض الصناعات التحويلية عليها، لما يؤدى ذلك - بالإضافة إلى ماسبق ذكره - إلى زيادة القيمة المضافة المحلية وهذا لاشك يضاعف المكاسب التى تحصل عليها المملكة، ويحقق الهدف الاستراتيجى الأساسى وهو توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية فيها. وتراوحت مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى - غير البترولى - حوالى ١٪ وكانت

(١) كتاب المنجزات : ٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوالى ٢/١٪ تقريباً بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى ككل.

وبالطبع لم يكن يتسنى تحقيق انجاز فى ذلك الميدان سوى بفضل توافر الموارد المالية، الاستعانة بالخبرات والتكنولوجيا وغيرها التى توفرها التجارة الخارجية للمملكة.

والتجارة الخارجية إذا كانت قد هيأت الفرصة لتحقيق تنمية واجراء تحولات وتغييرات هيكلية فى البناء الاقتصادى السعودى على النحو السابق، مما ساعد على دعم موقف المملكة فى التجارة العالمية، إلا أنها قد تهيىء الفرصة أيضاً لحدوث بعض المثالب. ففى المملكة حدثت بعض التطورات من جراء ازدياد الانفتاح التجارى على العالم الخارجى، وخاصة الاعتماد على النفط كمادة تصديرية وحيدة تقريباً فى بداية عهدها بالتنمية. والواقع أن معظم الدول النامية بعامة والبترولية بخاصة تشارك المملكة بعض هذه المشاكل. ومن أهم المثالب التى تحيط بالتجارة الدولية.

المشكلة الأولى :

- التضخم : والواقع أن التضخم الذى عانت منه المملكة ذات طبيعة مركبة ومعقدة إذ أدت زيادة الصادرات النفطية إلى زيادة العائدات بشكل غير مسبوق. ولقد قابل ذلك التوسع فى القاعدة النقدية فى المملكة وزيادة الدخول ووسائل الدفع فى الاقتصاد. ولقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الاستهلاك كما أشرنا سابقاً، نظر لارتفاع الميل الحدى له، كما حدثت تغيرات فى أنماط الاستهلاك نفسه. وبالإضافة إلى ذلك حدث توسع فى الانفاق الاستثمارى مما أدى إلى توليد دخول مضاعفة ...الخ ولقد قابلت الزيادات السابقة عدم مرونة فى العرض من السوق المحلى، بسبب عدم كفاية الطاقات الانتاجية القائمة وعدم تطور الهياكل التنظيمية والموسسية القائمة وقتئذ، كما أسهم فى ذلك ضعف المنافسة بين الموردين للسلع وبالتالى أمكن التحكم فى الأسعار للاستفادة التجار من الارتفاع الكبير على جانب الطلب. ومن ثم ازدادت الفجوة بين الطلب المتزايد الذى تموله الدولة والمعروض من السلع والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما زاد من صعوبة المشكلة عدم كفاية التجهيزات الأساسية غير المتطورة وهذا التضخم يعود أساساً إلى أسباب محلية ذات روابط خارجية.

ولقد ازداد دور العوامل الخارجية حينما لجأت الدولة إلى فتح باب الاستيراد على مصراعيه وتشجيعيه، إذ بدأ التضخم المستورد ينتقل إلى المملكة من خلال قنوات التجارة الخارجية، فالدولة كانت تستورد السلع الاستهلاكية لمواجهة الطلب المتزايد، وكذلك كانت تستورد السلع الانتاجية على نطاق واسع لتحقيق التنمية، حيث كانت الدول الصناعية المصدرة تعتمد فى تعاملها السلعى مع الدول النفطية ومن بيها المملكة أسعاراً أعلى من السمتوى العالمى، مستغلة زيادة دخول تلك الدول وحاجتها الشديدة لسلعها ومنتجاتها(١).

على هذا عانت المملكة من معدلات مرتفعة جداً للتضخم (على أساس استخدام الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة) حيث وصل أقصاه فى نهاية الخطة الأولى ٥ر٣٤٪، وبمتوسط ٨ر١٥٪ خلال سنوات الخطة الخمس، ثم بدأ يهبط تدريجياً إذ وصل إلي ٥ر٣١٪ فى عام ١٩٧٦ بداية الخطة الثانية وبمتوسط ٥ر١٠٪ خلال سنوات الخطة الأربع الأول(٢).

ولجأت الدولة إلى أساليب عديدة على محاور مختلفة فى خطة التنمية الثالثة لجعل معدلات التضخم ذات مستويات معقولة ومقبولة تتراوح ٧-١٠٪ فى العام(٣).

كما شهدت الخطة الرابعة مستويات تضخم منخفضة بلغت فى كثير من السنوات حوالى الواحد الصحيح فى المائة، ومن أهم الأساليب التى لجأت إليها الدولة :

العمل على ازالة الاختناقات على جانب العرض من خلال تسهيل الواردات والتعامل مع أسواق كثيرة للحصول على شروط أفضل، زيادة الانتاج المحلى، تحسين شبكة النقل الداخلى والتوزيع. كما عملت على تثبيت نفقات المعيشة من خلال مراقبة الأسعار وضبطها

(١) برهان الدجانى، مرجع سابق : ٣٣٣، الخطة الخمسية الثالثة : ٥٩-٦٢.

(٢) الخطة الخمسية الثالثة : ٥٩-٦٢، الخطة الخمسية الرابعة : ٨٣-٨٥، ١٠٣-١٠٤.

(٣) الخطة الرابعة : ٨١ الخطة الثالثة : ٦١ ، وانظر لتفصيل أوسع. مصطفى رشدى "مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى أبعاده البنائية الاقتصادية، الاجتماعية" نموذج الاقتصاد السعودى" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيد الحكومة للانفاق العام المباشر وغير المباشر(١). أى سعت الدولة إلى تحقيق نوع التوازن بين الطلب والعرض. وهنا نجد – مرة أخرى – أن هناك تلازماً بين التجارة ولية والتحولات الهيكلية من خلال زيادة العرض بما يقابل زيادة الطلب الناجمة عن دة الدخول.

المشكلة الثانية :

أيضاً من مشاكل التجارة الخارجية مايعترى الأسواق العالمية من تقلبات فى الأسعار عكس على الاقتصاد الوطنى وتزداد درجة رد الفعل كلما زادت درجة الارتباط كما هو ادث فى الاقتصاد السعودى، كما رأينا سابقاً. كما قد تؤدى تلك التقلبات إلى تدهور شروط التبادل التجارى مع العالم الخارجى وهو مايعنى انخفاض القدرة الشرائية لاستيراد للدولة وهو مايؤثر بالسالب على الانتاج فيها، خاصة إذا كان هذا الانتاج ذو محتوى استيراد كبير كما هو الحال فى المملكة وسائر الدول النامية تقريباً. أو أن تضطر الدولة محافظة منها على معدلات الاستيراد زيادة ضخ ونقل موارد هاالانتاجية للخارج فى مقابل الاحتفاظ بقدرتها الاستيرادية.

وهو لاشك استنزاف للموارد المحلية خاصة إذا كانت من النوع غير المتجدد مثلما هو الحال فى البترول.

ولقد مر الاقتصاد السعودى بالتجربتين السابقتين – مع غيره من الدول البترولية مع بعض التوصيف الضرورى هنا.

المشكلة الثالثة :-

تدهور معدل التبادل التجارى. إذ يشير جدول (٧) فى المبحث السابق إلى أن هذا

---

(١) الخطة الرابعة : ٨١ الخطة الثالثة : ٦١ ، وانظر لتفصيل أوسع. مصطفى رشدى "مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى أبعاده البنائية الاقتصادية، الاجتماعية" نموذج الاقتصاد السعودى" الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعدل قد شهد تحسناً فى النصف الأول من السبعينات وحتى ١٩٧٦، ثم هبط فى ١٩٧٧، ١٩٧٨، إلا أنه شهد تحسناً فى ١٩٧٩، ١٩٨٠. ثم سجل هبوطاً شديداً منذ ١٩٨٢ - ١٩٨٨ والواقع أن هذا التطور انما يعكس - ولو على حساب التكرار - الزيادة الكبرى فى أسعار النفط فى ١٩٧٤. ثم الهبوط، إنما يجسد الارتفاع الكبير لأسعار السلع الصناعية نتيجة لموجات التضخم التى سادت الاقتصادات الصناعية الرئيسية وهذا بالإضافة إلى الارتفاع المفتعل لأسعار صادراتها إلى دول الخليج ومنها المملكة، وهذه الدول هى أكثر الشركاء التجاريين للملكة كما رأينا فى المبحث السابق. كما أن التدنى فى معدل التبادل التجارى المشار إليه، إنما يعكس على الجانب الآخر الهبوط الكبير فى سعر النفط منذ ١٩٨٢ والذى بلغ أدناه فى ١٩٨٦.

- يرتبط بما سبق من تطورات أن هبوط أسعار البترول والتقلب فيها وماأدى إليه من تخفيض المملكة لانتاجها لأقل من النصف تقريباً أن هبطت عائدات المملكة من الذروة فى ١٩٨٠/١٩٨١. وهذا التطور وماشهدته الفترة ٨٢-١٩٨٦، يمكن استخلاص أثرها على المملكة من الحقيقة التى سبق ذكرها - وتؤكدها خطة التنمية الثانية :

- من أن عائدات البترول هى الوسيلة التى تعتمد عليها الحكومة فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أى أنها الأداة الرئيسية لتحقيق القنوع المطلوب. وبالتالى تنتعش برامج التنمية مع زيادة عائدات البترول وتنكمش مع انكماش عائداته. إذ مع الانكماش تنكمش عائدات الميزانية العامة وبالتالى الانفاق العام وهو الذى يعد - كما رأينا سابقاً - المحرك الرئيسى لعملية التنمية فى المملكة، لذلك لاتدهش أن نجد أن التغيرات غير المواتية فى سوق النفط أدت إلى هبوط عائدات المملكة من ٣٤٨ر٦ مليار ريال سعودى فى ١٤٠٢/١٤٠١هـ بشكل مستمر حتى وصل إلى ٨٧ر٧ مليار فى ١٤٠٦/١٤٠٥(١). أى انخفاض بلغ ٢٦٠ر٩ مليار ريال. أو أن عائدات البترول فى ١٤٠٦/١٤٠٥ بلغت ٢٥٪

(١) تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى ١٩٨٦ : ١٢
جـ = تعنى اختصار الخطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ منها فى ١٤٠١ : ١٤٠٢ ولذا أن نتوقع مدى تأثير ذلك على الانفاق العام والخاص برامج التنمية التى تمولها الدولة وحتى على مستوى الطلب المحلى الذى يعد الطلب مكوناً رئيسياً له، وأثر ذلك على الحافز على الاستثمار والانتاج.

يكفى أن نذكر هنا بعض الأمثلة على نتائج التطورات غير المواتية السابقة وأثرها على د التنمية.

- تم خفض الانفاق الحكومى الفعلى نظراً لهبوط الإيرادات الحكومية من ٦ر١٣٣ مليار ٥ر٧٦ ملياراً فقط فى الأشهر العشرة من ١٤٠٦/١٤٠٧ - ١٩٨٦، هبط الطلب كومى على السلع والخدمات بمعدل ٦ر٧٪ والقطاع الخاص - ١٦٪ فى ١٤٠٥/١٤٠٦، ا سجل تكوين رأس المال المحلى الاجمالى هبوطاً هو الآخر، كما ذكرنا سابقاً (تقرير ١٩/ : ١٢-١٤، ١٩٨٧ : (١). كما هبط الانفاق الحكومى بـ٢٠٪ خلال سنى خطة التنمية رابعة مما أثر على برامج التنويع الاقتصادى ولقد كان أثر البنود التى تأثرت بذلك بند قات المشروعات منذ أواسط الخطة الثالثة، حتى نهاية الرابعة. جـ٥ / ٦٠. (الخطة رابعة، جدول ٢/د : ٦٥ والخطة الخامسة : ٥٧-٥٨)، كما أثر ذلك على الناتج المحلى لاجمالى غير النفطى حيث هبط بـ ٨ر٪ سنوياً خلال الخطة الرابعة، بعد أن كان مستهدفاً ه نمو بمعدل ٩ر٢٪ (خـ ٥ / ٦٦).

وللتدليل للتأثير القوى الذى تمارسه تجارة صادرات البترول على الانفاق الحكومى ومن ثم الناتج المحلى الاجمالى أنه فى (خـ/٣)، بلغ متوسط النمو فى القطاعات البترولية ٥ر٨٪ خلال أول ٣ سنوات من الخطة ولكن مع تقلب أسعار البترول والعائد والانفاق الحكومى هبط معدل النمو إلى أقل من ١٪ خلال العامين الآخيرين منها (خـ٤/٤٧٢٤٦).

إلا أن المملكة استطاعت أن تعبر تلك الفترة دون الوقوع فى فخ المشاكل الكثيرة التى وقعت فيها دول بترولية أخرى للأسباب الآتية :

- إن الدولة لجأت إلى بناء قاعدة انتاجية فى المملكة خلال الفترة الأولى التى اتسمت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستمرارية تدفق العائدات البترولية بشكل ايجابى وكذلك بضخامة هذا العائد، كما ذكرنا سابقاً.

- أنه حينما بدأت تشتد مسألة انحسار العائدات النقطية، كانت الاستثمارات فى القطاعات الانتاجية تمارس تأثيراً إيجابياً معاكساً فى شكل تحقيق نسب مرتفعة للاكتفاء الذاتى ووجود فائض للتصدير من الصناعة والزراعة، مما خفف إلى حد بعيد من الشعور بوطأة فترة التكيف.

- القطاع الخاص والذى كون ثروات ضخمة فى الخارج بدأ بعيد أمواله إلى المملكة ويعتمد على التمويل الذاتى.

- سياسة الحكومة بترشيد وضغط الانفاق العام خاصة غير الضرورى منه. والاعتماد على الاحتياطيات التى كونها فى الخارج أثناء فترة الوفرة.

لهذا كله لم تقع المملكة فى فخ المديونية الخارجية الأمر الذى عانت وتعانى منه دول مثل المكسيك، نيجريا، فنزويلا.

من كل ماسبق نخلص إلى أن الاقتصاد السعودى يقدم نموذجاً لاقتصاد مفتوح على السوق العالمية استيراداً وتصديراً. كما أنه من الاقتصادات شديدة الحساسية والتأثر لما تشهده هذه السوق من تقلبات تعكس مايجرى فى اقتصادات الشركات التجاريين الرئيسين من تطورات وتحولات وسياسات لا دخل للاقتصاد السعودى فيها. لذا يكتسب تحقيق هدف تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية الانتاجية فى المملكة أهمية خاصة. وهذا مانعتقد أن المملكة قد بدأته وتسير عليه الآن خاصة فى الزراعة والصناعة والتعدين، كما رأينا فى هذا المبحث. وبهذا استطاعت تحسين مركزها نسبياً فى التجارة العالمية وتأمين اقتصادها إلى حد كبير مما قد يعترى الاقتصاد العالمى من مفاجآت غير متوقعة وإن كنا نرى أنه مازال الطريق طويلاً ويحتاج إلى مزيد من الاصرار، الوقت والمال والعلم والتكنولوجيا لخلق اقتصاد متكامل قطاعياً وأفقياً ورأسياً بين كافة عناصره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة والتوصيات

خلص من الدراسة السابقة إلى بعض الاستنتاجات الهامة من أهمها :-

ن التجارة الخارجية ضرورة، حيث لاتستطيع دولة متقدمة أو نامية أن تنكفىء على ذاتها بمعزل عن غيرها من دول العالم. وهذه الضرورة تكون أبرز وأشد فى الدول النامية نظراً لعمق واتساع دائرة حاجتها للاقتصادات الأخرى والسوق العالمية استيراداً وتصديراً لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه كلما ازداد مستوى التنمية فى اقتصاد ماتسعت أمامه فرص ودائرة تحقيق مكاسب أكثر من تجارته الدولية. حينما يصدر وحينما يستورد. يستطيع تحقيق ذلك من خلال الحصول على شروط أفضل عند التفاوض، اتساع دائرة الأسواق وليس الارتباط بسوق معين، ارتفاع درجة المرونة الثمن لصادراته وكذلك لوارداته، ارتفاع درجة مرونة الطلب – الدخل لصادراته خاصة المصنعة منها ...الخ. كما تهيىء التجارة الدولية آليات عديدة يمكن أن تسهم – إذا ماأحسن الاستفادة منها – فى اجراء تحولات هيكلية واحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فى الدول المتاجرة مع بعضها. هذا بالطبع على فرض اتخاذ الاجراءات واتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الملائمة والسليمة.

فالتجارة تهيىء السبل للحصول على الموارد النقدية، التكنولوجيا والخبرة، العمالة المهارات، المنافسة والاحتكاك وتحسين نوعية الانتاج ورفع مستوى الانتاجية، إلى غير ذلك مما رأيناه سابقاً ولاشك أن للتجارة بعض الآثار الجانبية مثل التضخم تدهور شروط التجارة وهبوط القوة الشرائية للوحدة المصدرة من سلع الدول النامية – الخ. لكن هذا لاينفى أهمية التجارة. والحل لايكون بعدم الاتجار ... أو التعامل مع الدول الأخرى، وإنما بانتهاج سلوك أو طريقة ايجابية فى التفكير والعمل يخلص فى كيفية الخروج من طوق الآثار الجانبية وتعظيم الاستفادة من الجوانب الايجابية للتجارة الدولية كما فعل الكثير من دول العالم ومازال الكثير على الطريق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمملكة العربية السعودية، كما رأينا – دولة ذات اقتصاد يقوم على سياسة الباب المفتوح فى مجال التجارة الدولية. كما أنها تعتمد على التجارة الخارجية إلى حد بعيد استيراداً وتصديراً. هذا يعود إلى طبيعة اقتصادها كاقتصاد بترولى لفترة زمنية طويلة نسبياً. لذا نجد أن المملكة أخذت تعزز مكانتها التجارية فى السوق العالمية تدريجياً تمشياً مع ماتشهده من تطورات اقتصادية واجتماعية مستفيدة فى ذلك من تجارتها الخارجية. ثم أصبحت أكثر تأثيراً فيها بعد ذلك.

فلقد حقق هذا البلد وفورات مالية من صادراته البترولية، وذهب الكثير منها إلى الاستيراد لاشباع متطلبات السوق المحلية للاستهلاك وكذلك للاستثمار . إذ أن ... الوفورات أدت إلى زيادة الدخول ومستويات الاستهلاك وتطلعات الشعب إلى مستويات معيشة أفضل. هذا العامل أدى إلى ضرورة التفكير فى اشباع حاجات السوق الملحية من الانتاج المحلى أساساً، لذا انتهجت الدولة سياسة الاحلال محل الواردات فى مرحلة ثانية، وهذه مايمكن تسميتها بسياسة الاحلال الطبيعية Natural Import substitution وهنا يزداد الاعتماد والحاجة إلى السوق العالمية أكثر لا للحصول على السلع الاستهلاكية وإنما للحصول على السلع الرأسمالية، الوسيطة وبعض المدخلات اللازمة لتنفيذ تلك السياسة. ومع محدودية السوق السعودية ومع أخذ الميزة النسبية للاقتصاد السعودى، كانت المرحلة الثالثة وهى الانتاج للسوق المحلية والتصدير خاصة بالنسبة للسلع البتروكيماوية والتعدينية والمعدنية. كما استفادت المملكة من تجارتها الخارجية فى مجال الزراعة، إذ حققت نتائج طيبة فى هذا المجال غير عابئة بالآراء التى تقول بارتفاع التكلفة الاقتصادية للانتاج الزراعى فيها لعدم وجود ميزة نسبية لها.

إذ غلبت الدولة المصلحة الوطنية والاعتبارات الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى خاصة بالنسبة لسلعة كالقمح. كما رأت الدولة أن هذا الاستثمار بالإضافة إلى غيره بحال طيب لتوظيف الفوائض المالية لديها مقارنة بتوظيفها فى السوق المالية العالمية أو سوق الذهب الدولية والتى تتعرض لهزات عنيفة بين الحين والآخر، كما أنه اقتصادياً نقل التكلفة الحدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للانتاج مع الاستمرار فيه واكتساب الخبرة وتحسن نوعية التربة – مقارنة بالمراحل الأولى له. ولاعجب أن نجد أن السعودية الآن من الدول القلائل المصدرة للقمح على مستوى العالم وهى بذلك تضيف إلى ميزان صادراتها سلع استراتيجية وحيوية إلى جانب سلعة البترول، ناهيك عن تأمين حاجة السوق المحلى منها.

والمملكة وإن كانت قد استفادت من تجارتها الدولية، فنستطيع أن نخلص من الدراسة السابقة إلى التوصيات التالية :-

– الاستمرار فى دعم سيرة التنويع فى الهيكل الاقتصادى لجعله أكثر توازناً واستقراراً بحيث يكتسب مع الوقت قوة دفع تحركها عوامل ذاتية أساساً. وهذا نعتقد يكون من خلال تطوير القطاعات الانتاجية مثل الزراعة، الصناعة والتعدين وجعلها أكثر تكاملاً مع بعضها البعض رأسياً وأفقياً أكثر من تكاملها مع القطاعات المماثلة فى الخارج وتعميق وتعميم الاستفادة من عاملى المضاعف والمعجل فى الاقتصاد السعودى.

– ربط القطاعات الانتاجية بالقطاعات الخدمية المغذية لها والمعتمدة عليها مثل النقل، التأمين، التمويل، التعليم والتدريب ...الخ، لكى يكون التطور شاملاً لتدفع بعضها بعضاً إلى الأمام.

– وفى مجال التجارة الدولية، يرى الباحث ضرورة تنويع أسواق الصادرات السعودية وكذا أسواق وارداتها، خاصة مع الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية والاسلامية. والمملكة تستطيع أن تستفيد من مزايا عديدة هنا : هذه الأسواق مرشحة أكثر من غيرها لاستيعاب المنتجات السعودية، القرب الجغرافى ومن ثم سهولة الاتصال والوصول إلى موانى الاستيراد والتصدير، الروابط الدينية والروحية، تقارب الأذواق نسبياً. كما أن هذه الأسواق تلعب فيها المنافسة السعرية تأثيراً، ربما أكثر من المنافسة النوعية نظراً لانخفاض مستويات الدخول، كما تستطيع المملكة الاستفادة من بعض التنظيمات التى تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً فى ذلك مثل صندوق النقد العربى، بنك التنمية الاسلامى وبعض البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنموية الاقليمية الأخرى.

- إيماناً بأهمية التجارة نعتقد أن المملكة يمكنها الاستفادة من حجم سوقها الواسعة من ناحية ومن سوق دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى فى خلق مركز تفاوض ذات تأثير كبير مع الدول الأخرى لفتح أسواقها أمام منتجاتها والحصول على أفضل الشروط.

وهذا تتأتى أهمية التنسيق وتوحيد الجهود بين دول الخليج فى هذا الشأن.

- اللجوء إلى عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية طويلة الأجل لدعم تجارة المملكة الخارجية.

- دعم الدولة للهيئات والشركات التى تجعل مهمتها دراسة الأسواق العالمية وتطورها وأذواق المستهلك الأجنبى، وخدمة مابعد البيع ... الخ، كما تفعل الشركات والهيئات اليابانية والكورية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــــع

١- إبراهيم حلمى عبدالرحمن : "الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورت الدولية" كتاب الأهرام الاقتصادى، عدد ٤٣ - سبتمبر ١٩٩١، القاهرة.

٢- أبوبكر متولى : "الاقتصاد الخارجي : نظرة تحليلية" مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.

٣- أجناتس زاكس : "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية" ترجمة / محمد صبحى الاتربى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.

٤- أجناتس زاكس : "نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المختلفة - موازنة بين النموذج الهندى واليابانى" ترجمة / سمير عفيفى، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠.

٥- أحمد جامع : "العلاقات الاقتصادية الدولية : الجزء الأول - المتبادل الدولى والمدفوعات الدولية" دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

٦- اسماعيل صبرى عبدالله : "مستقبل التبادل التجارى بين الأقطار العربية" العربى - العدد ٣٧٥ - فبراير ١٩٩٠ : ٣١-٣٥.

٧- السيد أحمد عبدالخالق : "دور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية فى المملكة العربية السعودية" مجلة كلية الحقوق - جامعة المنصورة عدد (٩) إبريل ١٩٩١.

٨- برهان الدجانى : "هموم التنمية الاقتصادية العربية فى مرحلة الوفرة المحلية لأقطار النفط" فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

٩- جيمس جوارتنى وريجارد استروب "الاقتصاد الكلى : الاختيار العام والخاص" ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن وآخرين، دار المريخ الرياض، ١٤٠٨ / ١٩٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- سعيد النجار : "سياسات الاستثمار فى البلاد العربية" ندوة شارك فيها صندوق النقد العربى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، الكويت ١١-١٣ ديسمبر كانون أول ١٩٨٩.

١١- سعيد النجار : "سياسات التجارة الخارجية والبينية للدول العربية" ندوة شارك فيها صندوق النقد العربى للانماء الاقتصادي، أبوظبى ٢٧-٢٩ يناير ١٩٩٢.

١٢- صبحى تادرس قريصة ومدحت العقاد : "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

١٣- صبرى أبوزيد : "التحولات الهيكلية فى الصناعات التحويلية مصر المعاصرة" عدد ٤٠٣، يناير ١٩٨١، القاهرة.

١٤- صلاح سعيد : "الإنتاج المحلى بين الاستهلاك والتصدير" الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، شعبان ١٤١٠ / ١٩٩٠.

١٥- عادل حشيش : "مبادىء الاقتصاد الدولى" مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

١٦- عبدالفتاح عبدالرحمن : "استراتيجية التنمية فى الدول الساعية للتقدم" مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٨٢ : ٤٤١.

١٧- عبدالوهاب حميد رشيد : "التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية" معهد الانماء العربى / بيروت ، ١٩٨٤.

١٨- راجنار نيركة : "أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية" ترجمة / جلال أمين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ١٩٦٩، القاهرة.

١٩- محمد خليل برعى وعلى حافظ منصور : "العلاقات الاقتصادية الدولية" مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠- محمد دويدار : "مبادىء الاقتصاد السياسى" دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨.

٢١- محمد عبدالعزيز عجمية ومدحت العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢٢- محمد عبدالمنعم عفر : "نحو النظرية الاقتصادية فى الاسلام - الدخل والاستقرار" مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية، القاهرة ١٤٠١ / ١٩٨١، الفصل الثانى : مفاهيم الدخل القومى ومكوناته.

٢٣- مصطفى رشدى شيحه : "مشكلة التضخم فى الاقتصاد البترولى : أبعاده البنائية الاقتصادية والاجتماعية" نموذج الاقتصاد السعودى، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨١.

٢٤- ناديه على شعيب ونجوى على خشبه : "استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية" مصر المعاصرة، عددى يوليو وأكتوبر، ٤١٧، ٤١٨ السنة (٨٠، ١٩٨٩) القاهرة.

٢٥- نجوى خشبه : "القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية" مصر المعاصرة، عددى ٤١٥، ٤١٦، السنة (٨٠) يناير وابريل ١٩٨٩.

٢٦- يوسف عبدالله الصايغ : "التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية" فى دراسات التنمية والتكامل الاقتصادى العربى "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقاريـــر ومجـــلات

١- أوراق الندوة الثالثة لتنمية الصادرات السعودية بجدة خلال الفترة ٩٠٨ رجب ١٤١٢هـ.

٢- التقرير الاقتصادى العربى الموحد "صندوق النقد العربى" ١٩٩٠م.

٣- التقرير الاقتصادى العربى الموحد "صندوق النقد العربى"١٩٩١.

٤- مجلة الاقتصاد الخليجى، عدد ٤٨، يناير ١٩٩٢م / رجب ١٤١٢هـ.

٥- مجلة الاقتصاد الخليجى، عدد ٤٩، مارس ١٩٩٢م.

٦- مجلة التجارة : شعبان ١٤١٢هـ.

٧- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تقرير ١٩٨٢.

٨- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأمانة العامة) "تقرير التجارة والتنمية ...١٩٨٧" الانكتاد - الأمم المتحدة بنيويورك ١٩٨٧.

٩- مؤسسة النقد العربي السعودى "تقارير" ١٩٧٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨م.

١٠- وزارة التخطيط "خطة التنمية الثانية : ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ".

١١- وزارة التخطيط "منجزات خطط التنمية ١٣٨٩/١٣٩٠-١٤١٠هـ.

١٢- وزارة التخطيط : "خطة التنمية الثالثة : ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ السعودية.

١٣- وزارة التخطيط "خطة التنمية الرابعة : ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ.

١٤- وزارة التخطيط : "خطة التنمية الخامسة : ١٤١٠ - ١٤١٥هـ السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- **Adelman (1984) :** "Beyond Export - led growth" World development, vol. 12 No. 9, 1984, PP. 937-949.

2- **Cuddington, J. (1989) :** "Commodity export Booms in developing countries" The world Bank, Research abserver 4, no. 2, July 1989.

3- **Greenaway, D. & C. Milner :** "South - South trade - theory, Evidence, and policy" The world Bank Research observer, vol. 5, No. I, January 1990, PP. 47-68.

4. **Helleiner, G. K.** "International trade and Economic development" London, PP. 69-70.

5- **Helleiner, G. K.** "Outward orientation, impact instability and African Economic growth - on empirical Investigation" in Lall & Stewart, Theary and Reality in development. Macmillan, London, 1986.

6- **Johnson, H. G. 1972 :** International Trade and Economic development in : Paul streeten "Trade & strategies for devebpment 1972.

7- **Khashaba, N. A. :** "Trade strategy for employment growth in Egypt : 1960-1986. L'egypte contemporaine, Juillet-octobre 1990 Lxxx I eme Annee, Nos, 421-422, Le Caire 1990.

8- **Kindleberger, C. P. & B. Herrick.** "Economic development" Mc Graw tlill kogakusha, 1td, London (1983).

9- **Kuznets, P. W.** "An East Asian Model of Economic Development : Japan, Taiwan and South Korea. Economic Development and Cultural

www.manaraa.com

change, Vol. 36, N. 3 April, 1988.

10- **Lall, S.** "Developing countries in the international economy" London, Macmillan, 1981.

11- **Lall, S & F. Stewart :** "Theory and Reality in development" Macmillan, London, 1986.

12- **Lee, C. H. & S., Naya :** "Trade in East Asian development with comparative References to south east Asian Exports" Economic Development and cultural change, 1988.

13. **Lin, C.** "East Asia and Latin America as Contrasting Models" Economic Development & Cultural charge, 1988.

14. **Maizels, A. E. et al :** "Exports and Economic growth of developing countries" Cambridge University press, London, 1968.

15. **Morton, K & P. Tulloch :** "Trade and developing countries", Croom Helm, London, 1977.

16. **Natwest,** Quarterly Review, May 1992. 17. Patel, I. G. "Some Reflections on trade and development" in, P. Streeten" ed, 1972.

18- **Phillips, J. A. & C. Pearl :** "Elements of Economics" Macmillan publishing CO, INC, New York 1977.

19. **Rajapatirana, S.** "Industrialization and foreign Trade", Finance and Development, september, 1987.

20. **Schiavo Compo, S. & H. W. Singer :** "Perspectives of economic de-

www.manaraa.com

velopment" Houghton Mifflin company; Boston, 1970 PP : 137-152.

21. **Singer, H. W.** "The strategy of International development" London, Macmillan, 1975, chap. 6.

22. **Singer, H. & J. Ansari :** "Rich & poor countries" George Allen & Unwin, London, 1978.

23. **Streeten, P.** "Trade strategies for development" The macmillan, London, 1972.

24. **Streeten, P.** "The Frontiers of development studies" Macmillan, Londin, 1979.

25- **Thirlwall, A. P.** "Growth & Development" London, Macmillan, 1982, chap, 14.

26- **Thomas, V. & J. Nash :** "Reform of Trade policy - Recent evidence from theory and practice" The world Bank Research abserver, Vol. 6; no. 2, July 199 PP. 219-240.

27- **UNCTAD :** "Revitalizing Development, growth and International Trade - Assessment and policy options". Report of unctad VII, MN, 1987.

28- **UNCTAD,** "Bulletin, sep. - oct. 1991 No. II"

29- **Walter, I.** "International Economics" The Ronald press company, New York, 1975.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com